قاسيون

العدد 417

السبت 22 آب 2009

12 صفحة ـ الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (9.817.399) زائراً..

زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني: WWW.KASSIOUN.ORG

يا عمال العالم، ويا أيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق ـ ص ـ ب (35033) ـ تلفاكس (3349208) ـ أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) ـ بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

الافتتاحية

أما من حلول سوى الخصخصة؟

بعد تفاقم أزمة الكهرباء، تزايدت الأقاويل والأخبار حول ضرورة دخول استثمارات القطاع الخاص إلى شبكة البنية التحتية... وحتى هنالك من يضع آجالاً لهذه العملية في خريف هذا العام .. وكنا قد حذرنا في افتتاحية العدد الماضي أن هذه الأزمة الحالية في الكهرباء، بأسبابها الموضوعية والذاتية، الطبيعية والمفتعلة، ستفتح الباب لمحاولات كهذه، وطرحنا تساؤلاً مشروعاً حول استمرار عدم حل هذه الأزمة لسنوات مع أنها ممكنة الحل. هل يستهدف ذلك إيجاد المبرر والحجة لإدخال القطاع الخاص وخاصة غير السوري في مجال البنية التحتية؟ بحجة عدم قدرة الدولة على القيام بهذا العبء الذي تراكم خلال سنوات.

إن البنية التحتية من كهرباء وطرق ومطارات ومرافئ ومياه وصرف صحي، تعود ملكيتها عادة في أكثر دول العالم إلى الدولة.. وهذا الأمر طبيعي ومنطقي، لأن الأمر إذا كان غير ذلك، فسيؤدي في نهاية المطاف إلى تعقيدات كبيرة تنعكس على مجمل الاقتصاد الوطني والمجتمع، بسبب السعي المستمر للرأسمال الخاص للربح الأعلى بغض النظر عما يمكن أن يسببه ذلك من انعكاسات سلبية على مجمل الاقتصاد الوطني... ناهيك عن أن دخول، ومن ثم سيطرة القطاع الخاص على البنية التحتية من حيث طبيعة الملكية، يؤثر سلباً على تكوين السوق الوطنية الواحدة، وبالتالي على الاقتصاد الوطني...

وقد وقفت حتى بعض البلدان التي سارت شوطاً كبيراً في الخصخصة ضد إدخال القطاع الخاص إلى البنية التحتية، باعتبار أن هذا الموضوع سيتحول إلى عامل مفتت للوحدة الوطنية، ليس بالمعنى السياسي فقط، وإنما أيضا بالمعنى الجغرافي-السياسي.. فتصوروا لو تم خصخصة الكهرباء وشبكة الغاز وسكك الحديد في روسيا، وهو الأمر الذي طالب به البعض سابقا ولم ينجحوا، نقول لو تم ذلك هل كان بالإمكان رؤية روسيا اليوم دولة واحدة موحدة بالمعنى الجغرافي_السياسي؟ لقد وقفت بعض فئات الرأسمالية (الروسية) الجديدة ضد خصخصة هذه القطاعات حرصا منها على وحدة بلادها التي تستثمر أموالها فيها بالطول وبالعرض...

وما يثير الريبة والحذر هو أن موضوع خصخصة الكهرباء مثلاً، طرح عندنا من زاوية خصخصة نقله وليس إنتاجه في بادئ الأمر منذ سنوات، والآن، ومع تفاقم العجز الكهربائي، أصبح الحديث عن دخول القطاع الخاص وحتى غير السوري إلى هذا القطاع أمرا مطروحا ويجري نقاشه فنيا هنا أو هناك، وهنا لا بد أن نحيي موقف تلك الأوساط في الدولة التي ترفض هذا الأمر من زاوية حتمية ارتفاع أسعار الكهرباء المرتفعة أصلاً، والقضاء على نظام الشرائح نهائيا، الذي يجب أن يصبح خطاً أحمر لا يجوز لأحد تجاوزه، لأنه يمس الأمن الوطني في الصميم، ولأنه سيمس المواطن السوري في الصميم.

إن النتائج المتوقعة لدخول القطاع الخاص مجال البنية التحتية إن تم، ستكون كارثية بكل معنى الكلمة على المدى المتوسط لهذه العملية.

فهي:

١ - سترفع أسعار الكهرباء والمياه والنقل والخدمات المتعلقة بهم ارتفاعاً جنونيا.

٢ - ليس هناك أية ضمانة أن مستوى الخدمات التي ستقدم ستكون مبررة من زاوية الأسعار التي ستفرض على الاقتصاد الوطني وعلى المواطن.

٣ - سيتحول العمود الفقري لملكية القطاع العام ولو جزئياً إلى يد الرأسمال الخاص، وليس مستبعدا أن يكون جزء منه أجنبيا حتى لو كان عربي التسمية.

إلى ماذا سيفضي ذلك على المدى المتوسط؟

- ارتفاعات في الأسعار ترهق مستوى المعيشة لعامة الناس.

- انخفاض موارد الدولة التي تنخفض عاما بعد عام وتحولها إلى مكان آخر.

- تغيير طبيعة الملكية في البلاد، تغييراً جذرياً، وهو الأمر الأخطر على المستوى الاجتماعي والسياسي.

إن البنية التحتية تقرر من حيث المبدأ طبيعة المالك الحقيقي في البلاد، وبالتالي الحاكم الحقيقي، وإذا تذكرنا المعادلة البسيطة التي تقول إن من يملك يحكم، ومن لا يملك لا يحكم، لأصبح واضحا أن انتقال البنية التحتية ولو جزئيا إلى القطاع الخاص، والأخطر في الأمر غير السوري، يعني انتقال مقاليد الحكم بالتدريج إلى قوى اجتماعية – سياسية أخرى مرتبطة بحبل السرة بالرأسمال الأجنبي، وبمشاريع الدول الكبرى التي لديها مخططاتها ومشاريعها التي تستهدف السيطرة على المنطقة بما فيها سورية، من أجل الوصول إلى أهدافها الاستراتيجية العالمية....

إن ملكية البنية التحتية للبلاد هي خط أحمر وعماد من أعمدة الأمن الوطني بالمعنى الواسع للكلمة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا... ولا يجوز مسها أو السماح لأحد للتلاعب بها، وفي ذلك ضمانة لكرامة الوطن والمواطن...

■■

الانتخابات الأفغانية..



وزيرة الشؤون الاجتماعية والقيادات النقابية:
حوار «ديمقراطي» حول التأمينات والأجور 3

الصناعة السورية...
بين تصريحات الوزير والواقع المرير 5

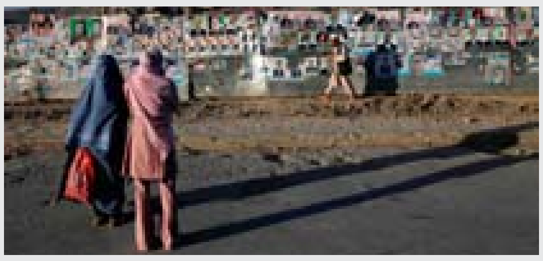
على أبواب رمضان:
الأسعار بين احتكار التجار وغياب الرقابة 7

ماذا وراء الأكمة؟
أوباما: الحرب في أفغانستان قد تطول..! 8



• تحاول قوات الاحتلال الأمريكية في العراق أن تقنع العالم عبثاً أن انسحابها «الشكلي» من المدن العراقية قد أحدث فراغاً أمنياً كبيراً ينتج عنه بشكل يومي عمليات إرهابية تودي بحياة العراقيين في «العراق الديمقراطي» . . والحقيقة أنها هي وتابعيها من يقف خلف هذه العمليات، لإبقاء العراق بحالة دائمة من النزف والخوف والاحتلال.

هل تعاد طالبان إلى الحكم، ولماذا؟



في آذار من هذا العام أقيم في دبي بالإمارات العربية، مؤتمر سري لممثلي حركة طالبان في أفغانستان حضّر له وقاده سفير الولايات المتحدة السابق في الأمم المتحدة زلماي خليل زاده. وحسب المعلومات المؤكدة، التي عرفت فيما بعد، جرى استعراض وتداول مختلف الخيارات حول تسوية الوضع في أفغانستان بما في ذلك جذب ممثلي حركة طالبان للعمل في مواقع السلطة القيادية لهذا البلد.

ترد الآن ومن مصادر عدة، خصوصاً من إيران، معلومات تفصيلية عن مضمون المحادثات في مؤتمر دبي. ومن اللافت هنا أنه بحسب خطط القائمين على هذا المشروع فإنه من المتوقع أن ينقل متشددو طالبان نشاطهم إلى جمهوريات آسيا الوسطى (طاجكستان، تركمانستان، أوزبكستان وقرغيزيا). وبالمقابل ستتولى الولايات المتحدة تمويل المشروع والذي سيصل إلى حوالي /٣/ مليار دولار.

يشار هنا إلى أن شيئاً مماثلاً استطاعت واشنطن فعله خلال السنوات الماضية في العراق، حيث تمكنت الولايات المتحدة بمساعدة الاستخبارات الباكستانية والسعودية من إعادة تكوين أجزاء من تنظيم القاعدة في العراق وإرسالها للعمل في شرق وشمال باكستان. من هنا يبدو أن رجال الإدارة الأمريكية أرادوا الاستفادة مجدداً من التجارب المتراكمة في هذا المجال.

يمكن القول إن كل ذلك هو جزء من السياسة العامة للرئيس الجديد باراك أوباما في المنطقة المشار إليها. وحسب كل الدلائل والوقائع المتوافرة تريد واشنطن من هذا السيناريو الإيحاء بتنفيذ وعود الرئيس بسحب قسم من العسكريين الذين أرهقتهم الحرب في أفغانستان، وفي الوقت ذاته خفض الإنفاق في ظروف الأزمة الاقتصادية. يضاف إلى ذلك، إن زعزعة الاستقرار في آسيا الوسطى سيخلق الأرضية لبدء المحادثات مع قيادات دول المنطقة حول نشر قواعد عسكرية أمريكية في أراضيها. وهنا يجب أن يؤخذ بالاعتبار أن الولايات المتحدة أقنعت روسيا حول «الترانزيت العسكري» عبر أراضيها باتجاه أفغانستان، الشيء الذي سيضعف إلى حد بعيد، من تأثير روسيا على جيرانها في آسيا الوسطى لمنع إقامة قواعد عسكرية أمريكية هناك.

أن كل ذلك وبالمحصلة سيقرب واشنطن من أهدافها الإستراتيجية هناك: نفط بحر قزوين، إيران، وكذلك إضعاف نشاط وفاعلية كل من الصين وروسيا في تلك المنطقة. (انظر أيضاً ص ٨).

■■

بصراحة

عفواً وزير النفط... صحح أقوالك

◄ علي نمر

كانت إجابة وزير النفط السوري سفيان العلاو عن مسألة التعديات على خطوط النفط أكثر الإجابات اختصاراً في الحوار الذي أجرته معه الزميلة «تشرين الاقتصادي»، حيث كانت على الشكل التالي: «موضوع التعديات سيحصل بغض النظر عن الأسعار، ولن نستطيع منع الجرائم، ورفع أسعار المازوت ليس سبباً في حصول هذه التعديات، حتى لو تم بيع الليتر بخمس ليرات، فمن يحصل عليه مجاناً سيربح، ولكن هذه الظاهرة ستقمع بالتعاون مع قوات حرس الحدود في الجيش، وكانت التعديات كبيرة على خط عدرا - حمص، والآن قمعتها قوات حرس الحدود المنتشرة بشكل جيد، حيث يوجد أكثر من ثلاثين مخفراً على طول الخط، وقيمة الخسائر من هذه التعديات لا يذكر لأنها نادرة». وأضاف الوزير: «إن الأمر لا يتعدى أكثر من سرقة صهريج».

ورغم الطريقة الخاطئة التي طرح بها السؤال، حيث ربطت فيه مسألة التعديات على الخطوط النفطية بمسألة رفع أسعار المحروقات، مع أن التعديات كانت موجودة قبل رفع أسعار المحروقات، واستمرت بعده... رغم هذا كنا نتمنى على السيد الوزير أن يتأكد من معلوماته قبل الإجابة على الأسئلة، أو أن يعترف على أقل تقدير بحجم هذه التعديات التي تقدر الخسائر التي يسببها كل اعتداء منها بأكثر من نصف مليون ل.س، والتعديات ليست نادرة بل هي مستمرة حتى اللحظة، ويبدو أن الوزير غير مطلع بتاتاً على الكتب الرسمية التي يبعثها مدير فرع المنطقة الجنوبية المهندس سمير الحسين بخصوص التعديات، والتي تبين بشكل واضح حجم التعديات.

ورغم إبلاغ الشرطة والجهات الأمنية أكثر من مرة عن المسألة، إلا أنها لم تستطع إيجاد حل لها، وهذا يؤكد أن قوات حرس الحدود لم تسيطر على الوضع كما أكد السيد الوزير، الأمر الذي أجبر المهندس الحسين اقتراح إحالة المشكلة إلى مديرية المشروعات، وإمكانية تفريغ الخط /١٠/ بالكامل إلى مستودعات إزرع باعتباره أكثر الخطوط تضرراً من التعديات، وبالطريقة التي يرونها مناسبة لحين السيطرة على الاعتداءات من الجهات المعنية. ولعل عدد الاعتداءات منذ بدايات الشهر السابع من هذا العام وحتى ٢٠٠٩/٨/١٠ خير دليل على أن هذه التعديات قد استشرت بشكل سرطاني.

وللتأكيد على ما ذهبنا إليه سنورد للسيد الوزير ولجميع المهتمين تواريخ وأماكن تلك التعديات:

تم اكتشاف تعد على الخط البترولي /١٠/ في منطقة العتيبة بين يومي ٨ و٢٠٠٨/٧/١٠، بعد أن ركب عليه بوري تلحيم وصمام!!

وقعت عدة اعتداءات على الخط /١٠/ في منطقة الضمير، وقد بينت شركة المحروقات في كتابها المرسل إلى الجهات المعنية ضرورة وضع نقاط حراسة على الخط /١٠/ كما هو حال الخطين /٦ و١٢/.

اعتداء على الخط /١٠/ في منطقة حران العواميد بتاريخ ٢٠٠٩/٧/١٩

اعتداء على الخط /١٠/ في منطقتي الضمير والعتيبة بتاريخ ٧/٢٠.

اعتداء على الخط /١٠/ في منطقة حران العواميد بتاريخ ٧/٢٥.

اعتداء على الخط /١٠/ في منطقة براق بدرعا بتاريخ ٧/٢٩.

اعتداء على الخط /٦/ بمنطقة الناصرية بتاريخ ٧/٣٠

وفي ٨/٣/ علمت الشركة من فرع درعا بوجود اعتداء بالقرب من الأوتستراد، وفي ٨/٥ اعتداء بالقرب من منطقة الشفرانية بدرعا.

اعتداء على الخط /١٠/ في منطقة حران العواميد بتاريخ ٨/٩.

اعتداء على الخط /١٠/ في منطقة الهيجانة بتاريخ ٨/١٠

والسؤال ألا تستثير كل هذه التعديات حمية الجهات المعنية لوضع حد لهذه المهزلة؟ رئيس نقابة عمال النفط في دمشق علي مرعي أكد لـ«قاسيون» أن النقابة لم تترك اجتماعاً عادياً أو مجلساً أو مؤتمراً إلا وطرحت فيه موضوع التعديات، وكان آخرها مجلس اتحاد عمال دمشق الذي نشرت «قاسيون» أخباره كاملة، ولكن دون جدوى!!

وأضاف مرعي: «إن المقترح الأهم الذي طالبنا به الوزارة هو استخدام طائرة مروحية لتراقب الخطوط بالاتفاق مع محطات الضخ، ولكن هذا الاقتراح لم يلق أية استجابة».

وفي الختام لابد من التأكيد أن جميع عمليات السطو تعتمد تقنية واحدة، مما يؤكد أن اللصوص في جميع المناطق هم أنفسهم، والذي يتغير هو المكان فقط، فهل ستشهد نقابة عمال النفط ومديرية المنطقة الجنوبية للمحروقات اليوم الذي سينتهي فيه هذا الكابوس؟ نضع هذا السؤال برسم وزير النفط!!

لباس العمال بين الهدر ونهب الأموال!؟



تعد مشكلة اللباس الصيفي والشتوي أو تعويضه للعمال من المشاكل المستعصية رغم توفر إمكانية حلّها، وذلك في المؤسسات والشركات والدوائر الحكومية، سواء من حيث تخفيض القيمة، أو من حيث النوعية، أو الإلزام بجهة معينة لاستجرارها، أو استبداله بمواد أخرى غير ضرورية أقل قيمة، أو يضطر العمال لبيع وصول الاستلام بسعر بخس يربح من خلالها بعض الفاسدين والسماسرة المبالغ الكبيرة على حساب هؤلاء العمال، ناهيك عن تأخير توزيعها، فلا تأتي إلاّ بعد شقّ الأنفس، وبعد مطالبات عديدة.

وقد طرحت مرات متعددة في المؤتمرات النقابية من اللجان والمكاتب والعمال، وفي كل مرة، تقدم التبريرات ويتلقى العمال وقياديوهم وعوداً من المدراء بحلها، لكن ما أن تنتهي هذه المؤتمرات حتى تذهب أغلب هذه الوعود هباءً منثوراً ويعود المدراء كما حليمة إلى عادتها القديمة، وكأن هذه الأموال ليست حقاً مكتسباً، فيبخلون على العمال بها، بينما يصرفون الأموال الطائلة ويهدرونها على الشكليات والمناسبات!! وقد وصلت إلى قاسيون الشكوى التالية:

في هذا العام ٢٠٠٩، وفي مديرية التربية بدير الزور التي يتجاوز عدد عمالها وعاملاتها المئات إلى الآلاف، وكلهم من الفقراء والمستضعفين، حيث كان من المفترض صرف وصول الاستلام في الشهر الرابع ولم يحصل ذلك، ومنذ أيام تفاجأ العمال حين أعلنت المديرية عن تأجيل توزيع الإيصالات إلى الشهر العاشر، أي بتأخير خمسة أشهر على الأقل والمفاجأة الأخرى أنه تمّ تخفيض قيمتها من ٣٤٠٠ ل.س إلى ٢٦٠٠ ل.س، والمفاجأة الثالثة أنه سيتم تسليمهم معطفاً وبدلة باللهجة الديرية أي (طقماً) وليس بدلة أسنان، وحصرياً كالعادة منذ خمس سنوات في المؤسسة العسكرية، التي تقوم بدور التاجر وحلقة وسيطة أخرى بين المنتج والمستهلك، وعلى حساب المواطن البسيط والفقير!؟

وقد طرح العمال أسئلة متعددة، منها: لماذا هذا التأخير؟ وأين ذهب الفرق عن القيمة السابقة وهو ٨٠٠ ليرة ونحن أحوج إليها؟ وماذا تفعل العاملات وخاصة الأرامل منهن بالمعطف والطقم، علماً أن القيمة لا تتناسب مع النوعية كالعادة، ناهيك عن المقاييس التي لا تتناسب مع الأحجام، فنضطر لبيعها لبعض السماسرة بقيمة الربع فقط على الأكثر أي ٥٠٠ أو ٦٠٠ ل.س، ويقوم البعض بشراء عدة وصولات واستبدالها بقطعة محرزة؟

هذه التساؤلات نتوجه بها إلى السيد مدير التربية لتلافي الأمور، وإعادة حقوقنا إلينا. ألا يكفينا معاناتنا الاقتصادية والاجتماعية من الغلاء وارتفاع فواتير الكهرباء والماء، وانخفاض مستوى المعيشة من جراء سياسة الطاقم الاقتصادي ومن وراءه، فبدل أن تنصفونا تزيدون الطين بلة!؟

■ ماجد الخاشع
عامل في مديرية تربية دير الزور

قاسيون إذ تنشر هذه الشكوى، التي تنطبق على أغلب عمال الوطن، تتضامن مع العمال في تربية دير الزور وتطالب السيد مدير التربية والمسؤولين في المحافظة والوزارة بإنصافهم من حيث قيمة تعويض اللباس، أو نوعيته، أو صرف قيمته النقدية لهم وخاصة أنهم أحوج لها اليوم هم وأسرهم، أكثر من أي وقت مضى، لأن العام الدراسي ورمضان والعيد على الأبواب، وكلها تتطلب مصروفاً إضافياً مضاعفاً لتأمين مستلزماتها، ولو أن قيمة الإيصال لا تسمن ولا تغني من جوع، لكنها تسد ثقباً صغيراً من فتحات المعاناة الكبيرة للعمال وتحقق شيئاً من مطلبهم، وتحقق جزءاً يسيراً من كرامتهم المستباحة، وكرامتهم هي من كرامة الوطن التي يجب أن تبقى فوق كل اعتبار.

■ المكتب الإعلامي
دير الزور

وزير الري... يخترع أساليب جديدة للنضال العمالي!



طالب وزير الري المهندس نادر البني الاتحاد المهني لعمال البناء والأخشاب بأسلوب جديد في التعامل بين الوزارات والاتحادات النقابية، وأكد على ضرورة الالتزام بالتسلسل القيادي والإداري لدى مخاطبة النقابات لوزارة الري فيما يخص أي موضوع يتعلق بالوزارة وعمالها.

هذا الأسلوب المبدع «ابتكره» الوزير في سياق رده على الكتب المتتالية التي أرسلها الاتحاد المهني لعمال البناء والأخشاب، مطالباً فيها بتأمين رواتب العاملين في الشركة العامة للمشاريع المائية، وهي القضية التي تمت إثارتها أكثر من مرة في جريدة «قاسيون»، حيث أن بعض العمال في الشركة لم يحصلوا على رواتبهم منذ ثلاثة أشهر، لتحذو الشركة بذلك حذو الكثير من الشركات التابعة للقطاع العام التي بات عمالها على وشك النزول إلى الشارع «كشحادين» من أجل تأمين لقمة عيشهم.

كل من في الاتحاد أبدى استغرابه من هذا الطلب، حيث أكد خالد الخضر رئيس الاتحاد المهني لعمال البناء والأخشاب للصحافة استغرابه من طلب الوزير، وأنه كان من الأحرى بالوزير أن يعمل من أجل تأمين رواتب لعماله، لا أن يأتي ويطالب الاتحاد بإتباع أساليب وأصول التخاطب بين الإدارات والنقابات، وذلك عن طريق التسلسل الهرمي عند توجيه أي كتاب للوزارة، وانتقد الخضر طريقة حل المشاكل العمالية التي تستخدمها بعض الوزارات، حيث تتجاهل تلك الوزارات بشكل متعمد معظم المطالب النقابية.

أخيراً لابد لنا من القول أن النقابات تأسست للدفاع عن عمالها باستخدام جميع الوسائل المشروعة بما فيها حق الإضراب السلمي، ولا يحق للوزير بأي شكل من الأشكال فرض أسلوبه، لأن الفم الملآن ليس كالفم الفارغ، وعلى المتخم أن يشعر قليلاً بجاره الجائع.

الرقابة المالية تقضي على القروض العمالية!!



بتوجيه من الجهاز المركزي للرقابة المالية تم تنفيذ قرار يوصي بعدم إعطاء وثيقة مشترك لأي عامل مهما كانت صفته، وهذه الوثيقة تعطى في العادة من باب أكمال الأوراق الرسمية من أجل الحصول على قرض من المصارف. وحدد الجهاز المركزي للرقابة المالية شرطاً قاسياً من أجل الحصول على الوثيقة، وهو التعهد الرسمي من صاحب العمل بتسديد ما يترتب على العمال من دفعات في حال تخلفهم عن الدفع، أو يتم اقتطاع المبلغ من المحاسب الذي أعطى العامل هذه الوثيقة!!

يذكر أنه في السابق كان يمكن الحصول على قرض بمجرد مرور سنة على اشتراك العامل، مع وجود كفيلين تزيد خدمتهما عن ١٠ سنوات في إحد القطاعات العاملة.

إن فرض الجهاز المركزي للرقابة المالية لهذا الشرط يأتي بمثابة الضربة القاتلة لآمال الكثير من العمال الذين كانوا يمنون النفس بأخذ قرض من مصرف التسليف الشعبي، أو غيره من المصارف، لتحقيق بعض أحلامهم المستعصية، أو فتح مشاريع صغيرة لهم تساعدهم على مواجهة مشقات الحياة.

لكن يبقى السؤال: لمصلحة من اتخذ الجهاز المركزي لرقابة المالية هذا القرار ذا الشروط التعجيزية؟ وما دور مؤسسة التأمينات في هذه الحالة؟ ومع ذلك نتمنى أن يكون القرار في النهاية قد أصدر في سبيل خدمة للوطن والمواطن معاً، لا خدمة لمصالح أشخاص معينين أصبحوا فوق القانون.

لماذا يا محافظة دمشق؟

فوجئ عمال مديرية الإنتاج في محافظة دمشق - «مركز دوير» أثناء استلامهم رواتبهم عن شهر تموز بحرمانهم من بدل طبيعة العمل، بحجة أن المحافظ أوعز بذلك، وعند قيام العمال بمراجعة المسؤولين بالمحافظة لم يجدوا أية وثيقة تنص صراحة على ذلك.



لقد جاء هذا الحرمان من بدل طبيعة العمل، والذي شمل أكثر من مئة عامل، في ظل الظروف المعيشية الصعبة التي يعاني منها المواطن، وخاصة صاحب الدخل المحدود، بسبب السياسة الليبرالية للحكومة التي تؤدي إلى مزيد من الفقر والبطالة في صفوف الناس. وتزامن مع موسم المؤونة حيث يقوم المواطنون بتخزين بعض المواد الاستهلاكية القابلة للتخزين، كما ترافق مع قرب افتتاح المدارس حيث تزداد أعباء المواطن بسبب شراء مستلزمات العام الدراسي من (حقائب، قرطاسية، ألبسة... إلخ).. يضاف إلى ذلك تقاطع هذا الحرمان مع قدوم شهر رمضان حيث يستغل التجار هذه المناسبة فيقومون برفع الأسعار بلا رحمه أو وازع من ضمير أو خوف من رقيب.. مع أن ما يرتكبونه من مخالفات صريحة للقوانين يحصل على مرأى ومسمع المسؤولين الذين يكتفون بالفرجة!!

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم حرمان عدد من عمال الفئتين الثانية والثالثة ممن يعملون خارج المكاتب في ظروف عمل صعبة /الإسفلت/، من المخصصات الغذائية (بيض وحليب) اعتباراً من بداية العام ٢٠٠٩، ويبلغ عددهم ثمانية أشخاص، بينما يحصل الموظفون من الفئة الأولى الذين يعملون في مكاتبهم على المخصصات المذكورة!! إن قاسيون، إذ تعلن تضامنها مع العمال، وتضم صوتها إلى أصواتهم، تطالب بإعادة طبيعة العمل لمن حرموا منها، وإعادة توزيع المخصصات الغذائية (البيض والحليب) على مستحقيها، وهذا أقل ما يمكن تقديمه لهؤلاء العمال في ظل الظروف الصعبة التي يعيشونها على المستويات كافة.

■ علي عيسى

نداء عاجل من عمال الشركة الوطنية للخزف

أرسل عمال «الشركة الوطنية للخزف المحدودة المسؤولية» نداء عاجلاً إلى الاتحاد العام لنقابات العمال، يوضحون فيه الغبن الذي أصابهم جراء بعض الأساليب المخادعة التي استخدمها بعض الإداريين بخصوص الأرقام الحقيقية لرواتبهم، وجاء في النداء: «لقد كنتم عوناً لحصول العامل على حقه كاملاً، لذلك نعلمكم أنه بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٢٧ حضرت لجنة من التأمينات الاجتماعية والعمل، وهي الجهة المسؤولة عن تنسيب عمال الشركة الوطنية إلى التأمينات الاجتماعية، وكون رواتب عمال الشركة الوطنية للخزف المسجلة لدى مؤسسة التأمينات هي بالإجمال غير فعلية، فقد قمنا بتسجيل رواتبنا الفعلية لديكم، وذلك بحضور السيد إيلي عبسي.

إلا أنه ومن خلال مراجعة بعض العمال لمؤسسة التأمينات للتأكد من أرقام الرواتب الفعلية التي تم تثبيتها في الضبط الذي كتبته اللجنة بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٢٧ والذي جاء تحت الرقم /٠٢٧٤٥٤/، تبين لهم أن هذا الضبط لم ينفذ منه شيء حتى الآن».

هذا النداء يؤكد الأساليب الملتوية التي استخدمت مع العمال، لكي يبقى كل ما وعدوا به حبراً على ورق، وعلى الاتحاد العام لنقابات العمال الأخذ بيد عمال هذه الشركة لتثبيت رواتبهم الحقيقية في التأمينات الاجتماعية أسوةً بغيرهم من العمال.

بين وزيرة الشؤون الاجتماعية والقيادات النقابية:

التأمينات، الأجور، و«الاكتوارية»... في حوار «ديموقراطي»

◄ متابعة وإعداد: علي نمر

عقدت يوم الأحد الموافق ٢٠٠٩/٨/١٥ ندوة حوارية ضمت الأطراف الثلاثة في العملية الإنتاجية: الحكومة ممثلة بوزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل، وأبرز القيادات النقابية في الاتحاد العام لنقابات العمال، ومجموعة من أرباب العمل لم يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة.

بدأت الجلسة بحلقة نقاشية قدمها د.عيسى كفا، مدير التأمينات الاجتماعية في دمشق، قدم فيها جوانب من المشاكل التي تعانيها المؤسسة الآن، والتي ستزيد من أعبائها في السنوات القادمة. وتناول المحاضر التطور الديموغرافي وتأثيره على الاستدامة المالية للنظام من خلال انخفاض معدلات الخصوبة، وانخفاض معدلات الوفيات، وارتفاع متوسط الأعمار.

ثم شرح د.كفا أثر الزيادات المتلاحقة في الاستدامة المالية للنظام، والتغييرات الداخلية المؤثرة عليها، وقدم مثالاً توضيحياً عن عامل بدأ العمل في العشرين من عمره إلى انتهاء سنوات الخدمة، مستنداً إلى مجموعة من الأرقام (رفضها الاتحاد العام للنقابات) ليخلص من المثال باستنتاجات صبت كلها في نتيجة واحدة، وهي أن هناك عجزاً واضحاً بين ما يعطيه العامل وما يأخذه.

ثم قدم د.عيسى في نهاية حلقته النقاشية مجموعة حلول مقترحة لم تثر إعجاب أحد!!



● شعبان عزوز: أموال التأمينات دخلت صندوق الدين العام وشاركت في الخطط التنموية للدولة.



● ديالا الحاج عارف: على الجميع أن يعلم أن هناك مشكلة حقيقية تعاني منها التأمينات، شئنا ذلك أم أبينا.



● حسين الأحمد: الدولة تتحمل كامل المسؤولية عن الوضع المتردي الذي وصلت إليه مؤسسة التأمينات.

وجهات نظر متباينة

أسامة عدي عضو القيادة القطرية، وبعد حديث قصير عن أهمية الدور الذي تلعبه مؤسسة التأمينات الاجتماعية في مسألة الضمان الاجتماعي، قال للحضور: «إن أهم ما في الموضوع أن لا ننطلق من مواقف مسبقة نتخندق خلفها، بل يجب مناقشة الموضوع بكل روية من أجل الحفاظ على دور المؤسسة واستمراريتها، وتحفيزها وتطويرها».

وأضاف عدي في نهاية كلمته: «أتمنى من الحضور مناقشة هذه القضية بعيداً عن الانتماء، لأننا نناقش مسألة رياضية بحتة، حتى نحدد تعديلات أو تشريعات جديدة بدلاً من الموجودة»

وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل قالت في بداية حديثها: «إذ لم يصل المجتمعون إلى قناعة بعد هذه الندوة فإن الملف سيغلق تماماً، ولن يتم تناول الموضوع من أي شخص إلا بناءً على طلب النقابات». وأضافت الوزيرة: «على الجميع أن يعلم أن هناك مشكلة حقيقية تعاني منها التأمينات شئنا ذلك أم أبينا، من خلال قرارات إدارية صدرت عن الحكومات المتعاقبة لم تأخذ بعين الاعتبار وجود بعض الأعباء المالية كان يجب أن لا تتحملها مؤسسة التأمينات» ثم تحدثت الوزيرة عن موضوع التوريث متسائلة: لماذا تورث المرأة للدرجة الرابعة، في حين أن الرجل لا يحق له ذلك؟!

غسان القلاع رئيس غرفة الصناعة والتجارة قال: إن أكبر أخطاء المؤسسة هي وضع أموالها بصندوق الدين العام دون أن تحركها في العملية الإنتاجية، وهذا ما أوصلنا إلى الحالة التي أشارت إليها المحاضرة، مع العلم أن شركات التأمين لديها دائماً الفرص الكامنة للانطلاق نحو الأفضل. أنا مع زيادة دخل العامل بعد سن التقاعد، لأن هذا العامل بحاجة إلى مصاريف إضافية في سن الشيخوخة جراء الأمراض التي قد يتعرض لها. المشكلة الأخرى هي أننا حتى الآن لم نستطع أن نفصل في وعينا الإدارة عن الاستثمار. إن مؤسسة التأمين يجب أن يكون لها مجلس مستقل يدير أموالها، لأن هذه الأموال بحاجة للتحريك والتشغيل في العملية الاقتصادية، لقد جاء في الحلقة النقاشية أن هذه الأموال هي خاصة وتدار بإدارة عامة، والسؤال هل تم التعامل مع هذه الأموال ضمن هذا التعريف؟!

شعبان عزوز رئيس اتحاد نقابات العمال في سورية، وقبل البدء بمداخلته وجه سؤالاً مهماً للوزيرة: هل يوجد بين الحضور من هو خارج عن إطار مواطني الجمهورية العربية السورية، وأقصد هل من خبراء «اكتواريين» بيننا؟!! (الخبير الاكتواري هو مفكر متعدد المواصفات الاستراتيجية المتمرس في النظريات والتطبيقات في علوم الرياضيات والإحصاءات والاقتصاد).

إذا لم يكن هناك أحد من هؤلاء فأنني سأبدأ من النقطة التي اختتم بها الحديث الأستاذ غسان القلاع، وأنوه لكلام الوزيرة وأطلب منها تصحيح ما قالته في الورقة التي وزعت علينا، حيث ورد فيها حديث عن القرارات الإدارية الخاطئة المتعلقة بمنح الزيادات الدورية للمتقاعدين، وتوريث المعاش التقاعدي، ويبدو من خلال العرض أن هذه القرارات قد صدرت بمراسيم، وقد اعتبرها الاتحاد العام مكرمات، إذاً فهي ليست قرارات خاطئة يا سيادة الوزيرة، إننا في الاتحاد العام نعتبر أن كل من هو في الإطار الوطني ضمن هذه المعادلات، ومن خلال العرض الذي قدمه مدير فرع دمشق للتأمينات يتوضح أن هناك خللاً، لكن من خبرتنا في الاتحاد ومعرفتنا بمصادر هذه الأموال نعرف أنها دخلت صندوق الدين العام وشاركت في الخطط التنموية للدولة، وعندما أثير الموضوع في مجلس الشعب عام ٢٠٠٣ بعد أن تم قطع حسابات ذاك العام، كان هناك /٥٤/ مليار للتأمينات الاجتماعية دخلت كموارد للخزينة العامة، وعندما أكدنا أن هذه الأموال خاصة ولابد من أن ترجع للتأمينات، كان الرد من رئيس مجلس الوزراء حينها إن الدولة تتضمن المؤسسة.

إضافة إلى أنني علمت من مجلس الإدارة أن هناك ديوناً على المؤسسات تقدر قيمتها بـ/٧٠/ مليار ل.س، وهذا يعني أن المؤسسة تملك /١٢٤/ ملياراً مما اقتطع من العمال ومن أرباب العمل في كلا القطاعين، وهذا هو الأساس في الانطلاق إلى النقاط التي تم الإشارة عليها في البحث المقدم الآن، ففي الشهر الثالث من العام ٢٠٠٩ كلف رئيس مجلس الوزراء لجنة مؤلفة من وزير المالية ووزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ورئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية، أنيطت بها مهمة بلورة إعادة الديون المستحقة لمؤسسة التأمينات الاجتماعية على الجهات العامة أو الخاصة.

أما فيما يخص توريث المرأة، فإن القانون وقتها كان واضحاً حيث بين أن ذلك التوريث لا يكون إلا في حالة عدم وجود ورثة، خاصة وأن الكثير من الأخوات العاملات لا يتزوجن ويقطع منهن المعاش التأميني، والسؤال: ما هو ذنب هذه العاملة التي دفعت على مدار ثلاثين أو أربعين سنة معاشاً تقاعدياً ومن ثم توفيت، ومن هنا جاءت مسألة الدرجة الرابعة أو الثالثة، إن ما أشيع خلال الفترة الماضية عن هذه المسألة خلق إرباكات لنا ولمؤسسة التأمينات، بعد ارتفاع نسب المطالبين بالتقاعد المبكر.

حوار ساخن بين الوزيرة والكوادر النقابية

هدى مليحي: إن مؤسسة التأمينات الاجتماعية تساهم في الدخل القومي بما يقدر بنحو مليار دولار سنوياً، وهذا يعني بالضرورة استعادة جميع ديون المؤسسة على الجهات الأخرى للاستفادة منها واستثمارها بشكل أمثل لأن المستفيد الوحيد أصبح شركات التأمين فقط، لذا لابد من إيجاد الطرق السليمة في استثمار هذه المبالغ وكيفية تشغيلها، لأن من المؤسف أن تكون صناديق عادية أقوى من صندوق التأمينات.

وزيرة الشؤون الاجتماعية: إن كل الأحاديث تتمحور حول الدراسات الاكتوارية التي قمنا بها، وكل ما في الأمر أن البنك الدولي قدم منحة من أجل صندوق الحماية الاجتماعية بلا مقابل، فلماذا نرفضه لمجرد أن الذي أعطانا إياه اكتواري! ثم لماذا كل هذه الحسابات فلو جاءت المنحة من أي مكان، فإن المعادلة ستكون هي نفسها، سواء في البرازيل أو الاتحاد السوفيتي أو الهونولولو، لأن الذي جاء هو خبيرة بولونية ليس لها أية علاقة بالبنك الدولي، وكل ما في الأمر أنها من رابطة الخبراء الاكتواريين في العالم، الذين لا يتجاوز عددهم /١١٠/ خبيراً، فالخبيرة درست مداخلات مؤسسة التأمينات من خلال أرقامنا الرسمية، وكل ما في الأمر أننا اقترحنا بعدها فكرة بخصوص المشتركين الجدد، فبدل أن تكون النسبة /٢,٢/ تنخفض إلى /١,٨/ مثلاً، شريطة أن تكون هذه النسبة أفضل من سابقتها حسب الظروف، لأن القانون اعتمد الزيادة الدورية للأجور وذلك كل سنتين مرة، وكل ما في الأمر أنها مجرد فكرة فقط.

حسين الأحمد: عفواً، النسبة /٢,٥/ وليست/٢,٢/.

الوزيرة: /٢,٥/ أو/ ٢,١٠/ أو /٢,١٠٠/ أو /٢,١٠٠٠/ ليس مهماً، المهم أننا طرحنا الفكرة، وتعالوا يا نقابات لنناقش الموضوع سوية، لكن يجب الاعتراف بوجود مشكلة إلا إذا كانت النقابات تريد إخفاءها، والسؤال هل نتحاور معاً أم نغلق الملف نهائياً؟!

الأحمد: لو سمحت يا سيادة الوزيرة، أنت تحدثين ونحن منذ البداية نستمع إليك، فدعينا نرد عليك نقطة نقطة، أولاً: بالنسبة لموضوع السكن جاءك كتاب ووقعت عليه من رئيس مجلس الوزراء، ويقول الكتاب إن السكن من مهمات المؤسسة العامة للإسكان، وليست من مهمة المؤسسة العامة للتأمينات، والكتاب مازال موجوداً عندك.

الوزيرة: أنت تتحدث عن قضية مختلفة عن قضية الصندوق الاختياري.

الأحمد: الصندوق موجود وفيه الملايين من الليرات منذ الثمانينات.

الوزيرة: هناك فرق بين أن نجمع الأموال وبين أن نبني للعمال، فهذه الاشتراكات من مهمة مجلس الإدارة.

الأحمد: إن أي عمل تقوم المؤسسة به إذا لم تكن الغاية منه مصلحة العامل وتقديم خدمة له فهو عمل غير مقبول بالنسبة لنا كمشتركين، إلا إذا كنت تتحدثين عن الاستثمار، أما نحن فنتحدث عن المزايا التي سنحققها للمشترك، وهذا هو لب الموضوع. لأن مشكلة توريث المرأة العاملة ليست مشكلة أساسية بل هي مشكلة ثانوية، وأنا هنا أصر على أهم نقطة في الموضوع، وهي أن الدولة هي التي تتحمل المشكلات التي تعانيها المؤسسة شئنا أم أبينا، رضينا أم لم نرض، لأن الدولة ومنذ أكثر من ثلاثين عاماً تنظر إلى المؤسسة كجابي أموال مهمته توريد هذه الأموال إلى خزينة الدولة، وتعاملت معها على هذا الأساس.

لقد كانت ديون المؤسسة على مؤسسات القطاع العام تبلغ /٥٠/ ملياراً في عام ١٩٨٠، وتأتينا الوزيرة الآن بدراسة اكتوارية في العام ٢٠١٠ تقول أن هذه الديون مازالت قيمتها /٥٠/ ملياراً بعد كل هذه السنوات، هذا الكلام مرفوض يا سيادة الوزيرة لأنه بني على أسس غير صحيحة، فأية دراسة بمداخل خاطئة ستصل إلى مخارج خاطئة.

سأبني على حديثك حتى النهاية، لأنني كنت حاضراً لجميع الندوات التي خصصت لمؤسسة التأمينات. ولابد من القول إن الندوة الأولى التي حضرتها في رئاسة مجلس الوزراء قال فيها السيد النائب الاقتصادي عبد الله الدردري، وبالحرف الواحد: «هذا قرار حكومي ونحن صانعو القرار وسوف نتخذ القرار ونرفعه للقيادة، وهي صاحبة القرار بنعم أو لا». وأنت كنت حاضرة في الندوة.

(الوزيرة تحاول مقاطعته)

الأحمد: يا سيدتي، أرجو منك أن تسمحي لي بالاستمرار.

الوزيرة: أنا هنا أدير الندوة وأطلب منك التوقف عن هذا الموضوع، والكلام عن المداخلات التي نتحدث عنها.

الأحمد: أولاً الفريق الذي تم اختياره من قبلك لم يلتق بأعضاء مجلس الإدارة على الإطلاق، فذهبنا إلى الندوة كأعضاء لمجلس الإدارة دون أن يعرض علينا شيء، مثل الذي ذهب إلى الحرب ولا يعرف لأجل ماذا.

الوزيرة: أرجوك يجب تحديد النقاش.

الأحمد: الدراسة جاءت بشكل خاطئ تماماً، لأن /٥٠/ مليار في التسعينات لا تحسب بالعام ٢٠١٠ هكذا.

الوزيرة: يبدو أنك لا تعرف كيف تصوغ جملك وأحاديثك.

الأحمد: قد يكون ذلك صحيحاً لأنني لست خبيراً اكتوارياً، لكنني أعلم أن الدولة تتحمل كامل المسؤولية عن الوضع المتردي للمؤسسة.

الوزيرة: أنا خبيرة وأفهم ما أقوله، وهذه ليست طريقة للحوار، الدراسة ليست لها علاقة بالديون والأموال، بل نقول إننا نأخذ اشتراكات بمقدار كذا وعلينا التزامات بمقدار كذا، وما هو عدد المشتركين المتوقعين وما هو عدد المتقاعدين المتوقعين، بصرف النظر إن وجدت مصادر للتمويل أو لم توجد، أو بوجود ديون أو دونها، لأن الديون مهما قدر حجمها فلن تفي بالغرض.

الأحمد: يا سيادة الوزيرة، يبدو أنك تحاولين فرض الحلول التي ترينها صحيحة، لأننا نرى بأن حجم المشكلة ليس كما تقولين، بل تتعلق بالتزامات الدولة نحو هذه المؤسسة، مع أنني لا أنكر المشاكل الأخرى الموجودة، لكن يجب أن يفهم الجميع أن مؤسسة التأمينات الاجتماعية هي الضمان، وهي بيت الأمان الوحيد للاتحاد العام لنقابات العمال، لذلك فإننا أكثر حرصاً عليها، وانهيار المؤسسة هو بمثابة انهيار المجتمع كاملاً، وعندما نصر على هذا الموقف فهو من منطلق خوفنا عليها، وإذا كانت الإصلاحات باتجاه هذه المؤسسة حقيقية، فيجب أن تلزم أولاً الدولة بكل التزاماتها تجاه المؤسسة كخطوة أولى باتجاه الحل، لا أن نمسك القضية بالمقلوب، واعتبار مسألة توريث المرأة كبرى المشاكل، ونترك الـ /١٢٠/ ملياراً دون نقاش.

الوزيرة: أن هذه الطريقة في الحوار ليست صحيحة، وقد أسأت لي بحديثك، فأرجو أن تسحب كلامك عن فرضي للشروط، لأنه كان بإمكاني بكل بساطة الانسحاب من الاجتماع، مثلما انسحب الآخرون منه.

يوسف فرحة: إن عدد العمال المنتسبين لمؤسسة التأمينات الاجتماعية حسب إحصائيات الاتحاد العام لنقابات العمال زاد بنسب ضئيلة إلى حد ما، فإذا أخذنا مثلاً الزيادة بين أعوام ٢٠٠٥ - ٢٠٠٨ سنجد أنها حوالي /١٠٠/ ألف عامل، لكن عدد عمال القطاع الخاص قد ارتفع في تلك الفترة من مليون ونصف إلى مليوني عامل، فعمال القطاع الخاص أربعة ملايين عامل، ويجب إيجاد صيغة مناسبة مع أرباب العمل لتنسيبهم للمؤسسة، وإذا نظرنا إلى موارد المؤسسة خلال السنوات الأربع الماضية فسنلاحظ أن الإيرادات في عام ٢٠٠٥ كانت حوالي /١٤/ ملياراً، بينما النفقات من الرواتب التقاعدية وإصابات العمل وغيرها بلغت/٩/ مليارات، أي أن الفائض /٥/ مليارات، وفي عام ٢٠٠٦ كانت الإيرادات /١٧/ ملياراً وبلغت النفقات حوالي /١٣/ ملياراً، يعني الفائض /٧/ مليارات هذا مع العلم أن النسب التأمينية في سورية هي من أقل النسب في العالم خاصة بالنسبة لأرباب العمل، ففي كل أوروبا لا يقل اشتراك أرباب العمل عن /٣٤٪/ وبالتالي بإمكانهم تغطية الضمان الصحي المتطور. ■■

• أحد المسؤولين في الوزارة كان طيلة وقت اجتماع يحمل سبحة في يده، ويدعو الله أن يمر هذا اليوم على خير، وأن ينتهي الاجتماع الحواري دون منغصات!!

• تأخرت الوزيرة عن الحضور لمدة نصف ساعة بالتمام والكمال، مما أغاظ الكثير من القيادات النقابية التي استفادت من التأخير، واتفقت على ما لم تتفق عليه مسبقاً.

• رفض النقابيون الجلوس في الجهة المقابلة للجهة المخصصة للتجار وأرباب العمل ومندوبي الوزارة، وجلسوا على صفين في جهة واحدة، مما أربك أرباب العمل الذين لم يحضر منهم سوى /٤/ فقط، إضافةً لرئيس غرفة الصناعة والتجارة غسان القلاع.

• أحد القادة النقابيين لم يتحمل الحوار الذي دار بين النقابيين والوزيرة فقال: «المشكلة أن جميع نقاشاتنا مع الحكومة تجر علينا وعلى نقاباتنا نتائج وخيمة».

• شعبان عزوز لم يبدأ مداخلته إلا حين تأكده من خلو القاعة من الخبراء الاكتواريين، وأن كل من في القاعة هم من رعايا الجمهورية العربية السورية.

«عمران» دير الزور: الفساد والخسران.. والمطففين في الميزان

ورد إلى قاسيون ملف كبير عن مؤسسة «عمران» بدير الزور يضم أكثر من ثلاثين وثيقة، لا يدل على أن الفساد قد استفحل حجماً وتعدد نوعاً في هذه المؤسسة فقط، بل ووجد من يبرره، ويقلل من أهمية محاربته والقضاء عليه..

وبالطبع لن نورد في هذه العجالة الوثائق كاملة، لكننا سنعرض نماذج منها، تتضمن عدداً كبيراً من المخالفات والتجاوزات من صرف أسمنت لرخص منتهية الصلاحية، إلى تزوير فواتير، والإساءة إلى المال العام، والعديد من المخالفات الأخرى، ارتكبها المدير السابق عبد الرحمن المشوح، وسنبدأ بأولها، وهو تقرير المفتش فيصل فرحان من الهيئة المركزية رقم ١٧/ تاريخ ١٨/٩/٢٠٠٨ بخصوص ملف الفساد في مؤسسة العمران/ فرع دير الزور.

يقول التقرير بعدم صحة معظم الأمور المنسوبة لمدير فرع عمران دير الزور سابقاً والذي وضع بتصرف المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب بدير الزور، باستثناء الأمور التالية:

– (محاولة) صرف إذن سفر إلى دمشق تبين فيه أنه كان على رأس عمله من دفتر توقيع العاملين. بينما الوثائق التي لدينا تبين (صرف) إذن السفر مع أذون أخرى كثيرة، وليس محاولة لواحد فقط ؟؟

– قيام المدير(المشوح) بحسم كميات من الأسمنت من المتعاملين دون إجراء الكشف الحسي. ولم يتطرق التقرير إلى مصير هذه الكميات وحجمها وإلى أين ذهبت، فهي بالطبع ذهبت إلى السوق السوداء، وإلى المتعهدين الذين منحوا كميات لرخص منتهية، وما يثبت ذلك تغريمهم بقيمتها فيما بعد من الوثائق؟؟

– ثبوت عدة مخالفات مرتكبة نسبت لبعض العاملين. ونذكر منها عدم الالتزام بتعليمات الإدارة بعدم منح المتعهدين أية دفعة أسمنت دون تقديم كشوف شهرية عن أعمالهم، وبلغت كميتها ٦٧٧٥ كيساً بقيمة ٤٢١٧٣٩ ل.س ، واكتفى المفتش بالمطالبة بتحصيل المبالغ من المتعهدين، واقتراح عقوبة ٢ ٪ للمدير السابق عبد الرحمن المشوح وعقوبات بين ٣ ٪ و٥ ٪ لبعض العاملين.. ونستغرب ذلك لأنه لا يمكن خروج كيس اسمنت إلاّ بعلم المدير!؟

إنّ إعفاء المدير السابق من الإدارة وإعارته إلى مؤسسة الحبوب هو بحد ذاته إقرار بمسؤوليته، كما أغفل التقرير كثيراً من النقاط الأساسية في الشكاوى، مع وثائقها المقدمة والموجودة نسخ منها لدينا، وتراوحت من سرقة حاسب إلى التزوير بشتى أشكاله، وصولاً إلى التلاعب بالمال العام، ومنها:

– عدم الإشراف على مراكز الأسمنت في المحافظة التابعة للفرع والتي هي مصدر السوق السوداء.

– قوائم المتعهدين، وأصحاب الرخص المميزين وذوي الحظوة.

– قوائم الاستجرار للرخص المنتهية.

– قائمة وكشوف المساجد المضافة على الكشوف دون وجود ثبوتيات لها .

– قائمة مفصلة تبين التجاوزات في التوزيع للأسمنت على النسب التنفيذية المقررة.

– قائمة للرخص المتخلفة، والمستبدلة برخص أخرى.

– قائمة بالرخص التي تضاف عليها كميات اختلاساً .

– قائمة تبين الاختلاس من رخص الحرفيين.



– نسخ من الفواتير الأصلية والمزورة والمسجلة ذمتها على مديرية الزراعة للتغطية على كميات من المواد بين المدير السابق واللاحق.

– كتب المراقب الداخلي التي تبين تأخير بيع الحديد عن السعر الجديد، وبيعه بالقديم وجرى تغطيتها كذمة على مديرية الزراعة.

– نسخ الكشوف المزورة العديدة بين المدير ورئيسة شعبة الحسابات.

– المشاريع الوهمية بمركز عمران البصيرة، التي تجاوزت ٢٥ مشروعاً، واستجرت كميات الأسمنت لها للبناء وحتى الكساء ولا تزال أرضاً فقط وبمعرفة المراقب الداخلي.

– صرف الإضافي مرتين، بالاشتراك بين المدير، ورئيس الدائرة المالية.

– فتح أضابير مزدوجة للمتعهدين في عدة مراكز واستجرار كميات زائدة، والقائمة موجودة، ومنها المتعهد محمد غازي السهو.

– التلاعب الكبير بتحويلات الأسمنت إلى حلب وحمص بشكل فاضح.

– كمية المازوت المفقودة والمخصصة للتدفئة للشوفاج المعطل.

– شكوى العامل عمر مرجان حول اعتداء المدير عليه أمام المفتش وللمرة الثانية.

– سرقة الحاسوب، وتكلفة المكيف الصحراوي لمئات الألوف، وأوامر صرفها .

بعد كل هذه الوثائق المقدمة والشكاوى التي نُشر جزء من فحواها في الزميلة تشرين في العدد ١٠٢٢٥ ، يأتي التقرير متجاوزاً لها بعد عام وشهرين من التحقيقات التي لم تستكمل لاعتبارات خاصة(؟)، وربما كما قال صاحب إحدى الشكاوى: «لأسباب شخصية»، ولوجود جهات داعمة ومتسترة.. والأسوأ أنه جرى معاقبة أحد العاملين وهو نقابي، بعد أن دبرت له تهم كونه فضح الفاسدين، وقد برأته المحكمة مؤخراً. بينما تأتي العقوبات محدودة وشكلية ضد الفاسدين، ولا تتناسب مع الجرم المرتكب، لتؤكد محاباة بعض من يقومون بالمحاسبة مع الفاسدين!؟

ويمكننا أن نضيف أيضاً ما يجري الآن من خسارة مئات الأطنان من الأسمنت بسبب نوعية الأكياس التي يعبأ بها حيث تتمزق بسرعة، أو يجري تمزيقها بطريقة ما، كما أن وزنهُ لا يأتي حسب المقرر ٥٠ كغ، ويُحجم المواطن عن أخذها، بينما الأسمنت التركي يأتي وزنه ٥٠ كغ كاملاً، والمبرر أنها صنعت بمعمل الورق بدير الزور، وبهذا يجري ضرب عُصفورين بحجر واحد، ويكون مقدمة لضرب معامل الأسمنت، ويبين أيضاً أن استثمار معمل الورق من القطاع الخاص لم يساهم في تطويره لأن الهدف الأرباح فقط!؟

وكذلك يتلاعب المتعهدون باستجرار الأسمنت المقاوم وبكميات لا تتناسب مع حاجاتهم، ويجري بيعه في السوق السوداء، أو نقله إلى محافظات أخرى وبيعه بأسعار عالية، وما خفي أعظم!؟

وهنا نتساءل أين الجهات الإشرافية وخاصة الخدمات الفنية، والتي منحت التعهدات لهؤلاء الذين يعملون بالاسم ويقومون بمنح الأعمال لمنفذين صغار وبأسعار أقل، وبالتالي سيكون التنفيذ على حساب المواصفات الفنية، وهو ما تسبب بانهيار عدد من الأبنية.

وبعد.. ماذا نقول فيمن يتغاضون عن الفساد من المسؤولين؟ ومن يخسّرون قطاع الدولة وينهبونه؟ والأخطر، فيمن يطففون بالميزان، ميزان العدل والمحاسبة الذي يخرق الأمانة، ويتجاوز على كرامة الوطن والمواطن التي من المفترض أن تكون فوق كل اعتبار!؟

■ دير الزور - المكتب الإعلامي

«سعلو» ما تزال تعاني..

سبق أن تناولت قاسيون في عدد سابق شكوى الفلاحين المنتفعين من أراضي الدولة في قرية سعلو، التي تبعد عن موحسن عشرة كم تقريباً شرقاً، والتي يتجاوز فيها بعض المتنفذين المدعومين على أراضيهم بالقوة. ورغم الشكاوى المتعددة إلى الجهات المسؤولة كافة، وآخرها عن طريق قاسيون، إلا أنه يجري في كلّ مرّة تجاهلها، وقد وجه المحافظ مشكوراً لإزالة التجاوز وتسليم الفلاحين أراضيهم إلاّ أنه مضى أكثر من شهرين على ذلك ولم يحرك أحد ساكناً، وهنا نعيد التساؤل مرةً ثانية: لماذا؟ ومن يقف وراء ذلك؟ وهل هناك ثمن لعدم التنفيذ يحصل عليه بعض المستفيدين!؟

أما عن بلدية القرية فقد تحولت إلى إقطاعية لرئيس البلدية وأقاربه، ولا يستفيد منها إلاّ هم سواء في التوظيف والعمل أو الخدمات، ووصل الأمر به إلى ادعاء إنجازات نشرت في مفكرة مجالس المحافظة كتعبيد طرق وغيرها، وليس هناك واقعياً شيء من هذا القبيل، كما تمّ صرف مبالغ دون موافقات قانونية، وبناء ملحق لمبنى البلدية عبارة عن أربع غرف فقط بكلفة ثلاثة ملايين ليرة فقط لا غير.. يا بلاش !! وقد تم تقديم شكاوى عن كل ذلك إلى المحافظ ووزير الإدارة المحلية ممهورة بتواقيع العديد من المواطنين، وختم المختار، وحولت إلى الرقابة والتفتيش، ولم ينجم عنها شيء؟؟ أما الصرف الصحي الذي نفذ فيها، فهو بحد ذاته مهزلة كبيرة تم فيها هدر وسرقة أموال الشعب والوطن جهاراً من خلال التنفيذ السيئ للمتعهد وتواطؤ الجهات الإشرافية معه، حيث لم توضع طبقة نظافة، ومستوى المجاري يصل ارتفاعه في بعض المناطق إلى متر وأكثر فوق سطح الأرض، واقتصر التنفيذ على منطقة رئيس البلدية وحاشيته وبعض المواطنين المجاورين لهم الذين اضطروا إلى رفع دورات مياههم أعلى من المجارير لكي يستفيدوا منها، وكذلك حولت الشكاوى إلى الرقابة والتفتيش ونشرت في الصحيفة المحلية، ومضى عليها نحو خمسة أشهر، وأصبحت نسياً منسياً!؟

وهنا أيضاً نتوجه إلى السيد محافظ دير الزور مرةً أخرى لإنصاف الفلاحين المنتفعين وتسليمهم أرضهم، هذا أولاً، وثانياً: محاسبة المقصرين والفاسدين الذين يتجاوزون على القوانين والقرارات مهما كان دعمهم، فالقرية وسكانها ما يزالون في أشد درجات المعاناة.

■ مراسل قاسيون

تنمية المنطقة الشرقية أم تعميتها؟

أخطار كبيرة أصبحت تدق ناقوس الخطر في عموم المنطقة الشرقية..

مرض الكبد الفيروسي الذي يهدد تجمعات سكنية كبيرة وخاصة في قرى البوكمال.. ظهور إصابات كثيرة بمرض الكوليرا في ريف الميادين.. العواصف الرملية المتلاحقة والمتواصلة بشكل لا سابق له، والتي تعيد إنتاج أمراض عديدة: الربو، التهاب القصبات التنفسية، الاختناقات..

أضف إلى ذلك كله قلة مياه الشرب النقية والمصفاة بشكل كاف، وانقطاع التيار الكهربائي وفق خطط التقنين.. بنية تحتية قاصرة غير قادرة على مواجهة هجوم رمال الصحراء الزاحفة باتجاه المدن والبلدان والأراضي الزراعية والرعوية.. جفاف مقيم ومزمن أدى إلى نفوق معظم قطيع الغنم.. طرقات لا تصلح إلا أن تكون طرقاً للموت.. والقائمة تطول...

كل هذا وحكومتنا الرشيدة ترفع شعار تنمية المنطقة الشرقية!! أفليس البشر هم العنصر الأساس والأهم في هذه التنمية، ومن أجلهم تم ابتكار هذه الشعارات التي طبلت لها الحكومة وزمرت مع فريقها الاقتصادي؟؟

إن جملة عناصر ومقومات التنمية هي استحقاقات بمنزلة التحديات، ولا يمكن إنجازها بالشعارات.. فالمواصلات، وهي أبسط مقوم للبدء بعملية التنمية في منطقة ما، غير صالحة للاستخدام البشري في المنطقة الشرقية، فمثلاً الطريق الواصل بين دير الزور – البوكمال، مروراً بالميادين والعشارة يعيش الآن أسوأ أيامه، حيث قامت شركة النوري بمد شبكة مياه بالتعاقد مع الجهات المختصة، وبعد الردم والطمر تركت هذه الطريق دون أن تعيد تزفيت ما حفرته! فلماذا لا تلزم هذه الشركة بذلك إذا كان العقد يشترط ذلك؟ وإذا كانت غير ملزمة فلماذا لا تقوم الجهات ذات العلاقة بذلك، علماً أن الطريق المقصودة هي طريق دولية تربط سورية بالعراق؟



أما لجهة وباء الكوليرا الذي انتشر بسرعة مذهلة، فنجد مسؤولاً هنا ينكر، وآخر يتستر، وثالثاً يلمح.. فلماذا لا يُعلن عن وجود الوباء، وعن الإجراءات المتخذة لمحاصرته كي يطمئن المواطن ويشعر أن هناك من يحرص عليه وعلى صحته؟؟

أما العجاج فيستبد بالناس وتزداد هجماته ضراوة يوماً بعد يوم، ولا حراك من الحكومة، رغم أنها تستطيع الحد منه عبر القيام بعميلة تشجير واسعة من البوكمال إلى حدود محافظة الرقة، وخاصة أن الموارد المائية متوفرة من خلال نهر الفرات أو من خلال حفر الآبار الارتوازية وانتشار بحيرات في هذه البادية، دون أن ننسى أننا في زمن تطورت فيه وسائل الري وتعددت طرقه..

لكن يبدو أن الحكومة أعجبتها الفرجة على نفوق قطيع الغنم، وترغب في تكرار هذه الفرجة (المريحة والشيقة) مع البشر، وهذا ليس تجنياً، بل هو ما يحدث من خلال ما نلاحظه من هجرة واسعة لسكان المنطقة إلى الخارج، وإلى الداخل السوري مع بيع مساكنهم، بينما تقف مكتوفة الأيدي مكتفية بالمراقبة، الأمر سيكون له انعكاساته الكارثية على كل مناحي الحياة..

فهل هذا هو دور الحكومة وفريقها الاقتصادي الليبرالي الذي فرضته عليها توصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؟

فهذه الأمثلة يمكن سحبهما على كل شيء تقريباً.. فأين يلتفت المواطن؟ إلى الطرقات، أم إلي الأوبئة، أم إلى ضنك العيش، أم إلى قسوة الطبيعة؟

إذا كانت خطة الحكومة التنموية في المنطقة الشرقية بهذه الصورة فإن سكان هذه المنطقة يرفضونها شكلاً ومضموناً، ويأملون بتنمية حقيقية تقوم بها حكومة وطنية.. وطنية حقاً، في أقرب وقت ممكن!!

■ البوكمال - تحسين الجهجاه

بين جسر الرشيد.. والمنصور

مدينة الرقة.. بكل ما فيها من عبق الحضارة، إذا جئت إليها سيؤلمك ما تراه من إهمال لتاريخها وحاضرها ومستقبلها المفترض، عبر إهمال مشهدها العام الذي لا يشجّع أحداً على زيارتها أو الإقامة فيها..

فعلى سبيل المثال، عندما تسير ما بين جسر الرشيد والمنصور، ستشاهد على الضفتين اليمنى واليسرى لنهر الفرات العظيم، أكوام القمامة والحفر الاستعارية يملؤها الزلّ والحلفا، وستتساءل مصعوقاً: هل هذه الرقة التي نقل إليها هارون الرشيد بلاطه من عام ٧٩٦ إلى ٨٠٨ م؟ وهل هذا هو ما يسمى كورنيش المدينة الجنوبي، أم أننا في عالم خرائب عفا عليها الزمن!؟

ليس صعباً أو مكلفاً عليكم أيها السادة المسؤولون في المحافظة، وبخاصة مجلس المدينة، إعادة روعة التاريخ وجماله وإحيائه منذ وجد الإنسان إلى أموييه وعباسييه ولنا نحن ورثة هذا التاريخ بشيء من الاهتمام، وتذكروا أننا مواطنون وكرامتنا من كرامة هذا الوطن الذي نفتخر به وبماضيه، ونطالب بأن يكون حاضره استمراراً وتطويراً له!!



■ الرقة - محمد الفياض

الدوريات.. والأتاوات!

اعتاد المزارعون في محافظة الحسكة عموماً، وفي قرى وبلدات منطقة القامشلي (المالكية، الجوادية، القحطانية...) خصوصاً، وبشكل قسري، على دوريات راجلة أو أفراد على شكل دورية من الشرطة، يجوبون الحقول وبيوت الفلاحين وقت الحصاد من كل عام، مطالبين تصريحاً أو تلميحاً بـ«حلوان» الموسم.. ولا يستطيع الفلاحون، وهم أكثر العارفين بعواقب إغضاب (ابن حكومة)، أن يفعلوا شيئاً سوى الامتثال للابتزاز، وهم في أشد درجات الحنق والاحتقان والقهر..

ولقد بات متعارفاً عليه بين الفلاحين أن هذا «الحلوان» يعني كيس حنطة أو أكثر، أو أموالاً سائلة محددة تختلف حسب موسم كل فلاح.. وبما أن هؤلاء المحميين بمهنهم ولباسهم يعرفون بدقة مقدار إنتاج كل فلاح، لذلك لا يستطيع أحد المناورة معهم أو الادعاء بنقيض الواقع.. وبالتالي يقومون بالدفع صاغرين.

والحقيقة أن هذه الظاهرة أصبحت أشد إيلاماً وأكثر إيذاء للفلاح مادياً ومعنوياً مع تتالي مواسم القحط والتراجع المستمر في كميات المحاصيل نتيجة السياسات الزراعية الحكومية التي لم تبق للفلاح ما يستر به نفسه ويكفي عياله.

إننا إذ نكشف عن هذه الظاهرة التي تذكر بأيام (الجندرما) والإقطاع والاحتلال العثماني البغيض وأغاواته الجشعين، نطالب السيد وزير الداخلية بالتدخل الفوري لقمع هذه السلوكيات المرفوضة قانونياً وأخلاقياً، والتوجيه لمدراء المناطق ورؤساء الأقسام والمخافر لإنزال أشد العقوبات بالعناصر والضباط الذين يقومون بهذه الأعمال الناشزة.. خصوصاً وأن الفلاح أصبح تحت خط الفقر، ومن المعيب جلده بلقمته وكرامته أكثر وأكثر..

■ المالكية مراسل قاسيون

الصّناعة السّوريّة.. بين تصريحات الوزير والواقع المرير

نشرت الزميلة «الاقتصادية» في عددها (٤٠٤)، تاريخ ٢٠٠٩/٧/٢٦ حواراً مع وزير الصناعة السّوري فؤاد عيسى الجوني، حيث أتحفنا بحقائق تجعل المواطن السوري يشعر بأن الإصلاح الصناعي قد اجتاح البلاد فعلاً، وأنّ الصناعة السورية في تطوّر متزايد وجاد، ولم يعلم معاليه بأن حبوب الأسبرين التي ضخّنا بها ما عادت تنفع، لأن الداء استفحل، والورم بات بحاجة لاستئصال جذري..



١- قال الوزير: (لا يوجد قلق كبير على الصناعة السورية، والوضع بين المقبول والجيد، وتأثيرات الأزمة العالمية لن تكون كارثية، والمؤشرات تؤكد ذلك، فقد ارتفعت صادرات مصانع الألبسة منذ بداية الشهر السابع..). ونقول: إن هذه المؤشرات سطحية وغير كافية، حيث لا يمكن تقييم الصناعة السورية من خلال معامل لا يتجاوز عددها أصابع اليدين، علماً بأن مئات معامل النسيج والألبسة تحوّل أصحابها إلى متسوّلين يستوردون ويغذّون الأسواق، كما أن تصريحات الوزير فيها تناقض، فكيف يذكر بأن قطاع الغزل والنسيج خاسر وآلاته تصلح للوضع في متحف، وفي الوقت نفسه يتباهى بأرباح وارتفاع صادراته؟؟.

٢- ثم يقول: (معظم الصناعيّين تجاوزوا الأزمة العالمية... وهناك انعكاسات سلبية عليهم تتركز على انخفاض أرباحهم، حيث (يدّعي) بعضهم أنها خسائر، ولكن بقناعتي هي انخفاض نسبي بالأرباح، ولا أنكر توقّف بعض المصانع، لكن التأثير لم يكن كارثياً..). إن هذا الكلام مناف للواقع الذي يحلله علماء الاقتصاد الغربيّون الذين يؤكدون بأن الأزمة مازالت في بداياتها ... ثم إن كل الدلائل تشير إلى ضربة قوية تعرضت لها الصناعة السورية أفقدتها القدرة على منافسة المنتجات الأوروبية الواردة في ظل عدم دعم الحكومة للوقود أو تخفيض الضرائب. قناعته لا تعتبر تطميناً، إنّما كلام نظري لا يملك مفاعيل واقعية، فالصناعة تعرضت لنتائج كارثية بعد العمل على خصخصة القطاع العام بفعل فاعل وليس من تلقاء نفسه أو تحت تأثير أزمة عالمية.

٣- يضيف: (لا توجد إحصائية دقيقة في موضوع عدد المنشآت المتضررة، فلدينا /١٣٠/ ألف منشأة تضرر منها عدد لا يتجاوز المئات..). ونردّ: إن العدد المحدود الذي لا يتجاوز المئات هو عدد ليس بصغير سورياً، فكم عائلة ستتضرر من جراء تضرر منشأة واحدة، فكيف بعدة مئات؟! علماً بأن الحقائق تقول بتوقف الأكثرية الساحقة من المنشآت كالتحويلية والغذائية..

ثم أين هي الإحصاءات الرسمية الدقيقة التي تدحض فعلاً هذه الحقائق؟؟.

٤- قال الوزير: (أهم القرارات التي لم تنفّذ هو الاتفاق مع شركات المراقبة الدولية، وقد وصلنا إلى صياغة عقد، حيث يوجد ٣ عروض من ٣ شركات: SGS السويسرية، البيرونيروتاس الفرنسية ومايير التركية..). ونسأل: ألا تستطيع الدولة مراقبة المنتجات الوافدة بمفردها؟، هل تسعى إلى خصخصة قطاع المراقبة أيضاً؟ حيث صرّح بقيام غرف الصناعة بهذه المهمة الوطنية ولكن بمشاركة شركات خاصّة..

٥- قال معاليه: (سيتم نقل معمل السماد إلى خنيفيس بتدمر، لأن عمره أكثر من ٣٠ عاماً، وخطوطه قديمة ولم يجر عليها أي تطوير منذ سنوات..). ونقول محيّين: صباح الخير!!.. بعد مرور ٣٠ عاماً سينقل معمل السماد، بعد أن أجهز وجوده في قطّينة على كل ما يمت للبيئة بصلة، بعد أن قضى على أجمل البحيرات الطبيعية المغلقة في الوطن العربي، مع ما خلّفه من أوبئة وتشوّهات مختلفة طالت البشر والشجر والحيوان... صح النوم!!.

٦- لقد ذكر السيد الوزير العديد من الشركات والمؤسسات العامة التي هي بصدد التوقف أو على طريق الخصخصة والاستثمار كشركات: بردى والمحركات والألمنيوم والأخشاب والكبريت والكونسروة... والسبب واحد، وهو مرور الزمن دون حدوث تطوير وتحديث للآلات وخطوط الإنتاج، فهل كان ذلك مقصوداً كي نصل إلى الوقت الذي نغلق فيه هذه الشركات التي كانت تمثل مشروعاً وطنياً هو دعم الصناعة الوطنية والاكتفاء الذاتي الذي كان يشرف عليه الرئيس الراحل حافظ الأسد شخصياً؟. من سيحاسَب؟، أم أن الفريق الاقتصادي فوق المصلحة الوطنية العليا؟. إن هذا من صنيع حكومات متتالية جهّزت الأرضية المناسبة لاتخاذ قرار كهذا.

٧- قال معاليه: (نستطيع الاستغناء عن /١٥/ ألف عامل بالقطاع العام كعمالة فائضة ولن تتأثر الشركات بموضوع الإنتاج..). فإذا حسبنا أن لكل عامل عائلة مؤلّفة من ٤ أفراد كحد أدنى، إذاً فهناك ٦٠ ألف مواطن سيكونون في مهب الفقر والبطالة، فهل لدى معاليه بديل يؤمن لهم العيش الكريم؟

وفي النهاية نحب أن نذكّر معالي الوزير بأن جميع الوقائع على الأرض وأحوال الصناعيّين تنفي المغالطات والمزاعم التي أبهرنا بها، والتي تبني قصوراً في الهواء في عقول المواطنين السوريين الذين لم يكونوا في يوم من الأيام غافلين عن هذه التصريحات الخلّبية المسيئة للشعب السوري.

■ **عصام إسحق**

المياه الجوفية بـ«إزرع».. نقية أم ملوثة؟

مدينة إزرع هي واحدة من المدن الكبيرة التابعة لمحافظة درعا، ولكن الخدمات فيها لم ترتق يوماً إلى مستوى مقبول لأهميتها الزراعية والجغرافية، فأحياء كثيرة فيها لم يصلها الصرف الصحي حتى هذه اللحظة، رغم الضرورة القصوى لذلك من الناحيتين الصحية والبيئية. وهناك أحياء أخرى وصلها بصعوبة بعد لأي، وليته لم يصل، لأن تنفيذه تم بأسوأ المواصفات، وبطريقة ارتجالية تماماً.

ففي الحي الشمالي الشرقي من مدينة إزرع، جرى منذ بضعة أيام إتمام تنفيذ شبكة المياه المالحة، ولكن النتائج النهائية أظهرت أن القائمين على العمل قد تناسوا الهدف المطلوب من هذه الشبكة، وهو درء المخاطر الناجمة عن سوء تصريف المخلفات.

فنظرة ميدانية سريعة إلى الشبكة الممدودة، تظهر أن هناك مشكلة كبيرة في التخطيط وفي التنفيذ، فنقطة البداية يزيد عمقها عن المترين، لكن ما إن تمتد مسافة خمسين متراً حتى تصبح المجارير ظاهرة على مستوى سطح الأرض!! وكأنما لم يكن المنفذون على علم بطبيعة الأرض المحيطة ومنسوب ارتفاع المنطقة المراد تخديمها ..كما لم يلحظ القائمون على المشروع شبكة مياه الشرب التي أصبحت تحت الشبكة المالحة مباشرة، والمصيبة الأكبر هي أنه توجد بئر لمياه الشرب في هذا الموقع لا تبعد سوى أمتار قليلة عن شبكة المياه المالحة، وهي تضخ الماء في الشبكة الرئيسية لمدينة أزرع بأكملها، وبالتالي فإن أي تسريب قد يحصل من المجارير سوف تطال المياه الملوثة البئر الحيوي والاستراتيجي للمدينة، وحينها سوف تتلوث مياهه ويتم إغلاقه كما أغلقت ثلاث آبار قبلها بسبب ارتفاع نسبة النتريت فيها بشكل مفاجئ، وهو مركب كيميائي ناتج عن تحلل المواد العضوية، والذي لا تفسير له سوى تلوث مياهها بمياه الصرف الصحي.

فكم من الآبار يجب أن تغلق حتى نتعلم كيف نحافظ على مياهنا؟ علماً أن معظم أحياء مدينة إزرع لا تصلها المياه سوى بضع ساعات كل يومين، وبعضها لا تصله المياه إلا ما ندر، كما هو الحال في الحي الذي يقع إلى الشرق من المركز الثقافي، حيث لم يحظَ الناس بالمياه سوى ثلاثة أيام خلال خمسة وعشرين يوماً.

من جهة أخرى، فإن بعض الأحياء لم تصلها شبكة الصرف الصحي إلى الآن، مع أنها لا تبعد عن الشبكة الرئيسية إلا مسافة مئة متر فقط، وتعتمد منازل هذه الأحياء على الحفر الاصطناعية للتخلص من المياه المالحة لديها، وهذه الحفر هي عبارة عن بحيرات صغيرة، ولكنها بمجموعها تشكل بحيرة كبيرة ترفد بمياهها الملوثة المياه الجوفية. والأخطر من ذلك أن بعض الأحياء في البلدة القديمة غير المخدمة بشبكة الصرف الصحي، يتخلص الأهالي فيها من المياه المالحة بتحويلها إلى آبار قديمة موجودة سابقاً، ولا أحد يستطيع أن يجزم إن كانت هذه الآبار مستقلة ومعزولة عن المياه الجوفية أم لا؟ علماً أن البعض يعتقدون أن هذه الآبار المليئة بالمياه المالحة تتصل بالمياه الجوفية مباشرة.

يُذكر أن المياه الصالحة للشرب في حوران في تناقص مستمر لأسباب كثيرة، منها الجفاف الذي أصاب المنطقة في السنوات الماضية مما حال دون تعويض النقص في مخزون المياه الجوفية، وكذلك الاستخدام العشوائي وغير المدروس للمياه وعدم الالتزام بالمواصفات العامة والذي أدى ومازال يؤدي إلى تلويث نسبة كبيرة من المياه الصالحة للشرب.

هذه المياه جمعتها الطبيعة خلال مئات السنين، ولا يحق لأحد أن يدمرها، فهي حق لأبنائنا وأبنائهم من بعدهم، وواجب علينا أن نحافظ عليها.

يقال إن نصف الخسارة هو ربح، إذاً فلنحافظ على ما تبقى من مياهنا قبل أن نخسرها كلها.

■ **خلدون نعيم العزام**

فضائح الفساد في جامعة تشرين السورية



كشف بعض طلاب جامعة تشرين السورية في حديث علني عن فضائح خطيرة يمارسها عدد من أساتذة الجامعة يندى لها جبين المؤسسة التعليمية، فخلال لقاء للدكتور محمد بصل عميد كلية الآداب مع طلبة معسكر التدريب الجامعي الثاني في اللاذقية أواخر تموز ٢٠٠٩ بمناسبة تجديد البيعة للرئيس بشار الأسد، أشار عدد من الطلبة لبعض هذه الممارسات المشينة, وهي ظاهرة قيام بعض المدرّسين بيع المواد للطلبة، وضمان النجاح مقابل مبالغ مالية تتراوح بين خمسة وعشرة آلاف ليرة سورية للمادة الواحدة.

الطلاب أكدوا للعميد أن البيع يتم من شعبة الامتحانات بالنسبة للأساتذة الشرفاء الذين يأبون هذه الممارسة المنحرفة، وقد أفصح بعض الطلبة عن أسماء هؤلاء المدرّسين وموظفي الامتحانات، فاتهموا الأستاذ (ي.ز) مؤكدين أنه قال للطلبة علانية إنه سيفعل كل ما باستطاعته حتى لا ينجح عنده أحد من الدورة الأولى، بل وحتى الثانية لتقديم المادة (مع العلم أن الطالب الذي يشتري ينجح من الدورة الأولى)، والأستاذ (م.ف) الذي اشتهر ببيع المادة علانية وعقد سوق مساومة وبازاراً لمن يدفع أكثر، وضمان النجاح للطالب المشتري على أن يضع علامة مميزة على ورقة الإجابة يستدل بها على هوية الطالب، ويمنحه حقه بالنجاح بكل أمانة سواء أجاب عن الأسئلة أم كتب بعضاً من مذكراته الشخصية.

كما اتهموا كل من الأساتذة (ر.م) و(ع.ص) و(ض.ب), و(ت.ج).. وغيرهم..

وقال بعض الطلبة أنهم تمكنوا من شراء الأسئلة من موظفي شعبة الامتحانات للأساتذة الشرفاء، ووصل الأمر إلى حدّ المتاجرة بين الطلبة أنفسهم، حيث يقوم طالب بشراء الأسئلة بمبلغ يتراوح بين خمسة وعشرين وخمسة وثلاثين ألفاً، فيقوم بدوره بالمتاجرة بها وبيعها للطلبة الموثوقين من قبله بمبلغ ألف أو ألفي ليرة، فيكون قد كسب الأسئلة مجاناً إذا لم يربح أكثر من موظف الامتحانات.

وقال أحد الطلبة إنّ فرصة شراء المواد والأسئلة متاحة جداً بسبب تعدد النماذج الامتحانية وتعدد المدرّسين للمادة الواحدة، حيث بلغ أحياناً خمسة مدرّسين لبعض المواد كالأدب الجاهلي, وثلاثة لمادة البلاغة.

ويتمنى طلاب الجامعة اعتماد الكتاب الجامعي, والمقرّر الموحّد للجامعات السورية, وأن يكون تصحيح أوراق الجامعة في جامعة أخرى على غرار الثانوية العامة, أو أتمتة المواد على غرار جامعتي حلب ودمشق المتنزهتين عن هذه الظواهر الشاذة.

وطالب طلبة جامعة تشرين الرئيس بشار الأسد للتدخل شخصيا لقمع هذه الانحرافات التي تسيء إلى سمعة الجامعات السورية, ووضع الحلول الجذرية لها بالتعاون مع د.غياث بركات وزير التعليم العالي ود. محمد يحيى معلا رئيس الجامعة,وهما من الشخصيات المهمة في سورية لمكافحة الفساد والرشاوى المتسللة إلى الوسط التعليمي.

وفي نهاية اللقاء تمنى د. محمد بصل على الطلبة تقديم الأدلة المادية على هذه الاتهامات ووضعها أمامه وأمام رئيس الجامعة، ووعدهم بمحاسبة الفاسدين في حال ثبوت أي اتهام، لكن الطلبة احتجوا لعدم قدرتهم على تقديم الدليل، لاسيما وأن بعض الطلبة الفاسدين والمنحرفين من طلاب السنوات المتقدمة يتاجرون بالتوقعات بين أوساط الطلبة المستجدين، فيستغلونهم على أنها أسئلة تم شراؤها، وبذلك تختلط الأسئلة المشتراة بالتوقعات المزيفة، مما يصعب تقديمها للجامعة كدليل مادي. كما لا يجرؤ أي طالب على تقديم شكوى علنية خوفاً من استهدافه من الدكتور المتهم في حال عدم ثبوت الشكوى أو التملص من المسؤولية والعقاب، فالدكتور محمد بصل ألح بأن الطالب الذي يتهم أحد المدرّسين ولا يثبت ذلك بالدليل سوف لن ينجح في هذه المادة ومدرسها على قيد الحياة مهما كانت إجابته في الامتحان دقيقة، لأن الدكتور سيّد المادة..

فهل يبقى الدكتور سيد المادة حتى لو كان من الفاسدين؟

ملاحظة:

المعلومات الواردة أعلاه وصلت إلى قاسيون على شكل رسالة مذيلة بالتوقيع التالي: «طلبة كلية الآداب في جامعة تشرين – قسم اللغة العربية – معسكر الشهيد اسكندر ديب للتدريب الجامعي – اللاذقية سورية في ٢٠٠٩/٨/١»، وقد قمنا بالاستعاضة عن الأسماء الصريحة للأساتذة وصفاتهم بحروف، كما أهملنا بعض المعلومات التي تخرج عن الغاية العامة.. وقد تأكدنا قبل قيامنا بنشرها من حقيقة حدوث هذا الحوار بين العميد والطلبة... وللحديث بقية..

برسم محافظ درعا:

تساؤلات ومشكلات مطلبية تنتظر الاهتمام

تقدم السيد إسماعيل الشرع عضو المكتب التنفيذي لمجلس مدينة داعل، بشكوى إلى محافظ درعا بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٢٣ يعرض فيها ما يلي: «وُجهت دعوة لعدد من أعضاء المكتب التنفيذي لمجلس المدينة، لجلسة مكتب استثنائية، يحضرها المكتب الفني للمجلس، يوم السبت ٢٠٠٩/٧/١٨، وتم إفشالها من رئيس المجلس، والتهديد الاستفزازي بعقد الجلسة ضمن الدوام في ساعة محددة، ثم تأجيلها للاجتماع الدوري للمكتب، من أجل بحث نقطتين ملحتين للناس حينها هما:

١. مناقشة وضع أفران الخبز (بعد توقف أكثر من فرنين باليوم) وانعكاس ذلك على تأمين الناس لحاجتهم من الخبز، رغم أهمية هذه النقطة وطرحها باجتماع سابق، ووعد رئيس المجلس بالاتصال بمدير التموين، ولم يكترث إلا بعد أسبوع من تذكيره).

٢. ضرورة فتح شارع /قتيبة/ بعرضه الكامل (٦متر) لتسيهل مرور الناس، لوجود أعمال أساس لبناء يشيد حديثاً في واجهة الشارع ووسط الزفت، حيث فوجئ الناس بتغيير معالم طريقهم الحيوي الذي ألفوه منذ أربعين عاماً، ما اضطرهم لتعديل مسارهم بطريق ضيق والالتفاف بزوايا متعددة، حتى يمروا، جانب بيت فاضل جابر برغوث الذي قال: «لم تسمح لي البلدية بالبناء داخل الزفت وهو ضمن ملكيتي الخاصة، وقد وُضعت لي إشارة حمراء لا يجوز تجاوزها، وبعد بيعي لقطعة الأرض تم السماح للمشتري بالبناء عليها داخل الزفت»! طبعاً كون البناء بملك خاص هذا حق المالك ولا اعترض عليه، ولكن أين الحق العام للناس؟ من تزفيت الطريق أكثر من مرة، وترحيل أحجار من المكان نفسه باعتباره ساحة عامة؟ ومن الذي حدد الزفت والمسار الطبوغرافي للشارع بشكل خاطئ ليمر بأملاك خاصة.

إذا علمنا أن هذا البناء يضرب الزفت بشكل مائل ليصل حتى مسافة ٥ أمتار من زفت الشارع الذي عرضه ٦ أمتار، حسب المخطط الذي تم استيضاحه من الشاشة التي أمام رئيس المجلس، فمن يتحمل مسؤولية هدر الأموال العامة، التي هي جزء من اقتصادنا الوطني، بعد هذا التغيير؟ ولماذا لا يتطابق عرض الشارع حسب المخطط على الواقع؟ ولماذا لم يفتح هذا الشارع بعرضه الكامل قبل المباشرة بالبناء كي يمر الناس؟ وفي حال وجود تجاوزات لماذا لم تتم إزالتها بحينها؟ وما مسؤولية الجهاز الفني؟ وأين دور رئيس المجلس؟ وما هي الإجراءات التي اتخذت من كل ذلك؟

ترى هل هذا إهمال أم فساد؟ وأين المحاسبة»؟

ثم شرح عضو المكتب التنفيذي السجالات والملاسنات وتفوُّه رئيس مجلس مدينة داعل بألفاظ نابية، ويتساءل أخيراً: «لماذا يضع رئيس مجلس مدينة داعل (سمير أبو جيش) نفسه فوق القانون؟ ولماذا لم ينفذ أمر السيد محافظ درعا رقم ٦٢٢ و٦٨٣س/١٠/٦، بإزالة التجاوز إلا جزئياً في كازية قنبر حتى الآن؟ والقبان الأرضي ضمن التجاوز، ومن الذي أعطاه الحق بأن يضع نفسه فوق المحاسبة، وفوق النظام الداخلي والقانون الذي جاء بناءً على مرسوم؟!».

إن «قاسيون» إذ يهمها تحقيق مصلحة المواطن والوطن أولاً، تهيب بكل المسؤولين والقائمين على الأمور بالوقوف عند هذه المصلحة، والقيام بمسؤولياتهم دون تباطؤ أو مواربة أو إهمال..

الفساد يشارك بتهديد السلامة العامة في حوران

السماح بترخيص منشآت في أماكن خطرة تهدد حياة المواطنين



◄ يوسف البني

استشرى الفساد وتطاولت أذرعه، وبات يحكم الكثير من الإدارات والمؤسسات، ويسيطر على المعاملات والتعاملات بأشكال وأوجه متعددة، ولكن أخطرها الفساد الكبير الذي يحميه الموقع أو الوظيفة، يمارَس بأشكال «مافياوية»، ويتم من خلال تسيير المصالح المشتركة بين الموظف وصاحب المعاملة، على حساب حقوق الوطن وأمنه وكرامته، وعلى حساب المواطنين الأبرياء الآمنين الذين لا حول لهم ولا قوة.

تقدم بعض أهالي مدينة طفس بشكوى سريعة إلى صحيفة «قاسيون» لفتح ملف حول إحدى المخالفات التي تشكل خطراً كبيراً على حركة السير، على طريق عام طفس - المزيريب، وقد تسبب الحوادث بسبب الازدحام واصطفاف السيارات وإشغالها حيزاً كبيراً من الطريق بانتظار دورها في المنشأة المخالفة لشروط الترخيص وقواعد السلامة المرورية. فقامت عدسة «قاسيون» برصد هذه الظاهرة، وشاهدنا عدداً كبيراً من السيارات مختلفة الأوزان والأحجام، تشغل قسماً كبيراً من الطريق العام ولمسافة تزيد عن مائة متر، وتنتظر دورها على القبان الأرضي الملاصق للطريق تماماً. وحين سألنا كيف تم السماح بإقامة هكذا منشأة في مكان خطر كهذا؟ حصلنا على الإجابة التالية:

اعتراضات يتم تجاهلها

اعترض بعض أهالي مدينة طفس، للمرة الثانية، على إشادة منشأة القبان، بشكوى قدموها إلى وزارة الإدارة المحلية بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٢٦ عن طريق وارد محافظة درعا بتاريخ ٢٠٠٩/٤/١٦، ذكروا فيها المخالفات التي لا تجيز ترخيص هذا القبان على وضعه الحالي، حيث أنه يقع على طريق عام طفس - المزيريب، وإقامته على هذا الشكل بجانب الطريق تماماً يسبب عرقلة كبيرة لحركة السير، ويُعرِّض السيارات، إن كانت التي تصطف بانتظار دورها، أو السيارات المارة بسرعة على الطريق العام السريع (الأوتوستراد)، لخطر كبير، ويسبب الحوادث، إضافة إلى أنه موجود في حي سكني، وبجواره مشفى طفس الوطني، وفي الجهة المقابلة توجد مدرسة للتعليم الأساسي حلقة أولى، أي أطفال صغار، وهكذا منشأة تقع تحت بند الرخص الخطرة، كمحطات الوقود وغيرها، ويجب أن تكون لها وجيبة من ضمن مساحة المنشأة، تسمح بوقوف السيارات بالانتظار، بعيداً عن الخطر وعن حركة السير، ولكن صاحب الرخصة استخدم رصيف الطريق، وحتى أرض الطريق الأساسية لاصطفاف السيارات. وقد جاء في الشكوى: «السيد وزير الإدارة المحلية المحترم: مقدمه مواطنون من مدينة طفس، سبق وتقدمنا بشكوى لسيادتكم بخصوص ترخيص قبان أرضي يعود للمواطن (....) والكائن في محافظة درعا - مدينة طفس على العقار رقم /٣٠٢٠/ من منطقة طفس العقارية ٢/٣٥، بالشكوى رقم ١٩٠٥ تاريخ ٢٠٠٩/٤/٢، وقد تقدمنا ببعض الحقائق والوقائع التي لا تجيز الترخيص وتوقف منحه، ولم يتم الأخذ بها من مديرية الخدمات الفنية بدرعا، ولم يتم الاكتراث بها ممن قاموا بالكشف على موضوع الترخيص، فقد تم تجاهل كل الحقائق والوقائع بل وأوجد للبعض منها التبرير المناسب، ومن هذه الحقائق أنه يوجد عدد من المعترضين ولم يؤخذ برأيهم وفيما يلي أسماء المواطنين المعترضين: منصور مناور المبسبس، محمد عطاالله الحوراني، محمد خلف الخليف، تيسير فايز المبسبس، محمود خلف الخليف، أحمد محمد الشحادة، معتصم محمود عسكر، عدنان فايز المبسبس، عدنان نايف الحايك، معتز عسكر، أحمد عيسى الشحادة، حسان السبسبي».

• المنشأة المخالفة لشروط الترخيص وقواعد السلامة المرورية تسبب الحوادث بسبب الازدحام واصطفاف السيارات وإشغالها حيزاً من الطريق.

• يجب القضاء على التواطؤ بين مرتكبي المخالفات ومن يُسيّر أمورهم في إدارات الدولة، بالرشوة أو المحسوبية أو الخوف من التأثير السلبي للمدعومين والواصلين، وحيتان التجارة المنوعة.

مخالفة القوانين بالجملة

يتابع المواطنون في شكواهم الهامة إلى وزير الإدارة المحلية: «كما نعلمكم أنه لا توجد مساحة كافية لاصطفاف ودخول وخروج السيارات بأمان إلى القبان، وأنه قريب من المشفى الوطني بما في ذلك من إزعاج للمرضى، وفي المخالفات القانونية فقد تم إغفال الفقرة الأولى من الشكوى وفيها مخالفة للقرار ٣٣/ن تاريخ ٢٠٠٦/٥/٧، وأهم الفقرات التي ينص عليها هذا القرار عدم عرقلة السير وتعريض السيارات للخطر، ويشترط أخذ موافقة لجنة السير في المحافظة (بعد الكشف على موقف المنشأة المطلوب ترخيصها) أو لجنة السير في المدينة حيث أن رئيس البلدية اقترح على السيد المحافظ تشكيل لجنة سير في المدينة. وهذه الموافقة ليست موجودة في طلب الترخيص وهذه المنشأة تؤدي إلى تشويه للمنظر العام كونه موجوداً على طريق عام سريع (أوتوستراد) وحسب الفقرة /ج/ من المادة الثانية من القانون رقم /١/ لعام ٢٠٠٣. وتم إغفال الفقرة الثانية وفيها مخالفة للقانون رقم /١/ لعام ٢٠٠٣، الذي ينص تحت بند أحكام عامة أن يلتزم طالب الترخيص بتأمين المساحة الكافية لمواقف السيارات ضمن عقاره وعدم إشغال الرصيف أو الطرقات المجاورة والقبان المرخص يقع ضمن الرصيف وملاصق للطريق تماماً. وإغفال الفقرة الثالثة والرابعة وفيها مخالفة للبلاغ رقم ٦١/٨٩/د تاريخ ١٩٧٦/٩/١٢ الذي نص على عدم التعدي على حرم الطرق وإشغالها، وإغفال الفقرة الخامسة وفيها مخالفة للبلاغ رقم ٦١/٣٠/د تاريخ ١٩٩٣/٢/٤، وتم عن قصد إغفال أعمال الحفر الحاصلة قبل الحصول على الترخيص، وفيها مخالفة للمرسوم التشريعي رقم /٥٩/ لعام ٢٠٠٨. ولكل هذه الأسباب نلتمس منكم عدم منحه الترخيص لمخالفته القوانين والأحكام النافذة، ويعرض حياة المواطنين للخطر».

شكوى تتقاذفها المكاتب

حولت الشكوى من وزير الإدارة المحلية إلى محافظ درعا بتاريخ ٢٠٠٩/٤/١٦ وبدوره حولها المحافظ إلى بلدية طفس وتم الرد على الشكوى فقط فيما يتماشى مع مصالحهم و/٩٠٪/ من النقاط الواردة في الشكوى لم يتم التطرق إليها. حيث جاء في رد بلدية طفس أن موقع الترخيص مستوف لجميع شروط الترخيص ومطابق للأنظمة والقوانين النافذة، ولم يتقدم أي معترض ولا يوجد ما يمنع منح الترخيص اللازم. علماً أن الحصة السهمية لطالب الترخيص في العقار تساوي /٧٨١م٢/ ويوجد عليها ترخيص محل بيع الحديد الصناعي تشغل مساحة /٣٠٠م٢/ والمساحة الباقية لا تسمح إلا بمكان القبان فقط دون أي فسحة لوقوف السيارات أو مرورها إلا باستخدام الطريق العام ورصيفه.

ثم حولها محافظ درعا إلى عضو المكتب التنفيذي المختص وكان رده مشابهاً لرد البلدية، ويتضمن مجاملة طالب الترخيص قائلاً له «إن هذه الشكوى ليست أكثر من حسد والأهالي يغارون منك» ثم أحالها المحافظ إلى مديرية الخدمات الفنية لأنها صاحبة القرار في منح الرخص الخطيرة بعد إجراء الكشف. ثم ردوا بمجاملة المحافظ على النقاط التي تخدمهم فقط أيضاً وتحابي صاحب الترخيص.

وشكاوى أخرى نامت في الأدراج

تقدم بعض الأهالي بشكوى جديدة لوزير الإدارة المحلية تضمنت رداً على ردود بلدية طفس والمكتب التنفيذي ومديرية الخدمات الفنية، تحت رقم /٢٨٦٣/، تم التأكيد فيها مرة أخرى أنه لم يتم وضع أي إعلان للاعتراض ضمن الحي المطلوب الترخيص فيه، وفي العقار الذي مساحته /٧٨١ م٢/ يوجد محل بيع حديد مساحته /٣٠٠ م٢/ ومنزل سكني مساحته /٣٦٠ م٢/ فأين المساحة المراد الترخيص فيها؟ والعقار قريب جداً من مشفى طفس الوطني ويسبب الإزعاج للمرضى، وتبين الشكوى أنه تم عن قصد إغفال الحفر الحاصلة قبل الحصول على الترخيص وهذه مخالفة للمرسوم التشريعي /٥٩/ لعام ٢٠٠٨، وإن ترخيص هذه المنشأة بجانب الطريق مباشرة يؤدي إلى عرقلة السير والتسبب بالحوادث، وهو يعتدي على الرصيف وحرم الطريق، لذلك يطلب الأهالي عدم منح الترخيص». وكان نصيب هذه الشكوى أن وضعت في قسم المتابعة بالوزارة وحفظت بالأدراج ولم يصدر الرد حتى الآن.

تحايل على القانون من نوع آخر

تقدم أحد الأهالي بشكوى جديدة إلى محافظ درعا بتاريخ ٢٠٠٩/٧/١٩، تقول: «أقدم المواطن (....) على طلب ترخيص قبان أرضي في مدينة طفس على العقار /٣٠٢٠/ من منطقة طفس العقارية ٢/٣٥، ونبين أن العقار المذكور قد أقدم جميع الورثة ومن بينهم طالب الترخيص ببيع كامل حصصهم الإرثية على العقار بموجب إقرار قضائي أمام قاضي محكمة البداية المدنية بدرعا رقم /٣٧٧٩/ تاريخ ٢٠٠٧/١٠/٢٣، ولكن تسجيل نقل الملكية لم يتم بعد. مرفق ربطاً صورة عن الإقرار القضائي وصورة عن عقد البيع، وصورة عن إخراج القيد العقاري».

وهذا خرق قانوني آخر يبين أن طالب الترخيص لا يملك العقار المطلوب الترخيص فيه وهناك إشارة دعوى على العقار. ومع ذلك فقد أنشأ القبان وباشر باستثماره قبل صدور الترخيص، وتجاوز على الرصيف العام لأن القبان ليس له مكان يتسع لأربع سيارات على الأقل ضمن العقار حصراً، حسب شروط القرار /٣٣/ الذي يخضع له الترخيص.

ونظراً لهذه المخالفات جميعاً فإن أحد أعضاء لجنة التراخيص رفض التوقيع على الترخيص ولكن «سُلطة» صاحب الترخيص وكلمته النافذة في البلدية اضطرهم إلى اللجوء لاتخاذ قرار المكتب التنفيذي بالسماح بالرخصة. وصدر قرار السماح بالترخيص يوم الثلاثاء ٢٠٠٩/٨/٤ علماً أن المنشأة مشادة ومستثمرة منذ أكثر من ثلاثة أشهر وهناك تأكيد من مصادر في البلدية أن الترخيص قد أعطي تاريخاً سابقاً.

أحكام وقوانين يخالفها الترخيص

- هكذا منشأة يجب أن تقام في المناطق الصناعية وليس في الأحياء السكنية، وهناك منطقة صناعية بوشر العمل فيها لخدمات البنية التحتية لها.
- من شروط إعطاء التراخيص الخطرة أن تبتعد الواجهة الأمامية للمنشأة /٢٦/ متراً عن محور الطريق كي تؤمن مدخلاً ومخرجاً للسيارات دون إعاقة لحركة السير أو إشغال حرم الطريق أو الرصيف.
- ترخيص القبان يخضع لأحكام المرسوم التشريعي /٢٦٨٠/ ويصنف في عداد صناعات الصنف الثالث، الرخص الخطرة، ويتم استكمال الأوراق الثبوتية بعد الكشف من الخدمات الفنية قسم الرخص الخطرة وبعد الحصول على رخصة تحديد حرم الطرق وعلى موافقة حرم الطرق.
- تزال مخالفات الأبنية بالهدم عندما يكون البناء المخالف متجاوزاً على التخطيط المصدق أو واقعاً ضمن الأملاك العامة أو أملاك الدولة الخاصة ضمن الحدود الإدارية أو متجاوزاً عليها، أو إذا كان مشوهاً للمنظر العام، ويشترط أن تساوي الحصة السهمية لطالب الترخيص مساحة المقسم المطلوب ترخيصه مضافاً إليها ما يصيب المقسم من مساحة المرافق والمشيدات العامة.
- البلاغ ٦١/٨٩ تاريخ ١٩٧٦/٩/١٢ عن وزارة الإدارة المحلية يشدد على ضرورة عدم منح أي ترخيص صناعي لا يراعى فيه اتجاه الرياح والضجيج، ومنع التعدي على حرم الطرق أو إشغاله والتعجيل بتأمين المناطق الصناعية اللازمة في كل محافظة لكي تستوعب الصناعات ذات الرخص الخطرة.

هل الفساد مرض مزمن؟

هل هناك ما يشير إلى تواطؤ من نوع ما من البلدية ومديرية الخدمات الفنية مع طالب الترخيص؟! فهذا نموذج واضح للتواطؤ بين مرتكبي المخالفات ومن يُسيّر أمورهم في إدارات الدولة، إما بالرشوة أو المحسوبية، أو بالخوف من التأثير السلبي للمدعومين والواصلين، وحيتان التجارة المنوعة، فإلى متى سيبقى هذا السرطان يهدد كل مفاصل حياتنا وكرامتنا وتطورنا؟! ومن الذي يحميه ويشجعه ويغض النظر عنه؟! وما هي الأساليب الناجحة التي يجب أن يتبعها محاربو الفساد لاجتثاثه من جذوره، كما قررت الإدارة السياسية في سورية؟ ففي السير والتخطيط لتنفيذ هذا القرار استعادةٌ لأمن الوطن وكرامة المواطن...

youssef@kassioun.org

مطبات

اتجاه معاكس... لصورتنا

أنجبت جدتي ابنها في يوم حصاد على الطريق وهي عائدة إلى بيتها، قطعت الحبل السري وحدها، وعاش الابن قرابة سبعين عاماً بصحة جيدة، أما عمتي فقد حفرت بئر ماء في بيتها بالمعول والرفش، ولم تزل حتى هذه اللحظة تسقي مواشيها وزرعها من مياهه، أما جارتنا التي احترقت بالنار وتشوهت قدماها فما زالت أمهر خياطات المنطقة، وأم أحمد التي أناديها خالتي رغم أن والدتي وحيدة مازالت ترتشف فنجان القهوة المرة التي تصنعها بنفسها بعد أن قضت مع زوجها المرحوم نصف قرن تساعده في بناء المنازل، فالمرحوم كان نجار (بيتون) وساهم في بناء أكثر من ثلاثة أرباع حارتنا.

هذا ليس من باب عرض التاريخ النسوي لعائلتي أو مديح جاراتنا، أو نساء الحارة، لكن هؤلاء كن مثالاً بسيطاً عن واقع المرأة في سورية وعن عظمتها، والذي ساق الحديث عنهن السجال الذي أداره فيصل القاسم في اتجاهه المعاكس بين ضيفيه بسام القاضي مدير موقع نساء سورية، ومحمد صادق أحد الباحثين الإسلاميين، وعنوان السجال عن صورة المرأة كما يقدمها الإعلام العربي.

كالعادة دار الرجلان في سجال خارج السياق، وكالعادة أيضاً كان القاسم يغذي التوتر، وكان طبيعة البرنامج في عقل الرجلين تزيد من انفعالاتهما بسبب ودون سبب، وخارج السياق تعاركا حول الاحتشام، جرائم الشرف، الحجاب، وكل هذا أخذ وقت الحلقة، ولم يقتربا من الأسباب الحقيقية لواقع المرأة في سورية، ومن ثم كانت صورة المرأة محط خلاف من باب الفاجرات والمتبرجات من جانب الشيخ، ومن باب التمسك بعكس الفكرة من جانب القاضي.

المرأة في سورية كانت في الحقيقة خارج الحلقة الاستعراضية- باستثناء ميلي شخصياً لبعض آراء القاضي- في الوقت الذي كان السجال حول صورة المرأة في محطات العرب، نساء كن يشاهدن محطات الغناء والفن الرخيص، فتيات يتابعن المسلسل التركي، موظفات نائمات، أمهات يعددن العشاء لأبنائهن وزوج عائد من التعب، عشيقات يستفدن من انقطاع الكهرباء بسبب التقنين، ساهرات في مطاعم دمشق وكافيتريات اوتستراد المزة التي لا تعرف إلا روتانا ومحطات الغناء المسطرة على (نيل سات)- أيضاً، وهنا أسجل خلافاً مع القاضي حول المشاهدة والمتابعة-، ومتسوقات يبحثن عن ألبسة المدارس والدفاتر لعام دراسي مكلف للأسرة، وباحثات عما يملأ البراد من أجل رمضان القادم في ظل وضع اقتصادي عسير.

هذا العرض يؤكد أن المرأة في سورية كانت خارج الحسابات والسجالات التي تنتجها هذه البرامج، وأن قتيلات الشرف في سورية التي يعتبرهن القاضي من ضحايا صورة المرأة لا يشكلن رقماً، وكذلك أن المتبرجات وغير المحتشمات هن السبب في جرائم الاغتصاب التي أوردها الرأي الهش للشيخ في دفاعه عن صورة المرأة المحتشمة كان رأياً في إطار تسخين التعاكس.

كم عدد قتيلات الشرف في سورية، كم امرأة تذبح لأنها باعت شرفها، أو اغتصبت، كم من متبرجة تدور في شوارع دمشق، كم حالة اعتداء تمت على إحداهن في شوارع دمشق؟؟ لماذا يسجل المتحاوران نصراً على حساب الحقائق التي تعيشها المرأة في سورية؟

أليست الأوضاع الاقتصادية هي التي دفعت الكثيرات للعمل في الدعارة إما لإعالة أسرة فقدت معيلها، أو أسرة عضها الفقر بسبب إنجازات الفريق الاقتصادي في فتح فم السوق المتوحشة، أليس الفقر من أهم أسباب الجريمة الجنسية والانحطاط الخلقي، أليست الليرات القليلة التي تتقاضاها عاملات القطاع الخاص في معامل البسكويت والشوكولا- التي يفاخر بها القاضي وكأنه من أنصار القطاع الخاص- سبباً في هروب بعضهن للعمل في الرذيلة؟ لماذا تضطر فتاة جامعية للعمل كنادلة في مقصف أو كافتيريا؟ لماذا تضطر النسوة للوقوف في البرامكة لبيع الدخان والمهربات؟ لماذا لا تقبع المرأة في بيتها على رأي الشيخ بل تضطر لأن تعمل كالرجل؟ لماذا جيوش من الفتيات يعملن كمندوبات مبيعات للشامبو وأدوات التجميل والرد على الهاتف؟ لماذا تصل الوقاحة بطالبي موظفات (سكرتيرات) للإعلان تحت عنوان الخبرة غير ضرورية، لماذا صارت معظم نساء الريف (لفايات) غير مرغوب بهن، وخادمات أقل درجة من الفلبينيات والأثيوبيات في بيوت أثرياء.. نا؟

أسئلة كثيرة وأسباب غابت عن نصيري المرأة السورية بوجهيها، المحتشم و(نقيضه) المفترض، من أهمها أن المرأة كما الرجل هنا.. تصورها الحاجة.

■ عبد الرزاق دياب

على أبواب رمضان..
الأسعار بين احتكار التجار وغياب الرقابة

◄ حسان منجة

تؤكد نظرة عميقة للأسواق السورية أن أسعار المواد والسلع الغذائية لا تتجه إلا نحو الارتفاع، وهو ما أُجبر المواطن السوري على اعتياده تاريخياً. واليوم، ارتفعت أسعار معظم السلع والمواد وخصوصاً الغذائية منها، بنسبة تزيد عن ١٣٣٪، فقد ارتفع سعر كيلو الأرز بنسبة ٥٠٪، ولحم الغنم بنسبة ٤٤٪، والسكر بنسبة ٣٣٪، والباذنجان بنسبة ٦٧٪، والأدوية بنسبة ٢٠٪، والمعاينات الطبية بنسبة٢٥٪، كما أنه وبالرغم من انخفاض الأسعار في بداية عام ٢٠٠٩ في معظم دول العالم بسبب الكساد العالمي الناتج عن الأزمة الاقتصادية العالمية، بقيت الأسعار مرتفعة في أسواقنا، وذلك لأن التجار السوريين لا يسمحون بانخفاضها، حيث إنهم يقومون باحتكار كميات كبيرة من السلع الغذائية للإبقاء على أسعارها المرتفعة، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن أسعار المواد ارتفعت منذ بداية شهر آب حتى الآن بنسبة تزيد عن ٢٠٪، وذلك كإجراء استباقي تتهيأ له أسواقنا في كل عام مع قدوم شهر رمضان، وهذا يعطي مشروعية للسؤال: أين قانونا حماية المستهلك ومنع الاحتكار اللذان أقرتهما الحكومة مؤخراً؟!!



الاحتكار يُبقي الأسعار مرتفعة

يعتبر احتكار عدد قليل من كبار التجار لاستيراد معظم المواد الغذائية والاستهلاكية، سبباً أساسياً في الإبقاء على أسعار معظم المواد الغذائية مرتفعة، وذلك في ظل غياب أية رقابة تذكر من وزارة التجارة وغيرها من الوزارات الأخرى المعنية بعملية التسعير وتحديد سقف للأرباح، الأمر الذي يتيح لمستورديها بالدرجة الأولى التحكم بأسعارها، ليأتي بعدها دور محتكري بيعها في السوق السورية، (تجار من كل الفئات جملة، نصف جملة، مفرق)، وهذا المنطق يؤكده مثلاً عدم انخفاض أسعار مادتي الرز والسكر في السوق السورية بصورة تتناسب مع أسعار كل منهما في الأسواق العالمية، حيث ظلت أسعار هاتين السلعتين ثابتة سنين طويلة دون أن يطرأ عليها أي تبديل، وهذا يعود إلى عملية احتكار قلة قليلة من التجار لعملية استيراده، بينما انخفضت أسعار مواد أخرى في بعض الأحيان كالسمنة وزيت القلي بسبب وجود منافسة في استيرادها.

الإجراءات الحكومية ذرّ الرماد في العيون

بخطوة شبه روتينية لم تغير سابقاً من واقع الأسعار في السوق السورية خلال السنوات الماضية، وبالتالي لن تكون اليوم أكثر جدوى من ناحية قدرتها على الحد من ارتفاع الأسعار، دعا الدكتور عامر حسني لطفي وزير الاقتصاد والتجارة بتاريخ ١٦ آب ٢٠٠٩ إلى تشديد الرقابة التموينية على الأسواق من خلال الجولات التي يقوم بها عناصر الوزارة، مؤكداً على تطبيق الأسعار الصادرة عن الجهات المخولة بالتسعير.

بداية، إذا أردنا الحديث عن الدوريات التموينية وفاعليتها، فسرعان ما نستنتج أنه لا جدوى حقيقية منها، وذلك لأنها حلقة من حلقات عملية فساد أكبر، فالموظف المعني بمراقبة الأسعار يذهب في بعض الحالات إلى الأسواق ويفرض مخالفاته على بعض المحال التجارية الصغيرة (الباعة الصغار)، لكنه في معظم الأحيان يكون عاجزاً عن تجاهل الرشاوى الكبيرة المقدمة له من أصحاب المحال التجارية الكبرى أو المتوسطة، مما يؤسس لصداقة نفعية دائمة بين أصحاب هذه المحال المخالفة والدوريات التموينية، تكون نتيجتها تجاهل هذه المخالفات وعدم تحرير ضبط بها، فهذه الدوريات لم ولن تكون فاعلة مالم تراقب من جهات أخرى نزيهة تراقب عملها دون أن يكون لها صلة مع التجار. وهكذا فإن مديريات التموين هي مجرد جهات شكلية لمراقبة الأسعار، عاجزة عن إيقاف المخالفات الكبيرة التي تستشري في أسواقنا.

في السياق ذاته، يأتي تأكيد وزير الاقتصاد على تطبيق الأسعار الصادرة عن الجهات المخولة بالتسعير شكلياً محضاً، لأنه يفتقد إلى الأساس الموضوعي، وهو أن التحول إلى اقتصاد السوق الذي وضعته الحكومة هدفاً أسمى لسياساتها المطبقة يفرض معادلة تحكم التجار وآليات السوق في تحديد الأسعار في ظل غياب الرقابة التموينية، كما أن صيغة اقتصاد السوق تقتضي التسليم عملياً بمعادلة العرض والطلب وضمير التجار كمحدد أساسي للأسعار، دون أن يكون لها أي دور فاعل يذكر، وهذه الدعوات التي تطلقها بعض الجهات الحكومية من أجل ضبط الأسعار لا تتعدى كونها عملية ذرّ الرماد في العيون ورفع العتب عنها، لأنه وبكل بساطة عند تحرير أسعار ٧٠٪ من أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية لن تكون قادراً على السيطرة على الأسعار في السوق المحلية، فالوزارة بتقديرنا غير قادرة على ضبط الأسعار بفعل التركيبة الاقتصادية التي يتم السعي لتحقيقها، مضافاً إليها تركيبتها الفاسدة العاجزة عن إتمام العملية الرقابية، في ظل عدم رغبتها في ضبط الأسعار. فما هذا الارتفاع الحاصل في الأسعار اليوم إلا إعلان حقيقي عن فشل الرقابة والإجراءات الحكومية التي تدعي أنها اتخذتها.

■■

مؤشر قاسيون للأسعار

المادة	الوحدة	شباط 2008	أب 2009	الفرق	الوزن النوعي للمادة	الفرق × التغير
برغل	كغ	40	45	5	238	1,190
شعيرية	كغ	50	55	5	250	1,250
رز حر	كغ	40	60	20	226	4,520
حمص	كغ	85	75	10–	24	240–
عدس	كغ	70	80	10	24	240
لحم غنم بعظمه	كغ	450	650	200	604	120,800
بيض	صحن	145	130	15–	400	6,000–
زيت نباتي	كغ	130	100	30–	193	5,790–
زيت زيتون	كغ	275	275	–	200	–
سكر حر	كغ	30	40	10	215	2,150
حلاوة طحينية	كغ	140	125	15–	170	2,550–
حليب بقر	كغ	30	30	–	400	–
جبنة بيضاء	كغ	140	150	10	212	2,120
بندورة	كغ	35	35	–	139	–
بطاطا	كغ	30	35	5	250	1,250
بصل	كغ	20	20	–	150	–
فاصولياء	كغ	100	80	20–	111	2,220–
كوسا	كغ	50	35	15–	112	1,680–
باذنجان	كغ	15	35	20	100	2,000
موز	كغ	60	60	–	110	–
تفاح	كغ	65	60	5–	100	500–
حمراء طويلة	33	30	3–	259	777–	
شاي	كغ	300	200	100–	200	20,000–
بن نوع أول	كغ	300	330	30	195	5,850
مازوت	لتر	9	25	16	256	4,096
كهرباء	ك.و.س	350	350	–	200	–
صابون	قطعة	20	20	–	144	–
صابون غسيل	كغ	140	140	–	100	–
معاينة طبية		400	500	100	200	20,000
أدوية		50	60	10	151	1,510
دفتر مدرسي 100	عدد1	17	20	3	172	516
قلم حبر جاف	عدد1	10	10	–	100	–
أجور نقل عام	يوم	20	40	20	381	7,620
ألبسة داخلية	طقم	260	260	–	415	–
قميص رجالي	عدد1	600	600	–	400	–
روب نسائي	عدد1	2,500	2,500	–	400	–
أقمشة وطنية	متر	360	360	–	95	–
غاز 3 رؤوس	عدد1	2,500	3,000	500	119	59,500
براد 18قدم (خاص)	عدد1	18,000	24,500	6,500	114	741,000
غسالة نصف اتوماتيك	عدد1	8,000	12,000	4,000	100	400,000
أجور سكن	شعبي	10,000	10,000	–	1771	–
					10000	
					مجموع	1,335,855
						133 ٪

بلغت نسبة ارتفاعات الأسعار بين شباط 2007 وشباط 2008 (51 ٪)، وذلك حسب مؤشر قاسيون المبني على أساس دراسة ميدانية لسلة الاستهلاك، التي وإن كان المؤشر يحيط بحوالي 40 مادة فقط، إلا أنها من حيث الجوهر، تمثل نحو 400 مادة تشكل سلة استهلاك المواطن السوري من حيث المبدأ. (راجع العدد 344). وإذا كانت النسبة إياها مسجلة خلال العام المذكور، فإن الدراسة الميدانية الجديدة تقول إن ارتفاع الأسعار من شباط 2008 حتى آب 2009، أي خلال عام ونصف، قد بلغت 133 ٪، وهي تفوق الزيادة السابقة إذا أخذنا المقطع الزمني نفسه بـ30 ٪. أي إذا كان متوسط الزيادات السابقة بين 2007 و 2008 شهرياً نحو 4.25 ٪، فإنها تبلغ في الفترة الجديدة 7.4 ٪ شهرياً، أي أن وتيرة الارتفاع الشهرية قد بلغت 50 ٪ زيادة عن الفترة الماضية.

الحملة الوطنية لمقاطعة شراء واستهلاك اللحوم الحمراء..
من محاربة الغلاء الفاحش... إلى مبدأ المقاطعة

شهدت الأسواق السورية في الأيام التي سبقت شهر رمضان غلاءً فاحشاً لمعظم السلع الاستهلاكية، لكن الزيادة الكبرى كانت على أسعار السكّر واللحمة، الأمر الذي أثار استياء المواطنين، ما حدا بجمعية حماية المستهلك لإطلاق حملة وطنية لمقاطعة اللحوم، تدعو فيها المستهلكين للدفاع عن أنفسهم في كل قضية استهلاكية لا تراعي مصالحهم ومصالح أسرهم، محاولين تكريس هذا العرف، عرف مقاطعة أية سلعة أو خدمة ترتفع أسعارها دون وجه حق، أو تنخفض نوعيتها إلى حدود لا تتفق مع المواصفات المقررة للسلع. بالانطلاق من قاعدة أن حماية المستهلك وتلبية حقوقه، يمكن تحقيقها بإرادة المستهلك عبر اتخاذ الموقف الصحيح نحو من يتجرؤون عليه برفع أسعار السلع والخدمات دون مبرر وبأساليب احتكارية



«قاسيون» التقت د. جمال السطل أمين سر جمعية حماية المستهلك للوقوف على ماهية الحملة ومدى نجاحها في الظرف الاقتصادي الحالي.

● د. جمال، لماذا الحملة الآن؟ وما هي غايتها؟

أسعار اللحوم الحمراء وبخاصة لحم الغنم، ارتفعت بشكل جنوني خلال الأشهر الماضية، ويرجع المسؤولون الأسباب لارتفاع أسعار الأعلاف عالمياً ومحلياً، ولأن المربين قد أحجموا عن الذبح، لكن الحقيقة هي أن السبب الرئيسي للغلاء هو عمليات التصدير التي تتم على قدم وساق بالتوازي مع عمليات التهريب المستمرة، ولابد من ذكر هذه المفارقة العجيبة، ففي السعودية يباع لحم العواس السوري بـ٦٠٠ ل.س بينما تباع هنا في سورية بـ٩٠٠ ل.س، أي بفارق ٣٠٠ ل.س دون حساب الضريبة الجمركية وقيمة المواصلات، إذاً التصدير اللامسؤول هو السبب الرئيسي، وعندما طالبنا بإيقاف التصدير جاء الرد أنه لا يمكن إيقافه حتى لا نخسر قواعد وضوابط التصدير مع الدول الأخرى، فدعونا للاحتجاج والمقاطعة لمدة خمسة أيام على أقل تقدير، لعل وعسى أن تحس الجهات الرسمية بالمواطن المغلوب على أمره، وقد قامت وزارة الاقتصاد بتخفيض حجم التصدير إلى النصف، لكن السؤال هو: لماذا لا توقف الحكومة التصدير كلياً من الآن وإلى نهاية عيد الأضحى؟!

● هل يمكن للناس الاستغناء عن اللحوم؟

نحن لم نطلب الاستغناء النهائي عن اللحم، لكن لابد من خطوة في هذا الاتجاه وتقديم إرشادات للمستهلك من خلال وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية التي لم تساهم في الحملة كما توقعنا ورسمنا لها إعلامياً.

● ما موقفكم من تحرير الأسعار؟

هكذا قرار يعود اتخاذه للدولة، وأنا أؤكد أن أسعار اللحم ليست محررة بل يتم تسعيرها في المكاتب التنفيذية بالمحافظات كافة، ولكن للأسف لا توجد أسس لضبطها، فمثلاً قد يكون السعر المعلن للحم الخروف ٤٥٠ ل.س فقط، ولكنه يباع بالسوق بـ٨٠٠ ل.س، وهذا يؤكد حاجاتنا إلى أسس وقوانين في عملية ضبط الأسعار.

● إذاً لماذا لا تضرب الحكومة بيد من حديد كما تدّعي عند حدوث أي ارتفاع لأسعار السلع؟

إن الحكومة ليس بإمكانها أن تضرب بيد من حديد، لكن يمكن أن تقدم شيئاً للمواطن عبر اعتمادها أسلوب البيع ضمن منافذ المؤسسات الحكومية لكسر الأسعار.

● ألا يعد الاحتكار عاملاً رئيسياً لارتفاع الأسعار؟ ولماذا لا تتحرك الحكومة لكسره؟

المشكلة في التصدير والتهريب، والمستهلك السوري هو الضحية، وستبقى الحال كذلك إلى أن نمتّن الدور التدخلي الإيجابي للدولة بالسوق..

● هل لديكم الإمكانيات لتلعبوا هذا الدور؟

«بحصة بتسند جرة»، فإمكاناتنا ضعيفة وأموالنا قليلة، فنحن مجموعة متطوعين، ونتمنى أن يتعاون المواطنون معنا.

● هل اللحمة بحاجة لكل هذه الضجة؟ وكم عدد المواطنين السوريين الذين باستطاعتهم أصلاً تناول اللحمة على مائدتهم؟

إن أعداداً كبيرة من المواطنين لا يستطيعون شراء اللحمة، لأن وضعهم ومستوى دخلهم لا يساعدهم على ذلك، وهناك مواطنون قد لا يتناولونها إلا مرة واحدة في السنة، أي في شهر رمضان فقط.

● أخيراً ما أوجه التعاون بينكم وبين وزارة الاقتصاد للسيطرة على هذه المشكلات؟

نحن نعمل دون توجيهات أية وزارة، وخاصة وزارة الاقتصاد، وإذا تم دعمنا بالشكل المطلوب، فإننا قد نلعب دوراً أهم من وزارة الاقتصاد، وعلاقتنا مع وزارة الاقتصاد هي مجرد إبلاغها بنسب ارتفاع الأسعار. وقد نتفق مع بعض السياسات التي تنتهجها الوزارة، وقد لا نتفق، وهذه حالنا مع الوزارات كافة.

■ ali @kassioun.org

الشيخ قاسم: حزب الله سيرد على اغتيال مغنية

أكد نائب الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم «أن حزب الله عند وعده، والقرار متخذ بالرد على اغتيال عماد مغنية، والمكان والزمان يظهران عند التنفيذ».

وفي حديث تلفزيوني أشار قاسم إلى أنه «أصبح مقطوعاً لدينا أن إسرائيل هي المسؤولة عن اغتيال مغنية وكل الأدلة التفصيلية التي جمعت، وكل التفاصيل التي لها علاقة بالعبوة وبعض الأدلة الحسية تؤكد أنها تقف وراء الأمر، فالجاني معروف مئة بالمئة والتفاصيل تتطلب بعض المتابعة. وإذا ظهر أي شيء جديد يتطلب إعلام الجمهور سيتم هذا الأمر».

وأضاف أن «حزب الله لم يهدأ منذ ١٤ آب ٢٠٠٦ وأخذ الدروس والعبر من حرب تموز والمقاومة في موقع منع الهجوم، وعندما نتحدث عن مفاجآت، فلا بد أن تظهر في وقتها. أما بالنسبة للاستعدادات والجهوزية عند حزب الله، فالمبرر الذي يتحدث عنه البعض في رفض فكرة الاستعداد أننا لا نريد أن نستفز العدو الصهيوني». وأردف: «إذا كنا ضعفاء، يسهل على العدو أن يأخذ القرار بالعدوان، أما عندما نكون أقوياء، فسيستمهل العدو قبل أن يقرر أن يخطو هذه الخطوة».

وأكد الشيخ قاسم أن «القرار ١٧٠١ يتحدث عن وقف الاعتداءات ووجود منطقة في جنوب الليطاني ليس فيها سلاح ظاهر، لكن لا علاقة للقرار ١٧٠١ في أن يكون لبنان قوياً أو ضعيفاً».

أضواء على «مؤتمر بيت لحم»

◄ محمد العبد الله



مع إسدال الستارة على آخر فصول مؤتمر مدينة بيت لحم، كانت «معجزة فخامة الرئيس»- كما شدد في كلمته الرئيسية بالمؤتمر- تتكشف عن تهاوي ماسمي بـ«الديمقراطية والشفافية» وتفضح خطوات التحضير، وغياب التقارير السياسية والمالية والتنظيمية، وتقديم «كشف الحساب» و تحقيق «المحاسبة» عن انجازات واخفاقات عمل الهيئات القيادية خلال عقدين من الزمن. لكنها- هذه المعجزة- تتأكد من خلال وصول المؤتمرين للمدينة المحتلة، عبر تسهيلات قوات العدو، وفي ظل رعاية أمنية هائلة، واستفزازية في تواجدها وحركتها داخل المؤتمر! ولهذا جاءت صرخات واحتجاجات واستقالات المئات من قيادات وكوادر «فتح» في مناطق انتشار التنظيم، لتسقط البراقع التي يتستر خلفها دعاة «التجديد و...الانطلاقة الجديدة»(!) خاصة وأن كل الخطوات التي قادت إلى «كلية تراسانطة»، كانت تسير على «طرق التفافية» خارج الشرعية التنظيمية التقليدية. وقد توضح ذلك من خلال الزيادة الهائلة في عدد أعضاء المؤتمر (مايزيد على ٢٢٣٠ عضواً)، حوالي ٧٠٪ منهم لم يتم انتخابهم وجاؤوا بالتعيين، عبر عملية المحاصصة والتوازنات، التي أشرف على ضبطها «فخامة الرئيس». رغم تأكيد «رئيس السلطة» (ليس كل من حضر المؤتمر يستحق، وليس كل من لم يحضر لايستحق!). لكن اللافت لنظر المراقبين كانت أعداد المرشحين للهيئات القيادية. فقد تقدم للترشيح ثلث عدد أعضاء المؤتمر، في خطوة مفاجئة لكل أصول ومقتضيات العمل الحزبي الداخلي، مما يشير إلى خلل فاضح في الثقافة التنظيمية الحركية.

كما أن نتائج اللجنة المركزية المعلنة رسمياً حتى الآن «تسعة عشر عضواً» بعد أن كانت ثمانية عشر، أصبحت مجالاً للتندر والسخرية، ليس بين الأعضاء والمراقبين، بل على صعيد أبناء الشعب الفلسطيني، الذين أطلقوا مصطلح «لعبة الـ١٩» على وصول «الطيب عبد الرحيم» للمرتبة التاسعة عشرة، وتساوي اثنين من الأعضاء الفائزين بنفس عدد الأصوات، الذي يعتبر حالة غير معروفة في عمل المؤتمرات، و«مخجلة» كما وصفها أحد الخاسرين بالانتخابات.

إن العديد من الأوراق التي تداولها أعضاء المؤتمر، بالإضافة لما دار في اللجان، وفي حصيلة المداولات والنتائج كما حملتها بيانات المؤتمر ووثائقه، وتصريحات الناطق الرسمي باسمه، تدل على أن المواقف السياسية القادمة للحركة، ستكون متطابقة مع رؤية الرئيس ومعظم أعضاء اللجنة المركزية. ولهذا فإن حديث البعض، عن أن البرنامج السياسي للحركة أكد على المقاومة ولم يلغها، يشكل محاولة للهروب للأمام، بعيداً عن الواقع المعاش منذ سنوات، وتضليلاً مقصوداً، كشفته ممارسات عناصر أجهزة أمن السلطة، «الفلسطينيون الجدد» الذين يتم تصنيعهم وتأهيلهم في معسكرات/ مختبرات الجنرال «دايتون». فالكلام عن ربط المقاومة بالشرعية الدولية، وخاصة عند التركيز على «كل أشكال المقاومة»، يعني استبعاد الكفاح المسلح كشكل رئيس في مقاومة شعب يتعرض للاحتلال والإبادة. لكونه يأتي منسجماً ومتطابقاً مع النهج الذي اتبعه «فخامة الرئيس وطواقمه الأمنية» مع الكتائب والسرايا والأذرع المقاتلة للقوى الفلسطينية، باعتبارها «ميليشيات مسلحة خارجة على القانون»، بحسب ما تفرضه خطة خارطة الطريق، من التزامات وممارسات كانت سلطة رام الله المحتلة حريصة على تطبيقها. وهذا ماجاء في كلمة عباس في جلسة الحكومة يوم الاثنين ١٧/٠٨/٢٠٠٩: «نحن طلاب سلام، نحن نقول الطريق الأساسي والوحيد هو طريق السلام والمفاوضات، ليس لدينا أي طريق آخر ولا نريد أن نستعمل أي طريق، نريد سلاماً مبنياً على العدل والشرعية الدولية من خلال طاولة المفاوضات ومن خلال القوانين الدولية ومن أسسها خطة خارطة الطريق».

إن تأكيد المؤتمر مجدداً على المضي بخيار المفاوضات بعد كل هذه السنوات العجاف، التي لم تحمل للشعب والأرض، سوى المزيد من الكوارث، يعني الاستسلام لخطة العمل التي ترسمها حكومة العدو الصهيونية. ولهذا فإن أي حديث عن النضال من أجل حق شعبنا بالحياة الكريمة لايستقيم مع أسلوب المفاوضات، وأشكال المقاومة الشعبية في «بلعين ونعلين» فقط، لأن مواجهة الممارسات العدوانية ضد الإنسان الفلسطيني وأرضه، تتطلب أسلوباً أكثر فعالية، يكون قادراً على الرد على المذابح بعمليات نوعية مسلحة. أما الحديث عن التمسك بحق العودة، فقد جاء في سياق المهمات القادمة، علماً بأن موقف عباس وعدد من اعضاء قيادته الجديدة، معروف لأبناء شعبنا. لأن الحديث الدائم عن «حل عادل متفق عليه؟!» من قضية اللاجئين، مرتبط عندهم، بالحدود والتوافقات التي وضعتها وثيقتا «بيلين/ أبو مازن» و«بيلين/عبد ربه» الكارثيتان.

من جانب آخر، أظهرت النتائج انعدام أي تقييم جدي مارسه أعضاء المؤتمر لتجربة العقدين الماضيين، خاصة «اتفاق أوسلو وملحقاته، التحقيق في سبب وفاة أبو عمار، أساليب الكفاح الوطني، تجربة السلطة والانتخابات تحت الاحتلال في الضفة وغزة، وخاصة وصول حركة حماس للسلطة في القطاع، منظمة التحرير وهيئاتها وتمثيلها لقوى العمل السياسي والمجتمعي، دور أبناء شعبنا في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، وفي مناطق اللجوء والاغتراب في الحركة الوطنية الفلسطينية، الفساد والقطط السمان ...».

بانتهاء أعمال المؤتمر «المهرجان الانتخابي»، تكون فتح قد رسّمت وظيفتها ودورها، كحزب للسلطة، أكثر من كونها حركة تحرر وطنية لشعب مازال يرزح تحت الاحتلال على أرض فلسطين التاريخية. وهذا ما عبّر عنه «حسام خضر» عضو المؤتمر، وأحد قادة الحركة في الضفة الفلسطينية المحتلة قائلاً (فتح الجميلة انتهت وللأبد ...) لأن (القيادة التنظيمية تركت الحركة مشاعاً تعبث فيه الوحوش التي نهشت لحم حركة فتح وشوهت صورتها)، مضيفاً (يعتصرني الألم بوصول البعض إلى اللجنة المركزية. ما كنا لننتخب هكذا قيادة لو كانت فتح بخير وبوضع تنظيمي صحي).

إذا كانت انتقادات بعض قادة وكوادر الحركة الذين شاركوا بالمؤتمر، قد بلغت هذه الدرجة من الخوف على دور حركتهم المستقبلي، فماذا بقي لعشرات القيادات ومئات الكوادر، الذين قاطعوا المؤتمر لعدم شرعيته، أن يقولوا ويفعلوا؟ المرحلة القادمة ستحمل لنا الإجابة.

ماذا وراء الأكمة؟

أوباما: الحرب في أفغانستان قد تطول..!

مستلهماً إرث وحتى لغة ومنطق سلفه جورج دبليو بوش قال الرئيس الأمريكي باراك أوباما إن الحرب في أفغانستان تستحق خوضها، محذراً من أن تحقيق الانتصار لن يكون سهلاً وقد يأخذ وقتاً أطول، في حين تشير بعض التوقعات أن وراء الأكمة ما وراءها ليس فقط لجهة تصاعد الخسائر الأطلسية الأمريكية من جراء ارتفاع حدة الهجمات المضادة لطالبان وصولاً إلى حصارها كابول، بل لجهة احتمال بروز ميل ومصلحة أمريكية في «إعادة تنصيب» طالبان في أفغانستان، من أجل تثبيت هذا الوضع قاعدة انطلاق جديدة لزعزعة استقرار كل البلدان في المنطقة المحيطة!

وأضاف أوباما في خطاب أمام المحاربين القدامى في مدينة فينكس أن ما يجري في أفغانستان لم يحدث بين عشية وضحاها، و«هذه الحرب لم نخترها وإنما كانت حرباً ضرورية».

وتابع أن الذين هاجموا الولايات المتحدة في ١١ أيلول ٢٠٠١ يخططون للقيام بذلك من جديد إذا تركوا من غير مراقبة، «فالقاعدة إذا تركت سوف تشعر بالأمان وسوق تخطط لقتل المزيد من الأمريكيين».

وتحدث أوباما عن أن هناك أسباباً تدعو إلى الاعتقاد بأن إستراتيجيته إزاء أفغانستان التي كشف عنها في وقت سابق تحقق نجاحاً، قائلاً إن الولايات المتحدة يجب أن تبقى ملتزمة بإشاعة الاستقرار في هذا البلد الذي تمزقه الحرب.

وجاء حديث الرئيس الأمريكي عشية توجه الأفغان للإدلاء بأصواتهم في انتخابات الرئاسة التي توعدت حركة طالبان بتعطيلها، حيث يرى البعض أن هجمات طالبان قد تنجح في ثني العديد عن الإدلاء بأصواتهم مما قد «يقوض مصداقية أي نتائج يتمخض عنها هذا الاقتراع». في سياق متصل كتب المحلل الأمريكي جيمس غوغان في مقال أوردته شبكة أوروك أن أوباما أصبح أمام مرحلة جديدة لإصدار أمر آخر باتجاه تصعيد عال لمستوى الحرب في أفغانستان، وذلك وسط تحذيرات بوجوب دحر تمرد طالبان خلال فترة ١٢-١٨ شهراً المقبلة لتفادي خطر هزيمة مهينة للولايات المتحدة.



وتحت عنوان «البنتاغون لـ أوباما: ابعث بمزيد من القوات أو اخسر الحرب» قال الكاتب إن الجنرال ستانلي ماكريستال قائد القوات الأمريكية وقوات الناتو في أفغانستان يواصل استخدام وسائل الإعلام الأمريكية لتكييف الرأي العام الأمريكي لتقبل إرسال المزيد من القوات، وتخصيص المزيد من الأموال لدعم الاحتلال.

وأعلن ماكريستال في مقابلة صحفية أن الصراع بلغ «مرحلة حرجة وحاسمة (..) وأن طالبان صارت عدواً مرهقاً حالياً»، وأن لدى قوات الاحتلال، في الواقع، ١٢ شهراً لإيقاف «زخمها وامتلاكها زمام المبادرة»!

ومع أن ماكريستال لم يفصح عن خطته، إلا أن مسؤولين لم يذكروا أسماءهم، ممن شاركوا جزئياً في مراجعة الخطة، قدّموا تفصيلات لصحيفة وول ستريت جورنال الأمريكية، بما قد يشكل مقترحاً يشمل:

- مضاعفة تمويل زيادة حجم الجيش الأفغاني من ١٣٥ ألفاً إلى ٢٤٠ ألفاً، والشرطة من ٨٢ ألفاً إلى ١٦٠ ألفاً.
- على المدى الطويل، نشر ما يصل إلى عشرة آلاف من القوات الأمريكية الإضافية للعمل كـ«مدربين» ومشرفين لتوسيع القوات الأفغانية.
- على المدى القصير، نشر ما بين لواءين وثمانية ألوية مقاتلة، وبما يتراوح بين ١٠-٦٠ ألفاً من القوات، مع عناصر الدعم والخدمات اللوجستية، للمساعدة على تنسيق العمليات الحربية ضد المعاقل القوية لطالبان.

وبين المتطلبات العسكرية والمصالح الجيوسياسية، وبغض النظر عن الاسم الذي ستفرزه «صناديق الانتخابات الرئاسية» تحت الاحتلال والعمليات العسكرية الأمريكية الأطلسية، يبدو أن المرحلة المقبلة في أفغانستان ستشهد مجدداً دوراً بارزاً لواحد من أبرز مهندسي وصولها إلى ما هي إليه: زلماي خليل زاد..!

20 ألف «خبير إسرائيلي» غادروا الكيان..

بدأ تأثير الوضع الاقتصادي والصناعي السيئ جداً الذي يعاني منه كيان العدو الصهيوني في العقد الماضي بسبب المقاومة والانتفاضة والهزيمة في حرب تموز ٢٠٠٦ يظهر بشكل جلي، حيث لم يعد يوفر للكيان مستوطنين من المهاجرين الجدد، بل إنه تسبب على عكس ذلك بهجرة معاكسة كان معظم من نفذها هم العلماء والخبراء والاختصاصيون بالتكنولوجيا الحديثة المتطورة.

وكشف موتي بسوك في تحليل اقتصادي نشره في صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية مؤخراً أن ٢٠ ألفاً من «الإسرائيليين من أصحاب الخبرات والعلوم التكنولوجية الصناعية» يعملون الآن في أوطانهم السابقة التي يحملون جنسيتها في مجالات صناعية توفر لهم مداخيل مالية كبيرة. وتبين أن أهم الخبراء الذين كانت «إسرائيل» تعتمد عليهم لبناء قدرتها الاقتصادية وللتحول إلى ما يشبه الدول الثرية في اسكندنافيا أصبحت تعمل في أوروبا والولايات المتحدة وهذا ما اعترف به للملحق الاقتصادي الخاص بالصحيفة، حاييم روسو مدير عام شركة اليكتراوايتيكا ونائب رئيس شركة «ألبيت» الإسرائيلية للهندسة التكنولوجية.. ويقول: «طلبت من الحكومة الإسرائيلية أن توفر كل وسيلة مغرية مالية وغير مالية من أجل استعادة ٥٠٠ من أصحاب العقول التكنولوجية في السنوات الخمس المقبلة ٢٠١٠-٢٠١٤ بمعدل مئة في كل عام».

وتشير إحصاءات إسرائيلية إلى الخسارة الفادحة التي شهدها الكيان مالياً وعلمياً جراء هجرة هذه «الأدمغة» إلى أوروبا بعد أن يئست من وجودها في «إسرائيل» إلى حد جعل حكومة أولمرت تشكل لجنة وزارية عليا في كانون الثاني ٢٠٠٩ بمبادرة مما يسمى برئيس المجلس القومي للأبحاث والتطوير، عوديد أبرامسكي، تفرعت عنها لجان في شؤون الصناعة والبحث الأكاديمي لاستعادة ما يمكن من أصحاب «الأدمغة» الإسرائيلية.

ورصدت حكومة الاحتلال مبلغ ١.٥ مليار شيكل، أي ما يساوي ٤٥٠ مليون دولار، لتحقيق هذه الغاية ورأت أن استثمار أي مبلغ مالي إضافي لنجاح هذا المشروع سيفيد لأن عودة نسبة من هذه «الأدمغة» سيزيد دخل الحكومة و«الناتج القومي للفرد سنوياً».

وكشفت صحيفة هآرتس أن الحكومة سمحت للجنة بإجراء عقود مع أي علماء من غير اليهود أو من غير الإسرائيليين بعد أن تبين أن الكثيرين من العلماء الإسرائيليين لا يفكرون بالعودة إلى «إسرائيل» في هذه الظروف. وبهذا الصدد يقول روسو: «إن عودة الأدمغة المناسبة لإسرائيل يجب ألا يكون الانتماء الصهيوني شرطاً فيها لأن توظيف علماء غير يهود سيحقق نمواً في الصناعة وفي تطوير بنية تكنولوجية حديثة لليهود في إسرائيل...».

وتشير الأرقام «الإسرائيلية» إلى أن نسبة التصدير الصناعي الإسرائيلي بلغت ٣١٪ في الآونة الأخيرة من مجمل الصادرات و«شكلت ١٧٪ من الناتج المحلي».

وكشف روسو أن هجرة اليهود الروس أو الروس بشكل خاص إلى إسرائيل في التسعينيات شكلت رافعة أزالت مشكلات كثيرة عانت منها إسرائيل قبل هجرتهم. وقال: إن هناك ١٥ ألفاً من الإسرائيليين الذين غادروا إسرائيل ضمن الهجرة المعاكسة يعملون في الصناعة الأمريكية.

■ «دي برس»

انطلاق المناورات البحرية بمشاركة «إسرائيل» في المياه التركية

انطلقت الاثنين قبالة السواحل التركية مناورات بحرية تركية إسرائيلية أميريكية مشتركة بهدف تعزيز التعاون بين «الدول» الثلاث.

وذكرت وكالة أنباء الأناضول التركية أن هذه المناورات التي انطلقت تحت اسم «عروس البحر الآمنة» وتستمر خمسة أيام تشارك فيها ثماني بوارج حربية من الدول الثلاث إضافة إلى أربع طائرات مروحية وثلاث طائرات للبحث والإنقاذ البحري، مشيرة إلى أنها العاشرة من نوعها بين الأطراف الثلاثة.

وأوضحت أن هذه المناورات تتضمن تدريبات مشتركة في مجالات «الدفاع» البحري وتقديم العون لطواقم سفن مصابة أو مختطفة إلى جانب مساعدات طبية للغرقى ولطواقم السفن التي تتعرض للقصف أو التفجير وتدريبات إخلاء لسفن وطواقم مصابة، مشيرة إلى أن قوات جوية وبشكل خاص قوات من الطائرات العمودية وطائرات المراقبة تشارك في هذه المناورات.

يشار إلى أن هذه المناورات البحرية المشتركة تزامنت مع مناورات برية أجراها جيش الاحتلال الصهيوني في شمال فلسطين المحتلة على تخوم الجنوب اللبناني والجولان السوري المحتل!

الأكبر من بين 77 مصرفاً مفلساً في 2009

إفلاس بنك «كولونيال»

◄ ترجمة حسين علي- بوسطن- قاسيون



لاتزال المشاكل تختبئ في زوايا القطاع المالي الذي مابرحت الأزمة تعصف به بسبب ما خلفته الاستثمارات السيئة وراءها من كوارث. فقد أُعلن مؤخراً عن إفلاس بنك «كولونيال»، بنك تسليف كبير كان قد ركب موجة الازدهار المفرط لسوق العقارات في أمريكا. ويعتبر هذا أكبر إفلاس مصرفي في عام ٢٠٠٩ وأحد أكثرها تكلفة منذ انهيار «آندي ماك بنك كورب» في السنة الماضية.

وضعت السلطات الأمريكية يدها على البنك، وأبرمت في الوقت نفسه صفقة لبيع فروعه وودائعه إلى بنك « BB&T كوربوريشن»، وهو بنك يقع في ولاية كارولاينا الشمالية وقد انبثق من معمعة الأزمة المالية كواحد من أكبر اللاعبين في الصناعة البنكية. من المتوقع أن يكلف انهيار كولونيال المؤسسة الفيدرالية لضمان الودائع حوالي ٢.٨ مليار دولار. قامت السلطات الأمريكية أيضاً بإغلاق أربعة بنوك في بنسلفانيا، نيفادا وأريزونا، ما يرفع العدد الإجمالي للبنوك المنهارة هذه السنة إلى ٧٧ مصرفاً. يقول المحللون المصرفيون إن عدد البنوك المفلسة قد يصل بسهولة إلى عدة مئات خلال الأشهر الثمانية عشر القادمة، بينما لاتزال الأزمة تكبد سوق العقارات التجارية خسائر باهظة.

أغلقت السلطات في ولاية ألاباما بنك كولونيال بشكل رسمي بعد أن ظل ينازع على البقاء لشهور عدة. كان بيان ميزانية البنك مثقلاً بالقروض التجارية العقارية وقروض البناء، وكان وضعه المالي في تدهور متسارع ومستمر. في النهاية، حاول كولونيال أن يحصل على أموال إنقاذ من الحكومة الفيدرالية، لكن جهوده تلك أظهرت مخالفات محاسبية عدة قادت إلى تحقيقات جنائية قامت بها وزارة العدل ووزارة المالية. وفي هذا السياق يضمن الاتفاق مع BB&T بعدم تعريض مودعي بنك كولونيال إلى خسائر، لكن سيتم التخلص من حملة أسهمه.

تقدر «المؤسسة الفيدرالية لضمان الودائع» بأن مؤسسات التأمين المالي المدعومة ستكون مسؤولة عن جزء كبير من سندات كولونيال المالية البالغة ٢٥ مليار دولار. ستتحمل المؤسسة المذكورة كل الخسائر على مجموع الأصول الأكثر عرضة للمخاطر بما فيها تلك التي يُعتقد بأنها كانت نتيجة نصب واحتيال. ستتقاسم الحكومة الأمريكية الخسائر مع BB&T على ١٥ مليار دولار أخرى تتألف بمعظمها من قروض تجارية عقارية وقروض بناء. سيتحمل الطرف الثاني الخسائر على الأصول المتبقية البالغة قيمتها ٧ مليار دولار والتي ستنتقل إليه فوراً. وقد عرضت السلطات الفيدرالية ترتيبات مماثلة لتقاسم الخسائر لكي تجتذب مشترين محتملين إلى بنوك مفلسة أخرى.

مع توقع ارتفاع عدد البنوك المفلسة، زاد قلق مسؤولي المؤسسة الفيدرالية لضمان الودائع حول أموال تأمين الودائع التي استُنزفت لتبلغ ١٣ مليار دولار في نهاية الربع الأول (من العام الجاري)، هذا هو آخر رقم متوفر. يعتري القلق أيضاً بعض الخبراء المصرفيين من كون المؤسسة قد تجد نفسها مضطرة إلى اللجوء لطلب اعتمادات طارئة من وزارة المالية من أجل تمويل قصير الأجل. هذا، بدوره، قد يزيد الضغط على الصناعة المصرفية لو قامت المؤسسة بفرض ضريبة باهظة أخرى على البنوك. وفي هذا يقول جاريت سيبيرغ، محلل السياسة المالية في واشنطن: «تحتاج البنوك إلى تلك الأموال لكي تقوم بإعادة بناء رأسمالها من أجل أن تكون قادرة على منح قروض أكثر».

أما شيلا بير رئيسة المؤسسة الفيدرالية لضمان الودائع فقد قالت في تصريح لها بأن المؤسسة تملك مصادر واسعة من التمويل، مشيرة إلى أن الخسائر التي سببها كولونيال هي أقل مما كان متوقعاً، في حين قال مسؤولون فيدراليون بأن BB&T دفع ثمناً باهظاً مقابل الحصول على ودائع كولونيال، خافضاً بذلك التكلفة الإجمالية التي ستتحملها المؤسسة .

إن شراء BB&T لكولونيال ليس كالاتفاقات الأخرى التي تحمي حملة السندات، إن دائني كولونيال سيتكبدون على الأرجح خسائر كبيرة، وليس كمثل صفقات مؤسسة ضمان الودائع مع «اندي ماك بانكورب» في كاليفورنيا وبنك «يونايتد» في فلوريدا، لأنه في هذه الحالة تم بيع كولونيال إلى بنك منافس، ولم توجد مؤسسات رهن خاصة في تلك الصفقة.

بالنسبة إلى BB&T تساعده هذه الصفقة على توسيع حضوره على امتداد الساحل الجنوبي الشرقي وصولاً إلى تكساس، حيث سيستحوذ المصرف على ٣٤٦ فرعاً لكولونيال وعلى ودائع بقيمة ٢٠ مليار دولار في ألاباما، فلوريدا، جورجيا، نيفادا وتكساس، وبذلك يصل إجمالي فروعه إلى ١٨٠٠ فرعاً. سيصبح مودعو كولونيال زبائن BB&T بشكل تلقائي، وسيستمرون بالاستفادة من تغطية ودائعهم بواسطة الحد الأدنى لضمان الودائع الفدرالية.

وبالنسبة لكولونيال، يمثل الإفلاس نهاية له بعد انطلاقة كبيرة بدأت مع الازدهار الكبير لسوق العقارات. أسس روبرت لودر، مصرف كولونيال في عام ١٩٨١ وضم إليه العشرات من الممتلكات. انتقل كولونيال من نظام الولاية إلى النظام الفيدرالي في عام ٢٠٠٣ عندما كانت الحظوة في واشنطن لمبدأ رفع القيود. لكن في حزيران ٢٠٠٨، عاد ثانية ليخضع لأنظمة ولاية ألاباما وقوانينها.

في كانون الأول، وافقت وزارة المالية على توظيف أكثر من ٥٠٠ مليون دولار في البنك بشرط أن يقوم البنك بتوفير ٣٠٠ مليون دولار من الرأسمال من مصدر آخر. في آذار، قال كولونيال بأن مستثمرين بقيادة «تايلور، بينّ ومؤسسة وايتاكر» للرهون العقارية وافقوا على وضع ٣٠٠ مليون دولار في البنك، لكن ذلك الاتفاق انهار في الشهر الماضي.

تخلى السيد لودر، ٦٧ عاماً، عن منصبه كرئيس ومدير تنفيذي لكولونيال في حزيران. بعد بضعة أيام أصدرت السلطات الفيدرالية أمر توقيف وكف، مطالبة البنك بزيادة رأسماله وتخفيض قروضه الخاسرة. وعلاوة على ذلك قال كولونيال إنه كان يواجه تحقيقاً جنائياً أمام وزارة العدل بسبب مخالفات محاسبية ارتكبها في منحه القروض العقارية.

■ «نيويورك تايمز»

بيونغ يانغ تتهم واشنطن وتحذرها

جددت كوريا الديمقراطية تنديدها بالمناورات الأمريكية والكورية الجنوبية المشتركة وشبهتها بأنها تدريب على «هجوم نووي وقائي» على أراضيها.

وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الكورية الديمقراطية إن «وراء (هذه المناورات) يلوح خطر صورة اعتداء لشن هجوم نووي وقائي على جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية واجتياحها في أي وقت عندما يسمح الظرف بحجة مواجهة أي شيء غير متوقع في شبه الجزيرة الكورية».

وأضاف أن «الولايات المتحدة هي من الغباء بمكان يهيئ لها ضرب الإيديولوجية والنظام في كوريا الشمالية بالقوة العسكرية». وأوضح أن بلاده «تتابع عن كثب كل تحركات السلطات الكورية الجنوبية والأمريكية وستتخذ الإجراءات القاسية ضد أي تحد».

و«أبلغت» كوريا الجنوبية والولايات المتحدة في تموز كوريا الديمقراطية بخصوص إجراء هذه المناورات العسكرية المشتركة وقالتا إنهما لا تنويان «اجتياح» كوريا الشمالية وان مناوراتهما هي ذات «هدف دفاعي بحت».

ويشارك ١٠ آلاف جندي أمريكي و٥٦ ألف جندي كوري جنوبي في هذه المناورات التي ستنتهي في ٢٧ آب، وسط تهديدات من بيونغ يانغ برد الصاع صاعين وبالقوة النووية عند الضرورة للدفاع عن سيادتها الوطنية. ■

أصابع التفتيت والاقتتال الأمريكية توغل في تحركها..

اقتراح بتشكيل قوة مشتركة بالعراق

بالتزامن مع ما جاء من أنقرة حول تحولات في مواقف زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان من جهة، والنفخ الأمريكي في بوق التنازعات بين مكونات الشعب العراقي تحت الاحتلال، من جهة أخرى، اقترح قائد قوات الاحتلال الأمريكية في العراق تشكيل «فرق أمنية أمريكية عراقية كردية مشتركة» لحماية المناطق «المتنازع عليها بين العرب والأكراد من هجمات المسلحين»!!

وصرح الجنرال ريموند أوديرنو في مؤتمر صحفي بمقر قيادته القريب من بغداد أن الترتيب الأمني الثلاثي سيكون- في حالة الموافقة عليه- شبيهاً إلى حد ما بمهمة أمريكية لحفظ السلام بين القوات المتنافسة في نزاع قابل للانفجار بشأن الأرض والسلطة والنفط.

وأضاف أن هذه الترتيبات لن تبقى لفترة طويلة وتهدف «لبناء الثقة بين القوات العراقية والكردية» (البشمركة).

وذكر أوديرنو أنه ناقش هذا الاقتراح مع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي ورئيس إقليم شمال العراق مسعود البارزاني، وأن كلا منهما طلب منه بحث الفكرة على أن تبدأ لجنة ستتشكل لهذا الغرض في مناقشة الاقتراح الشهر القادم.

وأضاف أنه لم يواجه أية معارضة من الطرفين بشأن «إقامة نقاط تفتيش ثلاثية مشتركة بين الجيش العراقي وقوات البشمركة بإشراف الجنود الأمريكيين»، مؤكداً أن هذا لا يعني أن الولايات المتحدة تسعى «لإصدار أي قرار بأن هذه المنطقة المتنازع عليها تابعة لحكومة إقليم كردستان أو للحكومة العراقية».

وكأن واشنطن لا مصلحة لها في تأجيج الفتن بين مكونات الشعب العراقي اتهم أوديرنو تنظيم القاعدة بانتهاز الانشقاقات بين العرب والأكراد لمهاجمة مناطق لا تخضع لحماية تذكر قرب الموصل وذلك بهدف إشعال «فتيل العنف» بين الطرفين، في إشارة إلى الخلاف الحاد على بعض المناطق في الشمال وتحديداً مدينة كركوك الغنية بالنفط إلى جانب بعض القرى والبلدات قرب مدينة الموصل.

من جهة أخرى، أعلن الناطق الرسمي باسم الحكومة العراقية علي الدباغ أن مجلس الوزراء وافق على مشروع قانون الاستفتاء العام على الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة، وأقر إحالة مشروع القانون على مجلس النواب.



وقال الدباغ إن تشريع قانون خاص بتنظيم الاستفتاء- المقرر إجراؤه بالتزامن مع الانتخابات التشريعية يوم ١٦ كانون الثاني المقبل- «أمر ضروري ولا بد منه لتحديد كيفية اعتبار الاستفتاء ناجحاً من عدمه». ■■

نحو ممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني..

◄ عبادة بوظو



«الشعوب زهقت من العنف».. بهذه العبارة ومن واشنطن أمام «مضيفه» باراك أوباما، أدلى حسني مبارك بدلوه في محاولات «سلق» القضية، والسعي، حسب دعوته للمحتلين الإسرائيليين، لحلها «نهائياً.. وبعيداً عن الحلول المؤقتة»، معرباً «باسم العرب» عن «استعدادهم للسلام في حال تقدم المسار الفلسطيني- الإسرائيلي»..!

و«للمصادفة» استبق قادة الاحتلال على زيارة مبارك ودعوته «للحلول النهائية» التي يفترض أن تكون شاملة، باستبعادهم احتمالات «استئناف الوساطة التركية على المسار السوري-الإسرائيلي»، مثلما «تكرموا» و«بالمصادفة أيضاً» على مبارك وأوباما و«الأمة العربية والإسلامية وسائر الشعوب المناضلة» بطرح «تجميد الإعلان عن مناقصات جديدة لبناء وحدات استيطانية جديدة حتى مطلع العام المقبل»، ولكن مع «الاكتفاء بالتوسع الشاقولي في المستوطنات القائمة»! وكل ذلك في «لعبة تمرير كرات» مع أوباما ومبارك من أجل الترويج لمبادرات وخطط «سلام أوباماوية» جديدة تتجاوز في سوئها «مبادرة السلام العربية»!

وحسب هذه «المبادرة/ المنطق» اكتشف صاحبها أوباما أن «هناك تقدماً مشجعاً في الجهود الأمريكية الرامية إلى استئناف محادثات السلام في الشرق الأوسط»، مشيداً بالإجراءات الإسرائيلية الأخيرة المتعلقة «بإزالة حواجز» في الضفة الغربية، داعياً الفلسطينيين والعرب «إلى مد اليد لها» بعد حديثه «عن بوادر على تراجع حدة المعارضة الإسرائيلية لتجميد المستوطنات في ضوء حديث إسرائيل عن تجميد المناقصات» المذكور أعلاه.

خطة السلام الأمريكية الشاملة التي أعرب أوباما عن أمله في تقديمها خلال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الشهر المقبل، والتي نفى علمه بوجودها المتحدث باسم بيته الأبيض روبرت غيبس، تقوم إذاً على تجميد الاستيطان وإزالة بعض الحواجز، ليس فقط مقابل كل الحقوق العربية والفلسطينية، وإنما تريد واشنطن من القاهرة أن «تلعب دورها» إقناع الدول العربية لإطلاق «مبادرات حسن نية» (كالسماح بعبور طائرات إسرائيل المدنية في مجالها الجوي، وفتح ممثليات تجارية إسرائيلية في العواصم العربية والإسلامية).. (يا سلام، وخلصت، خلصنا لأن الشعوب تعبت من العنف)، والعنف هنا يساوي بين صواريخ «القسام» الفلسطينية التي «تصيب المستوطنين بالذعر» وقذائف الفوسفور الأبيض الإسرائيلية التي تقضي على مئات الفلسطينيين في كل دفعة منها..!!

ولأن مبارك يقبل ويروج لهذه «المساواة»، فقد «تفضل» عليه أوباما بمناقشة موضوعات كثيرة معه حسب تعبير الرئيس المصري ذاته: «ناقشنا موضوعات كثيرة في مقدمتها قضية الشرق الأوسط، إضافة إلى العلاقات الثنائية والوضع في إيران والعراق والصومال والقرن الأفريقي».. ولكن يبدو أن الرئيس الأمريكي استغنى عن خدمات مبارك في المسائل التي تتجاوز حدود مصر الإقليمية نحو ساحات «العمل الأمريكية» الدولية الأخرى، مثل أفغانستان وباكستان والقوقاز وشبه الجزيرة الكورية.

وبغض النظر عن «هذا التحجيم»، فقد جاءت زيارة مبارك للبيت الأبيض، و«للمصادفة أيضاً وأيضاً»، بعد مؤتمر «فتح» الذي حولها إلى «حزب سلطة»، أو بالأحرى إلى حزب «مخترة» في رام الله لتستقوي بكل الوسائل والقنوات في المقابل على «مخترة سلطوية» أخرى تقوم في غزة، ليتبادل الطرفان الاتهامات بجدوى التفاوض، وبالمسؤولية عن انتشار وتمويل التنظيمات المتشددة، المندرجة ضمن «القوة الذكية الأوباماوية» التي تأخذ الكيانات من الداخل أيضاً، ويحصران نشاطاتهما «الدبلوماسية-الأمنية» في صفقات تبادل «المعتقلين» في سجون كل منهما، في وقت يقبع فيه أكثر من ١١ ألف أسير فلسطيني وعربي في سجون الاحتلال!!

وعلى اعتبار أن «فتح» هي أكبر تنظيمات منظمة التحرير الفلسطينية، وهي المسؤولة عن تلقي أموال المنظمة وتوزيعها، وليس فقط أموال السلطة»، فسوف تطبع بشكل مباشر أو غير مباشر بقية التنظيمات بسياستها المعبر عنها في خطاب محمود عباس في المؤتمر، وإلا أغلقت صنبور التمويل الوارد منها إلى هذه التنظيمات، وهو ما يهدد من باب الاحتمال على الأقل، ثبات موقف الفصائل من جملة القضايا الفلسطينية، الداخلية منها أو المتعلقة بالصراع العربي الصهيوني.

وبناءً عليه، لا يبقى في نهاية المطاف سوى استنتاج وحيد:

..حسناً فليبق المخاتير في مختراتهم، ولكن يبدو أن أمام الشعب العربي الفلسطيني الآن مهمة رئيسية كبرى تتمثل في ضرورة أن يعيد إنتاج «منظمة تحريره» بعيداً عن البنى القائمة لتكون بحق «ممثلته الشرعية والوحيدة» التي تعيد الاعتبار أولاً لكل الحقوق المشروعة للفلسطينيين، بما فيها حق المقاومة والكفاح المسلح، بوصفه رداً نوعياً ووحيداً على جرائم الاحتلال من جهة، والتشرذم الداخلي من جهة ثانية، وقبل هذا وذاك، على مؤامرات المتخاذلين وتسوياتهم وتسولهم.

o.bozo@kassioun.org

اوجلان يدعو «إلى مزيد من الديمقراطية للأكراد»..

في تحول لافت في مواقفه، ذكرت وكالة الفرات المقربة من الأكراد يوم الاثنين الماضي أن الزعيم السابق لحزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان الذي يمضي عقوبة بالسجن، دعا إلى مزيد من الديمقراطية للأكراد في تركيا مع اقتراب إعلانه عن خطة لإنهاء المشكلة الكردية في تركيا.

وقالت الوكالة، حسبما نقلت عنها وكالة الصحافة الفرنسية، إن أوجلان أكد لمحاميه خلال لقائه الأخير معهم في جزيرة «ايمرالي» شمال غرب تركيا حيث يمضي عقوبة السجن مدى الحياة أن «عملية جديدة بدأت وهي بأهمية إعلان مصطفى كمال اتاتورك الجمهورية» في ١٩٢٣.

وأضاف أوجلان حسب المصادر أن «الجمهورية أعلنت حينذاك وينبغي اليوم إحلال الديمقراطية فيها»، داعياً الدولة التركية إلى «الاعتراف بحقوق الأكراد في أن يصبحوا أمة ديمقراطية». وأضاف، حسب المصادر أيضاً، أن الأكراد سيعترفون من جهتهم بالدولة التركية، مؤكدا بذلك تخليه عن مطالب الانفصال.

وقال «في الماضي كنت اعتقد أن كل المشاكل ستحل إذا أقمنا دولة (...) أرفض اليوم فدرالية كما في العراق».

وكان زعيم حزب العمال الكردستاني المحظور أعلن أنه سيقدم في ذكرى بدء «العمل المسلح» ضد الدولة التركية في ١٥ آب «خارطة طريق» تتضمن مقترحات للسلام، ولكن إعلان هذه الخطة تأخر على أن يتم خلال أيام على الأرجح بعدما ينهي أوجلان صياغتها.

وانطلق النزاع الكردي المسلح عام ١٩٨٤ من أجل استقلال شرق تركيا وجنوب شرقها لكنه خفف مطلبه لاحقاً إلى الحكم الذاتي في المناطق الكردية. وأدت المواجهات منذ ذلك الحين إلى سقوط قرابة ٤٥ ألف شخص. ■

أفغانستان.. مائة عام من صراع الإمبريالية «المتحضّرة» مع رُهاب البشتون

◄ خوان كول
ترجمة: موفق إسماعيل

لا ضربات الأذرع الطويلة، ولا طائرات المخابرات المركزية الأمريكية الموجهة لقصف التجمعات الآهلة في وزيرستان، ولا مانشيتات الصحف الأمريكية استطاعت إنهاء مقاومة واحد من أفقر شعوب الأرض، سكان وعور شمال غرب باكستان الذين بثوا الرعب في قلب عواصم الغرب البعيدة طيلة قرن كامل. فإذا كانت هيلاري كلينتون، في أيامنا هذه، تصف الوضع في باكستان بأنه يشكل «خطراً قاتلاً» على أمن العالم! ثم يتبعها أحد محللي «الحملة ضد الإرهاب» بإنذار لا يصدّق، مفاده أننا سنشهد «سقوط دولة باكستان في قبضة حركة طالبان الدموية خلال ستة أشهر كحد أقصى»، فإن ما يجهله أغلب المراقبين والمحللين أن إعلان «يوم حساب» هذه البقعة من العالم قد تجاوز عمره المائة عام. وما حال المحللين والسياسيين والمفكرين الاستراتيجيين الأمريكيين المعاصرين إلا كحال ضباط الإمبراطورية البريطانية الآفلة ومراسليها وكتاب افتتاحيات جرائدها إبان حملاتهم في إقليم شمال غرب باكستان، أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، الذين تعاملوا مع قبائل وزيرستان، البشتون باعتبارهم «نورمانديين» جدداً رابضين على أبواب لندن مهددين بتقويض الإمبراطورية!



«لغز» البشتون

ألّف الشاب ونستون تشرشل، في عام ١٨٩٨، كتابه: «The Story of the Malakand Field Force» استناداً إلى تغطيته الصحفية للحملة البريطانية في مناطق تواجد البشتون، حينما كانت لندن تسيطر تماماً على «الهند البريطانية» التي كانت تضم كامل أراضي الهند وبنغلادش وباكستان، دون أن تتمكن من إحكام سيطرتها على المنطقة الجبلية المتاخمة للحدود الأفغانية والهيملايا. وفي محاولته لحل لغز إقليم الشمال الغربي من باكستان (على شاكلة المحللين المعاصرين)، ذكر تشرشل سببين لشجاعة مقاتلي قبائل البشتون وبسالتهم الحربية: الأول هو الإسلام الذي يصفه بأنه «ذاك الدين الذي فاق جميع الأديان من حيث نشأته وانتشاره بحد السيف مثيراً العصبيات الهمجية، بعقائد ومعتقدات متخمة غريزياً بدوافع قتل وذبح خلّفت وراءها مفارخ أجيال من المقاتلين في ثلاث قارات».

بهذا الزعم، يُظهر تشرشل انحيازه وتحامله لا أكثر. فمن المعروف أن الإسلام في ما يسمى اليوم باكستان، كان قد انتشر سلمياً بأناشيد وأشعار رواد الروحانية الصوفية، علاوة على أن التاريخ يحفظ لمعظم المسلمين أنهم لم يكونوا يوماً مولعين بالحروب أكثر مما تولّع بها الأنغلوساكسون، مثلاً.

أما السبب الثاني، برأيه، فهو البيئة التي ترعرع ضمنها مقاتلو القبائل، موضحاً أن «سكان هذه الأودية البرية والغنية يعيشون حالة متواصلة من الصراعات والنزاعات». علاوة على إصراره أنهم كانوا متقدمين في تبني تكنولوجيا عسكرية تعكس ما اعتبره مستوى تطورهم، «فقد جمعوا إلى جانب وحشية الزولو، حرفية الهنود الحمر، وبراعة رماة البويريين». ثم يخلص تشرشل إلى أنهم «وفقاً لهذا المنظور، يمتلكون قوة الحضارة ناقصةً رحمتها». مسترسلاً في وصف المقاتل البشتوني كرام بارع يستطيع صرع الغربي الغافل بطلقة واحدة «مودياً به إلى حتفه بقسوة ووحشية الإنسان البدائي. لقد وقعت أحدث أسلحة القرن التاسع عشر في أيدي همجيي العصر الحجري».

إنما على النقيض من توصيفات تشرشل المتهالكة، كان البشتون قد انخرطوا تاريخياً في حركة التحرر من الحكم البريطاني التي انتهت بعد أربعين عاماً إلى تشكيل باكستان والهند المستقلتين في عام ١٩٤٧، وطوال تلك السنوات تميز سياسيو البشتون ليس بوحشيتهم، بل بانضمامهم إلى حملة عصيان المهاتما غاندي اللاعنفية. ورغم ذلك، عاشت الرؤية التشرشلية عن الوحشية البدائية المتعصبة المدججة بالأسلحة الأحدث تقنياً طيلة الحقبة الفيكتورية، والتي أفردت البشتون كخطر استثنائي يدهم الغرب مهدداً، ويستحق أن يتصدر عناوين الصحف الأمريكية، حتى في زمننا هذا.

صورة مضخّمة

بعد تكليف إدارة أوباما المحلل السابق في المخابرات المركزية الأمريكية، بروس رايدل، لتقدير التهديدات الأمنية في أفغانستان وباكستان، كتب أرنود دي بورشغريف، مراسل الواشنطن تايمز (١٧ تموز)، مقاله التشرشلي النكهة «أجراس أرماجدون تقرع» المتضمن أن رايدل قد توصل في تقريره إلى أن: «نصراً جهادياً في باكستان تكون نتيجته استيلاء حركة الميليشيا السنية بقيادة طالبان على السلطة، سيعني خلق أكبر خطر تواجهه الولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب... وقد غدا الآن احتمالاً ممكن التحقق في المدى المنظور».

ولكن واقعياً، من النادر أن تصدق تقارير الاستخبارات. ففي انتخابات عام ٢٠٠٨ البرلمانية، صبّت أصوات الشعب الباكستاني في صالح الأحزاب الوسطية، وبعضها علماني الطابع، متجاهلة الأحزاب الأصولية المتعصبة. وللعلم، يبلغ تعداد البشتون ٢٤ مليوناً يعيشون في باكستان كمجموعة أثنية تنطق بلغتها الخاصة «باشتو»، إضافة إلى ١٣ مليوناً يعيشون في الجانب الأفغاني من خط «دوراند» الحدودي الذي رسمه البريطانيون بين باكستان وأفغانستان، ولا يعترف به البشتون. ومعظم الطالبانيين ينحدرون من هذه الجماعة، دون أن يعني هذا أن غالبية البشتون تؤيد حركة طالبان، بل على العكس تماماً فهم ليسوا معجبين بالمتطرفين الإسلاميين.

افتعال أعمال إرهابية

علاوة على أن عديد قوات طالبان بلغ أربعة آلاف عنصر فقط، تم دحرهم بسهولة في حملة سريعة شنتها القوات الباكستانية في وادي سوات الواقع ضمن إقليم الشمال الغربي المتاخم للحدود الأفغانية. في حين يضم الجيش الباكستاني ٥٥٠ ألف جندي ومثلهم من جنود الاحتياط، معززين بالدبابات والمدفعية الثقيلة والطائرات المقاتلة. وبينما يشكل البشتون ١٤ ٪ من سكان البلد بمقدورنا القول إن امتداد طالبان بين أبناء هذه الجماعة الأثنية محصور بأقلية ضئيلة منهم، لذلك بإمكان طالبان افتعال الأعمال الإرهابية وزعزعة الاستقرار لكنها بالتأكيد عاجزة عن الاستيلاء على السلطة في باكستان.

هذا ويُظهر بعض محللي الغرب القلق من احتمال تحالف حركة طالبان مع صغار ضباط الجيش المستائين من الأوضاع والمستعدين للقيام بانقلاب يمدّون من خلاله حليفهم الطالباني بأسلحة معقدة. مع أن الانقلابات الباكستانية الناجحة كان قد قام بها على الدوام رئيس القوات في أعلى الهرم لا الضباط الصغار، نظراً للالتزام بالانضباط الصارم في صفوف الجيش. وبعيداً عن فكرة القيام بانقلاب يمنح حركة طالبان الحماية، فقد أمضى الجيش عامه المنصرم كله في كيل الضربات الموجعة لها في باجور، وسوات لاحقاً.

وهكذا برزت فانتازيا طالبان المسلحة نووياً، كمرادف عصري لشغف تشرشل التاريخي برماة البشتون الـ«ما بعد حداثيين»، والمهيمنين كلياً بهمجية المتوحشين.

السهر على إقليم الحدود

يقدم لنا الأرشيف الهندي في لندن مادة معرفية مذهلة عن حملات الجيش البريطاني ضد وزيرستان خلال النصف الأول من القرن الماضي. فقد خاض البريطانيون ثلاث حروب مع أفغانستان، خسروا أول حربين منها خسارة مبرمة، وبالكاد استطاعوا تأمين انسحابهم من الحرب الثالثة في عام ١٩١٩. وكان بين مطالب الملك الأفغاني أمان الله إبان الحرب الثالثة، أن تسمح بريطانيا لقبائل البشتون بإعلان ولائها له، وأن تسمح لأفغانستان بسياسة خارجية مستقلة. وحالما استجاب البريطانيون لطلبه الثاني، أبرم اتفاقية صداقة مع الاتحاد السوفييتي، الفتيّ آنذاك.

وبينما منعوا عنه ولاء البشتون المستائين في وزيرستان «أرض اللا أحد»، وجد الأخيرون أنفسهم تائهين بين الحدود الأفغانية من جهة، وتبعيتهم الرسمية لإقليم الحدود الشمال غربي الرازح تحت الحكم البريطاني، من جهة أخرى. ونظراً لرغبتهم بالتبعية لكابول بدأ البشتون منذ عام ١٩١٩ بشن هجماتهم ضد البريطانيين. وفي مآل الصراع، كلفت قبيلتا وزير ومحسود المتمردتان خزينة الإمبريالية البريطانية أكثر مما كلفتها الحرب الأنجلو-أفغانية الثالثة برمتها.

وبعد فترة طويلة نسبياً من هدوء نشاطات المقاتلين البشتون، في الثاني من أيار عام ١٩٢١، نشرت غارديان مانشستر خبراً مروعاً عن هجوم يشنه مقاتلو محسود، نقلاً عن مندوب الملكية البريطانية في الهند الفايسروي روفوس إسحق، يعتبر فيه الهجوم بمثابة «ثورة كبيرة في شبه القارة الهندية»، رغم أن التمرد كان محصوراً ببضعة قرى في جزء واحد محدد من وزيرستان يقع بين عدد من المناطق القبلية الهادئة.

أعمال عدائية.. ولكن؟

وفي ٢٣ من الشهر ذاته، هاجمت مجموعة كبيرة من مقاتلي محسود قوافل عسكرية بريطانية قرب قرية بياجا، فقتل ضابط بريطاني وسبعة من الجنود الهنود، وجُرح أربعة ضباط بريطانيين وضابطان هنديان وستة وعشرون جندياً. وفي اليوم التالي هوجمت مفرزة حراسة متقدمة قرب سويدجي، قتل من أفرادها تسعة وجرح سبعة. وفي جوب المجاورة تلقى البريطانيون المساندة من البشتون الموصوفين مبالغةً بأنهم «متعاونين» لصد ما أسموه «أعمالاً عدائية»، في قتال اشتركت فيه حتى الطائرات الحربية «المحدّثة»، إذ كانت القوات الجوية الملكية آنذاك توّاقة لإثبات أهميتها بصون الاستعمار حتى في أقاصي حدود الإمبراطورية بما يتعدى دورها البسيط في الاستطلاع والاستكشاف، ورغم أنها لم تكن تملك سوى طائرة واحدة في بيشاور عام ١٩٢١، إلا أنها، أي القوات الجوية الملكية، تمكنت من تحقيق آمالها بإلقاء ١٥٠ طناً من القنابل فوق رؤوس أهالي قبائل محسود في عام ١٩٢٥.

مثل هذه المعارك الصغيرة والوحشية في قرى الجبال المصحوبة برنة الأسماء الأجنبية الغريبة (عن الأذن البريطانية) تتلاءم مع القناعة الغريبة الملازمة للنخب والصحف بأن الإمبراطورية كانت مهددة بطريقة ما، القناعة الغريبة غرابة الشبه بين تقارير الماضي والتقارير الصادرة حديثاً عن الحرب الدائرة في المناطق نفسها، وضد القبائل نفسها. فعلى سبيل المثال، في ٧/تموز من هذا العام نشرت صحيفة «ذا ناشيون» الباكستانية تقريراً يومياً نموذجياً عن حملة وادي سوات، بدا وكأنه منسوخ عن تقارير أوائل القرن الماضي. ولنتذكر أنها حملة قامت إدارة أوباما بإجبار الحكومة الباكستانية على شنها، بغية إنقاذ نفسها وإنقاذ موقع الأمريكيين في الشرق الأوسط الكبير، وكانت نتيجتها تشريد حوالي مليوني إنسان، وضرب الاستقرار القائم في كافة بقاع إقليم شمال غرب باكستان.

اختلفت قليلاً أسماء الأماكن غير المألوفة عن تلك المذكورة في التقارير الصادرة قبل ما يقارب القرن، إنما بقيت الرنّة الغربية ذاتها..

رُهاب البشتون بين عصرين

في ٢١ تموز، ١٩٢١، قام مراسل مجهول لصحيفة الله آباد بايونير، بتبيان أهمية المعارك الحربية في وزيرستان وضرورتها للحضارة الغربية، مهاجماً أصحاب «النقد غير المسؤول» للميزانية الحربية المطلوبة لتحطيم قبيلة محسود، ووجه سؤالاً ذو دلالة «ما هو موقع الهند الاستراتيجي في العالم اليوم»؟ ثم أضاف محذراً: «بعيداً عن حدودها مئات الأميال تقبع آلاف المقاتلات الجسورة المجهزة للحرب والإغارة منذ لحظة ولادتها، وجاهزة في أي لحظة لإمداد سلاح الطيران المتواضع الموجود في الهند إذا ما خطر لأحد في حالة حرب معنا أن يغامر باستهدافه».

الملاحظ أن المراسل لا يوضح الخطر الذي تمثله قبائل البشتون بالمعايير العسكرية، الأمر الذي كان يتطلب منه إعارة الانتباه إلى الأعداد الفعلية والتكتيكات، والحالة اللوجستية للطائرات التي تُبيّن أنها لا تشكل خطراً يذكر على الطائرات الهندية، مهما بلغت قدرتها على السيطرة في أماكن تواجدها. وبدلاً عن ذلك يسخر المراسل من «كَتَبَة المدن الانتهازيين» الذين يقللون من أهمية «المهمة العظمى» المتمثلة «بحفظ الحدود ومراقبتها».

والخطر لا يأتي من البشتون وحدهم بالنسبة للمراسل الصقري، بل «خلف حدود الهند تقبع دولة كبيرة [أفغانستان] لا نتمتع بحالة سلام معها، ولا حتى تقنياً». ولا يكتفي بالوقوف عند هذا الحد، فقد بدا له أن الاتحاد السوفييتي المؤسس حديثاً (الذي سبق لأفغانستان أن عقدت معه معاهدة الصداقة في شهر شباط الفائت)، هو الخطر الفعلي الجاثم خلف البشتون: «وما وراء تلك سوى دولة مسعورة لا تعترف بأي حق إلا للسيف، ولا عقيدة لها إلا العدوان والقتل والنهب دون حدود، وتعلن عن رغبتها بالسيطرة على الهند قبل أي هدف آخر»!.

وهذا ليس إلا واحداً من افتراءات البروباغاندا الامبريالية غير المعقولة. فمن الذي كان يفكر باغتصاب الهند؟ أهو لينين قائد الاتحاد السوفييتي آنذاك، صاحب الرؤية المعادية للاستعمار، والواضع نصب عينيه مهمة تحرير بلدان آسيا الوسطى من سلطة القيصرية القديمة؟! وفي النهاية يصل المراسل إلى أنه على أولئك المتجرئين على انتقاد حجم الميزانية العسكرية أن يجربوا تملق البلاشفة وقبيلتي محسود ووزير.

كذلك الأمر في أيامنا، فالنقاد ينظرون إلى البشتون الخارجين عن السيطرة باعتبارهم ذروة جبل جليد يخفي تحته امتداد خبث خطر القاعدة، كما يخفي خلفه التحديات الأكبر بالنسبة للولايات المتحدة كإيران (التي، وبما لا يمكن تصديقه، يتهمها الجيش الأمريكي أحياناً بدعم طالبان الموسومة بالإدمان على كراهية الشيعة). وفي فترات مختلفة من العقد الحالي بُذلت الجهود للربط، بل لتصنيع الروابط بين روسيا وقبائل البشتون وتمويل طالبان.

في حالة الإمبراطورية البريطانية: مهما بلغ الخوف الإمبريالي، ومهما عظُمت التكاليف البشرية والمادية للحملة ضمن محيط جبل هندو كوش، حرصت بريطانيا على تأكيد محدودية المناوشات والاشتباكات والطابع المؤقت للمعارك. التأكيد الذي يعكسه تقرير «بايونير» في ٢٦/تشرين الأول/١٩٢١، ويدعمه بالحديث عن عزم الحكومة البريطانية في الهند على اتباع طرق وأساليب جديدة في وزيرستان، تستند إلى الاعتماد على مرتزقة القبائل.

«فهذه الطرق التي أثبتت نجاحها خلال العام الماضي في منطقة خيبر، هي استمرار للطرق المتبعة على مدى الأربعين عاماً الماضية». إذ كان يضمن أحد زعماء القبائل استقرار خطوط التماس مع الإمبراطورية وتأمين الطرقات بالأسلحة والعتاد المتوفر لديه، مقابل تعويض مالي. «وبالتالي من مصلحته فرض الهدوء في منطقة نفوذه، وتقديم المساندة والدعم للمعتدلين بين أبناء القبائل، عندما يوشك أصحاب الرؤوس الحامية على الانفلات». وحسب المقال أيضاً، سوف يتم تبني هذه الطرق لتخفيض «تكاليف الحملات التأديبية التي لا تعود على الإمبراطورية بأكثر من تهدئة مؤقتة سريعة الزوال». أي أن الإمبراطورية الفاقدة عقلها تعيد اختراع الجابي المحلي الموالي للعواصم الأجنبية والمدفوع الأجر، كطريقة لكبح المعادين لها.

وفي حالتنا المعاصرة: أعلن مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي أواخر العام الماضي أن «قادة الجيش الأمريكي يدرسون إمكانية إعادة تجنيد مقاتلي القبائل... لاستهداف عناصر طالبان وتنظيم القاعدة، استرشاداً بتجربة ما يسمى مجالس الصحوة السنية في العراق التي وضعت العشائر السنية في مواجهة ميليشيات الأنبار بدايةً قبل أن تمتد لتشمل مناطق أخرى.

بين الماضي والحاضر

وهكذا، خلال حقبتين من الزمن، حقبة ما بين الحربين العالميتين، ومجدداً في أوائل القرن الواحد والعشرين، أثار البشتون قلق عواصم العالم أكثر من أي عامل آخر يمكن أن يهدد أمن هذه العواصم. كما تبين تركيزهم على أن الخطر الحقيقي المهدد للجزر البريطانية في القرن العشرين ينبع مما وصفه تشرشل بـ جيران أوروبا «المتحضرة». وفي مآل الأمور، لم تنجح أي من الوسائل التي اتبعها البريطانيون في إقليم الشمال الغربي وما خلفه. بحلول عام ١٩٤٠، انحطت سيطرة بريطانيا على المناطق القبلية والحدودية إلى أضعف حالاتها، وتزايدت قوة القبائل، حتى إخراج بريطانيا من شبه القارة الهندية في عام ١٩٤٧، فتبخرت دفعة واحدة كل آمالها بالبشتون وبإمكانية تغيير تضاريس العالم.

وها نحن في عصرنا الراهن، نسمع مجدداً أن قبائل وزير ومحسود تشكل خطراً محدقاً بالحضارة الغربية. ويُنظر إلى كفاح القبائل من أجل البقاء في قرى سفح الهيملايا الصغيرة على أنه مسألة حياة أو موت بالنسبة لدول شمال الأطلسي. ومجدداً تتوالى الطلعات الجوية والقصف المدفعي، علاوة على تهجير المدنيين الذي بلغ مستويات أعلى بكثير مما بلغه على أيدي البريطانيين.

في عام ١٩٢١، الخطر المبهم الذي كانت تستشعره بريطانيا من إمارة أفغانستان الضعيفة والناشئة حديثاً، ومن الاتحاد السوفييتي، عزز نظرتها الرهابية تجاه البشتون. وكذلك الأمر اليوم، فالارتباط الذي يفترضه حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة بين تنظيم القاعدة وبشتون حركة طالبان، أو حتى ربطهما بإيران وروسيا، جعل جيوش ومخابرات واشنطن والناتو يصبون حمم جهودهم على سكان القرى مرة أخرى.

وسط قبائل البشتون جميعها، بما فيها تلك المتمردة، لا شك أن قليلاً من البشتون ينتمون إلى حركة طالبان من حيث التابعية المدرسية الدينية؛ وأن قليلاً منهم انضم إلى ما تبقى من فلول تنظيم القاعدة في تلك الرقعة الجغرافية؛ وبالتأكيد، لا روسيا تدعم تنظيم القاعدة ولا إيران. فلعل هناك أسباب كثيرة أخرى يمكن تصديقها، تكمن خلف إهدار الناتو والولايات المتحدة للدماء والأموال بغية رسم السياسة الخاصة بثمانية وثلاثين مليون بشتوني على جانبي خط دوراند..

خاض البريطانيون ثلاث حروب مع أفغانستان، خسروا أول حربين منها خسارة مبرمة، وبالكاد استطاعوا تأمين انسحابهم من الحرب الثالثة في عام ١٩١٩.

الارتباط الذي يفترضه حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة بين تنظيم القاعدة وبشتون حركة طالبان، وربطهما بإيران وروسيا، يتسبب بهدر المال والدماء لغايات لا علاقة لها بما هو معلن.

■ خوان كول:
بروفيسور التاريخ في جامعة ميشيغان

المركز الثقافي الوطني...
مؤسسات هامدة وخطاب كلاسيكي ميت

◄ نبيل محمد



المركز الثقافي ودون صياغة نظرية لتعريفه وتقديمه على أنه مؤسسة ثقافية تقدم كذا وكذا وتسهم بما يلي....، يمكننا أن نقول ببساطة بأن المركز الثقافي هو أقرب إلى صيغة ناد يجمع أهالي منطقة معينة ليقدم لهم مادة ثقافية أو اجتماعية أو صحية أو فنية إلخ، وبالتالي فهو بؤرة نشاط حياتي، ومؤسسة تفاعل بين الفرد والبيئة العامة، ملتقى دائم يخرج به الإنسان من الكلاسيكية المعيشية، وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن المركز الثقافي هو كل ما سبق فلنسأل أنفسنا أين هي المراكز الثقافية التي تستحق لقب المركز الثقافي في سورية؟

الجواب لا يوجد مركز ثقافي على خارطتنا، وهذه الاستثناءات البسيطة التي تقوم بها بعض المراكز الثقافية في بعض المدن الصغيرة لا تشكل الصيغة المثالية لنشاط المركز الثقافي ولا في أدنى مستوياته.

إذا أجرينا استفتاءً اجتماعياً بسؤال «هل تزور المركز الثقافي؟» وتوجهنا به إلى طبقة متوسطة الثقافة والعلم، فالجواب الأكثر توقعاً بأن أغلبية المستهدفين لم يدخلوا المركز الثقافي في حياتهم إلا بمصادفات بسيطة ولمبررات معينة لا تتعلق بالارتباط العضوي بالمركز الثقافي، أو بالانتماء إلى المؤسسة الثقافية المتموضعة في الحي.

وإذا توجهنا إلى إدارات المراكز الثقافية وسألنا من هو جمهوركم؟

رغم محاولة الالتفاف حول الجواب إلى أن النتيجة البديهية أن الجمهور هي مجموعة من الوجوه المتكررة التي لا تملأ أكثر من ١٠٪ من مساحة صالات المركز، وهي مرتبطة بالمركز الثقافي بسبب علاقة مع أسرة المركز أو علاقة قديمة مع المركز ذاته،.

من خلال عدة متابعات لنشاطات المراكز الثقافية الوطنية في دمشق يمكننا أن نصل إلى نتيجة مفادها، أن هذا المركز مفتقد للجمهور، ومفتقد للمثقف في آن واحد، والفاقدان مرتبطان تكاملياً ببعضهما، فالمركز الثقافي الذي لا يقدم مادة ثقافية مهمة دورياً لابد أنه سيفتقد الجمهور المهتم، كما أن المركز الثقافي الذي لا يشتهر بجمهور معين لن يجذب أسماءً ونشاطات ثقافية هامة، والزيارات المتتالية للمراكز الثقافية أيضاً تحقق لدينا مفهوماً مفاده هو وجود فصام بين الجمهور وبين النشاط الثقافي الذي تقيمه المؤسسة الرسمية المتمثلة بالمركز الثقافي، وخاصة جمهور الشباب، وهذا لا يعني أن المتقدمين بالعمر مقبلون بنهم على تلك النشاطات، إلا أنه يدل على أن الفئة الشابة الأكثر استهدافاً في الثقافة ملغية الحضور في صالات المراكز الثقافية بشكل شبه تام.

ويبدو أن هذه العلاقة بين الجمهور والمركز باتت متمركزة حول كونه مركزاً ثقافياً وطنياً خال من البرامج والمشاريع، حيث إن أقل النشاطات الثقافية أهمية في المراكز الثقافية الأجنبية تلقى حضوراً واهتماماً من الجمهور لثقتهم بنوعية برامجها واهتمامها بالثقافة التي قد تقف خلفها مؤسسات سياسية وفكرية تسعى لترويج ذاتها، دون أن يكون هنالك مؤسسة وطنية تقف بالمرصاد لذلك وتأخذ هذا الجمهور إلى طرفها.

منذ أكثر من عام تم عرض فيلم في مركز ثقافي أجنبي بدمشق وبعد فترة تم عرضه في مركز ثقافي عربي، لنجد الجمهور متوافداً إلى الأول ونادراً في الثاني، وهذا لا يعود إلى ضعف الإعلان والتسويق فحسب، بل إن مجرد فكرة الذهاب إلى ثقافي كذا أو كذا تشكل مصدر نفور لدى جمهور الثقافة.

في الريف حيث لا مؤسسة ثقافية أخرى قد يكون وضع المركز الثقافي الوطني أفضل من المدينة، وربما لا يجد السكان غيره للحصول على قيمة ثقافية معينة، إلا أن هذا لا يقدم صيغة مثالية بقدر ما هو رد فعل على الواقع المحيط.

تكون بذلك المراكز الثقافية أبنية شبه خاوية إلا من مجموعة موظفين لا تهم أغلبهم نشاطات مؤسستهم أو إقبال الجمهور عليها مادام الراتب سيصل في الحالتين إلى الجعبة مع نهاية الشهر، وهنا لا نضع عبء الخطأ عليهم بل على المنظومة الثقافية العامة والرؤية المؤسساتية للمركز الثقافي في سورية.

■■

ربما ..!

زياد كضرورة

لا بد لحياتنا من زياد الرحباني، ففوق كل ما عمله وما سيعمله، في الموسيقى والغناء والمسرح والمقال وفن الاسكتش الإذاعي.. لا بد منه شخصاً لا يقبل السكوت عن خطأ أو خلل، كما لا بد منه درساً للفنانين في ربط الفن بالواقع وأسئلته.

لننظر قليلاً إلى حواره الخاص مع بسام كوسا على الفضائية السورية كي نرى كم أنه ضروري ضرورة الثقافة نفسها لوجود مثقف مثله، لا يكل ولا يمل من مهنة النقد الموضوعي التي جعلها المثقفون كليلة ومملّة، فمن تعرية الفنانين اللبنانيين، كبارهم على وجه التحديد، مروراً بسخريته من «مثقفي اليسار» السابقين الذين جعلهم رفيق الحريري «أغلى» ظاهرياً، بلا أية قيمة من حيث الجوهر، وصولاً إلى تنديده بالإمبراطوريات المالية التي باتت تصنع بالفن العربي ما تشاء، وعلى رأسها «روتانا».

النقطة الحساسة التي حاول كثيرون جعلها مشكلة، رغم كونها حقيقةً، مسألة ثانوية في موضوع أكثر جدية، هي وصفه الموسيقي التونسي أنور إبراهم بـ«يهودي» مما دفع عباس بيضون وآخرين إلى مهاجمته واتهامه بمعاداة السامية. زياد أوضح أنّ ما قصده ليس المعنى الديني للكلمة، بل ما تمثله من قوة اقتصادية وسياسية في العالم، وهو موقف لا حياد عنه، ففي هذا المشروع استشراق موسيقيّ يختصر الشعوب في نظرة واحدة.

المؤلم دوماً بالنسبة لزياد هو تهافت الكثيرين من مدّعي حملة الأفكار اليسارية وتهاويهم أمام المال السياسي، فتزداد ثروات بعضهم (التاريخيين)، وتتكون للمستحدثين منهم ثروات لن تلبث أن تكبر، وشهرة سريعة وحضور دولي دائم في المهرجانات العربية والدولية والمحطات الإعلامية، كل ذلك على حساب ما يدعون حمله من رسائل وهموم اجتماعية وثقافية..

ومع ذلك فالملفت للانتباه، أن مبدعاً كبيراً مثل زياد الرحباني، وهو الذي يعجز عن تمويل ألبوم جديد، ويرفض أي دعم مشبوه، ما يزال الأكثر حضوراً وتجلياً في وجدان الناس.. فناناً كبيراً وشخصية مميزة تثبت عمق انتمائها لجذورها وشجون أبناء جلدتها..

منذ عرض اللقاء الاستثنائيّ وزياد حاضر في أحاديث السوريين، والجميع يرددون أفكاراً ونتفاً مما سمعوه، فهم كانوا، فعلاً، بحضرة واحد من العظماء الذين لا تنجب مثلهم الأمم إلا كل نصف قرن، كما قال بسام كوسا في جملته الختامية.

■ رائد وحش
raedwahash@kassioun.org

الإحساس بالدونية.. والدفاع عن التراث

◄ نجوان عيسى

تحفل الصحافة المحلية والعربية، والمنابر الثقافية بوجه عام، بعشرات المقالات والمطالعات والردود التي تهاجم الإساءة المتعمدة التي يرتكبها العديد من الصحافيين والمثقفين والمستشرقين الغربيين والمستغربين من أبناء المنطقة بحق شعوب الشرق وثقافتها، من خلال وصمها بحمل بذور الإرهاب والتخلف والرجعية، وتصويرها على أنها ثقافة حرب وجنس وصحراء.



إن أغلب هذه الردود، وإن ربطت تلك الافتراءات بالامبريالية العالمية والمشاريع الاستعمارية، لكنها تردها في المحصلّة إلى عنصرية هؤلاء المسيئين واحتقارهم للعرب، وهذا ما يدفع أغلب أصحاب الأقلام المدافعة إلى محاولة تلميع صورة العرب والمسلمين وحضارتهم وثقافتهم، من خلال إنكار ما ينسب لها من تهم، ومن ثم الانطلاق إلى تسليط الضوء على الإضافات الحضارية لأهل هذا الشرق العظيم.

ولكن التدقيق في هذا الاهتمام بتبييض صفحة الشرق وتلميع صورته في عيون الآخرين، يبين أنه ينطوي على إحساس لدى جزء من مثقفي هذا الشرق بالدونية تجاه الغرب وحضارته الحديثة. أو على الأقل يمكن القول إنه يساهم في تثبيت إحساس قسم من مثقفي الغرب بالتفوق، ويغذي العنصرية لدى معظمهم، ويثبت ما علق في أذهانهم من صورة مشوهة للثقافة العربية والإسلامية، ولكل تراثنا الحضاري العظيم.

كما أن هذا الأسلوب في التحليل والدفاع – وإن كان مصيباً في أغلب طروحاته – يتجاهل أن هذه النظرة لدى مثقفي الغرب، لها ما يبررها في واقعنا المتردي الذي نعيشه، لأن هذه الصورة لم تأت من فراغ، وإنما هي حصيلة تخليفنا استعمارياً بشكل مباشر وغير مباشر من جهة، وفهمنا الخاطئ لتراثنا من جهة أخرى، وبالنتيجة هو حصيلة قائمة الآن نتيجة تقصير القوى الحية عندنا في رفع سويتنا الحضارية بما يلبي حاجاتنا المعاصرة بمختلف أنواعها. حيث تتلقف الدوائر المعادية هذا التخلف الذي ساهمت في صنعه، وتعمل على تكريسه – معرفياً – بوصفه تفوقاً تاريخياً ثابتاً للغرب، وتحوله في وعي قسم كبير من مثقفي وشعوب العالم الغربي إلى إحساس دائم بهذا التفوق، الذي ينعكس بدوره إحساساً بالدونية لدى عدد من مثقفي المنطقة، ولدى شعوبنا بوجه عام.

ليس المهم في الحقيقة الانطباع الذي يأخذه عنا الآخرون، ولكن المهم فعلاً هو ما نحن عليه. كما أن القيمة الفعلية لتراثنا لا تتحدد من خلال ما يراه الآخرون فيه، وإنما تتحدد من خلال ما نعمل نحن على استنهاضه وإحيائه من هذا التراث، ومن خلال النقد العلمي الجاد، والهادف إلى استخلاص الدروس من كل إرثنا الحضاري الضارب في أعماق التاريخ.

إن الاهتمام بصورتنا في عيون الآخرين، أكثر من الاهتمام بالواقع الفعلي المتردي لشعوبنا على مختلف الأصعدة الاجتماعية والثقافية والسياسية، ينطوي دون شك على خطأ منهجي قاتل. لأن التقدم وبناء مجتمع متماسك قوي ليس أمراً غايته تقليد الآخرين، أو تقديم صورة جميلة عنه أمامهم، بل غايته أن نتقدم نحن فعلاً، وغايته أن تصبح صورتنا جميلة فعلاً، وبعد ذلك فلير الغرب ومستشرقوه ما يريدون رؤيته، وليتجاهلوا ما يريدون تجاهله. وبناء على ما تقدم، يكون الرد الفعلي على كل الخطاب المسموم الذي يستهدف ماضي المنطقة وحاضرها ومن ثم مستقبلها، هو العمل بكل الوسائل على تطوير هذا الحاضر، ودراسة الماضي ونقده منهجياً، وصولاً إلى بناء مستقبل أفضل لشعوبنا. أما الاستمرار في الانشغال برأي الغرب الإمبريالي ومفكريه في قيمنا وتراثنا، فلن يؤدي إلا إلى المزيد من تكريس ما يريده هؤلاء، من تخلف وتردّ اجتماعي وثقافي.. لأننا لن نفعل شيئاً حينها إلا الكلام..

■■

ركن الوراقين



وانتهت بنقطة

يلعب المجاز دور البطولة في رواية «وانتهت بنقطة» للكاتبة الشابة نادين باخص (دار الآداب ٢٠٠٩)، فيحرك علاقة بين رهام وقاسم. يستقبلها قاسم بالمقاومة لأنه يراها غير مشرّعة على صعيد مدينته، نظراً لاختلاف انتماءات طرفيها الطائفية، في حين تعترف رهام بالحبّ لأنها تكره الهروب من تسمية الأشياء باسمها. تطرح الرواية مجموعة من العلاقات المشابهة، وتناقش منطق كلّ منها، والمعوقات التي حالت دون استمرارها.

نادين باخص كاتبة من الجيل السوري الشاب، تكتب قصيدة النثر والرواية والمقالة، وتنشر في عدد من الصحف والمجلات المحلية والعربية.



طريق الشعر والسفر

كتاب «طريق الشعر والسفر» للشاعر الأردني أمجد ناصر يجمع فيه بين السيرة وأدب الرحلات عبر شهادتين شخصيتين، الأولى: «من دندنة الكلمات الأولى إلى قصيدة الكتلة ورواية الحقيقة»، قُدِّمت إلى «مؤتمر الشعر الأردني» في عمّان عام ٢٠٠٢، والثانية: «طُرُق منحرفة إلى قصيدة النثر»، قُدِّمت إلى «مؤتمر قصيدة النثر» في بيروت عام ٢٠٠٦.

من الكتاب نقتطف: «أنا من الأشخاص الذين يعتبرون بيروت تاريخاً فاصلاً في حياتهم على أكثر من صعيد، ولم أستنفد رغم الاستعادات المتكررة لتلك الفترة القصيرة من حياتي، المخزون الكامن فيها».



باب واحد ومنازل

عن «الدار المصرية اللبنانية» صدر ديوان «باب واحد ومنازل» للشاعر المصري أحمد الشهاوي، حيث يقف فيه على شؤون العشق كما عوّد قارئه خصوصاً في ديوانه الذي أثار الكثير من الردود «الوصايا في عشق النساء».

وجاء توظيف الموروث ليس إدراكاً من المحب بممتلكاته، لكنه تجرد من العلائق الواضحة والوصول إلى اللغة الحقة، للتوحد مع الكلي الغائب خلف آلاف من الحجب والستور. من الكتاب نختار: «ألم تقل لك الكتب/ أنّ شمساً مسروقة في قلب امرأة/ ستفسد إذا لم تقل لشاعرها/ : صباح الخير يا أحمد».

الكتاب... بعيداً في «مدينة» المعارض

◄ محمد سامي الكيال

معرض الكتاب في نسخته الخامسة والعشرين كان مختلفاً عما ألفه الكثير من رواده ومتابعيه، ربما لأنهم تعودوا على مظهر رفوف عرض الكتب المتزاحمة على خاصرة مكتبة الأسد في ساحة الأمويين، ولم يستسيغوا فكرة قطع مسافة ٢٠ كم للوصول إلى مدينة المعارض، في رحلة تستغرق ثلث الساعة على الأقل، حتى لو كانت الحافلات التي ستنقلهم إلى هناك مجانية.



المشرف على جناح إحدى دور النشر اللبنانية قال بحسرة: «عندما كان المعرض في وسط المدينة كان الإقبال عليه أكبر... وإذا لم يرجع المعرض إلى دمشق فلن نعود إلى هنا في العام القادم».

«وسط المدينة»...تعبير لم يعد يحمل لأسماعنا الكثير من الدلالات، باستثناء معناه المكاني المباشر، ولذلك يستحق منا ذلك الشيخ البيروتي الحانق الكثير من الامتنان، لأنه قد ذكرنا دون أن يدري بما نسيناه طويلاً!

وسط المدينة الخاوي

في الواقع لا يمكننا أن نعتبر انتقال المعرض من وسط دمشق إلى خارجها حدثا استثنائيا أو غريبا، ليس بسبب تدشين مدينة المعارض خارج دمشق منذ سنوات طويلة، بل لأن المكان الذي يفترض به أن يكون القلب الثقافي والاجتماعي والتجاري للعاصمة، والحاضن الأساسي لحيوية المجتمع ومظاهر حياته المدنية، قد أفرغ (هل نقول: بشكل منهجي؟!!) منذ سنوات طويلة من كل معالمه المميزة، وتعرض لطمس الكثير من ملامحه المألوفة.

فبعد أن أغلقت معظم مكتباته الكبرى أبوابها، وانقرضت الكثير من مقاهيه وباراته العريقة، وكادت المسارح ودور السينما فيه أن تموت بالشيخوخة، وطرد الفنانون التشكيليون منه شر طردة بعد أن هدمت أكشاكهم الشهيرة... سقط وسط مدينتنا ومدنيتنا بالضربة القاضية، ليكون ذلك السقوط شاهدا على مأساة مجتمع كامل أعيقت مسيرة تطوره المدني، ومنع من امتلاك وسائل التعبير والنشاط المدنية. وعلى مأساة مدن حرمت من حقها في أن تبقى مدنا.

لم تصدر في سورية في الفترة الواقعة بين معرضين للكتاب سوى خمس عشرة رواية، أما عدد النصوص المسرحية الجديدة فهو لا يزيد عن ذلك كثيرا. هنا يحق لنا أن نتساءل: أليست الرواية والمسرح أبناءً شرعيين للمدينة، ظهرا بظهورها، وينحدران بانحدارها؟

ضمن هذا السياق يغدو نقل معرض الكتاب إلى خارج دمشق مجرد تحصيل حاصل، لا نقول إن في الأمر تدبيرا ما، ولكن هذا النوع من النشاطات الثقافية لم يعد عضويا في مجتمعنا ومدننا بعد كل ما تعرضت له في العقود الماضية، وبالتالي صار من الممكن «رميه» أينما كان، وإبعاده عن موضعه الطبيعي في الأمكنة التي يفترض أنها مركز الثقل الاجتماعي والثقافي.

لماذا تركنا الكتاب وحيداً؟

«كل هذه العناوين لا تجذب أحداً!!»

هذا ما قاله بسخرية ومرارة مندوب «المؤسسة العربية للدراسات والنشر» لمراسل جريدة «الحياة» وهو يشير إلى الكتب العديدة والهامة التي يحفل بها جناحه في المعرض.

هل نلوم في ذلك دور النشر التي رفعت أسعار كتبها حتى صارت أعلى بكثير من القدرة الشرائية للمواطن السوري؟ أم نلوم وسائل الاتصالات الحديثة التي جعلت مكانة الكتاب ثانوية ضمن ترتيب الوسائل التثقيفية التي تعتمد عليها الأجيال الجديدة؟

كل هذه مبررات وجيهة بلا شك، ولكنها ليست العامل الأساسي في فقدان الكتب الجيدة لجاذبيتها وإغرائها.

نظرة سريعة على معظم العناوين «الجذابة» ستبين لنا أنها تتمحور حول قضايا ومفاهيم يعتبر إطلاع المواطن السوري عليها مجرد ترف فكري لا يطلبه إلا المترفون حقا... فما معنى «الحداثة» و«التنوير» و«ما بعد الحداثة» في مجتمع لا مدني؟!! وهل لهذه المفاهيم أية ضرورة؟!!

من جانب آخر شهد المعرض إقبالاً كبيراً على نوع آخر من العناوين «الجذابة»، إحدى الدور المشهورة بطباعتها للكتاب الديني (على الطراز السلفي) حجزت قسماً كاملاً من المعرض يضم العديد من الأجنحة، وشهد هذا القسم إقبالا لافتا. وقد برر أحد الناشرين الحظوة التي تتمتع بها تلك الدار بـ«الاتفاق الفكري بين مديرها ومدير المعرض»!!

الكتاب في منفاه كان وحيداً، والاحتفال باليوبيل الفضي لمعرض الكتاب السوري والعربي كان مأساويا، لن نطالب من جهتنا بإعادة معرض الكتاب إلى وسط المدينة، بل على العكس من ذلك، نعتقد أنه من الأنسب والأكثر تعبيرا عن أوضاعنا أن تجري الدورة القادمة من معرض الكتاب (تشجيعا للسياحة) في صحراء تدمر مثلاً، أو على سفوح القلمون قرب صيدنايا!!

فيلم وأغانٍ من أجل محمد جومر

أصر أهالي مدية دير عطية أن يجعلوا من الذكرى السنوية الأولى لرحيل الكاتب والشاعر محمد جومر مناسبة فوق العادة، وفي ختام الأسبوع الثقافي الذي قدَّمته «لجنة دعم العمل النسائي» حيث خصص الختام لهذه الذكرى، كانت المناسبة بمستوى الحدث، ذلك أن القاعة الرئيسية في «القصر الثقافي» بالمدينة التي امتلأت بالناس بدت صورة نقية للمحبة التي يحملها المكان لابنه الكاتب.



البداية كانت مع فيلم «ليت الحزن قرار» (سيناريو وإعداد: فادي جومر، إخراج: يامن عبد السلام محمد). الفيلم قدم صورة مقربة وحميمية لصاحب المسلسل الإذاعي الشهير «جزيرة المرح»، حيث تناول علاقته بمدينته وأهلها، وشخصيته الثقافية، ومدى إخلاصه ودأبه على عمله حيث أنجز ما يقارب)٥٠٠٠(ساعة درامية لمصلحة إذاعة دمشق، كما تضمن الفيلم شهادات لأصدقاء المرحوم، تحدثوا فيها عن شخصيته كما عرفوها. هكذا تحدث طارق حريب، وغص بالدمع كل من أحمد برقاوي ورفيق قوشحة. كما قرئت قصائد للشاعر على خلفية المشهد السحري لمزارع دير عطية وجبالها. وبين كل ما عرض على الشاشة كان محمد جومر ساطعا في جملة الشاعر حسين حمزة إذ وصفه: «سيمفونية ألفتها جبال القلمون فسمعها قاسيون وبثها عبر أثير دمشق».

بعد ذلك قدمت الأستاذة مرين جومر شقيقة الفقيد كلمة أسرته، تحدثت فيها عن الأخ الاستثنائي الذي لم يكن مبدعا على أوراقه وحسب، بل امتد إبداعه إلى محيطه الاجتماعي والعائلي حيث جعل من علاقته مع الآخرين جزءا راسخا من همومه الإبداعية. وجاءت كلمة أصدقاء الفقيد على شكل قصيدة محكية قرأها شقيقه محمود.

بعد ذلك قدمت مجموعة من الأغاني الشعبية في المنطقة كتحية للراحل الذي عاش مصراً على الفرح بوصفه القيمة الحياتية الأهم. ومن ثم وزعت جائزة المسابقة التي حملت اسمه على الكتاب الموهوبين في دير عطية.

الذكرى السنوية الأولى للكاتب الذي أغنى إذاعة دمشق بروحه الساخرة والمرحة كانت على مستوى هذه الروح، وكأن دروس محمد جومر، في كتابته وحياته، قد أصبحت منهجاً يُحتذى بين أهله وناسه.

كتابات بأقلام أطفال اللاذقية



كم من مرة قرأنا شعراً مما يكتبه أطفال العالم وصفقنا وجوهنا أنْ: هذا هو الشعر!! وكم من غصة كتمنا ونحن نتساءل: ولماذا لا يكتب الأغبياء الصغار الذين عندنا مثلهم؟؟

السؤال الجائر سيتراجع صاغرا مع كتاب «غيمة الشعر الوردية» الذي صدر عن ورشة «شعراء صغار» التي كان قد أقامها وأشرف عليها الفنان عصام حسن في مدينة اللاذقية خلال العام الماضي. طريقة تقسيم فصول الكتاب توضح طريقة عمل الورشة الطفولية التي كانت تكتب انطلاقا من مفردة كـ: كتابي، الصداقة، أحلامي، النقود، التلفاز، حذائي... إلخ.

يغرق القارئ مع نصوص الكتاب في محيط واسع ومنعش من الأفكار المدهشة والعوالم الخيالية الفائقة الروعة، ففي باب الصداقة تكتب الطفلة سها كمال الدين (١٢ سنة): «هناك قطة وكلب صديقان/ الكلب أخرس/ فأخذت القطة تنبح عنه»، لتكمل بسيريالية في قصيدة أخرى في الموضوع ذاته: «لي صديق اسمه نورس/ فحاول الطيران». وبنفس تشاؤمي يكتب الطفل عباس يوسف (٨ سنوات) عن أحلامه: «حلمت أنني نملة/ فدعسني الإنسان/ حلمت أنني زرافة/ فأكلني الذئب/ حلمت أنني ملاَّح/ فغرقت سفينتي/ حلمتُ أنني أتزلج/ فحدث انهيار ثلجي». وبسخرية ومكر تكتب رهف علي (١٢ سنة) عن النقود: «تطير كنسر/ لكنها تطير من جيبة أبي/ إلى جيبة أمي».. اللافت في كتابات الأطفال هو اتجاههم العفوي نحو قصيدة النثر التي يبدو أنها أكثر مطواعية لأفكارهم وأحلامهم وهواجسهم، في الوقت نفسه الذي تغيب فيه كليا عن مناهجهم المدرسية!!

مع هذه الكتابات البديعة يحق لنا أن نتساءل: لم لا تولي الجهات المعنية اهتمامها لإقامة مثل هذه الورشة وبشكل واسع بحيث تنقل هذه التجربة، التي قامت بجهود شخصية طبعاً، إلى المدن السورية الأخرى؟؟

ثالوث منذر جوابرة

قدم الفنان الفلسطيني، ابن مدينة بيت لحم، منذر جوابرة عرض «فيديو آرت» في صالة «الفن الآن»، وكان بعنوان «الثالوث»، والعمل يقوم على اللعب البصري على جسد يصارع عاصفة من أوراق الصحف..

«الثالوث» هنا هو: المادة، الروح، الجسد... المادة تمثلها الجريدة بما تحمله من دلالات على الحدث اليومي، وتغدو دلالات أشد في الحالة الفلسطينية، وأثر هذه المادة على كل من الروح والجسد اللذين يفقدان معناهما أمام جسامة الحدث..



كما تحدث الفنان جوابرة عن مجمل تجربته الفنية، وعن ازدهار الفنون المعاصرة في مدينة رام الله، خصوصا مع تجربة «غاليري محطة» التي أسسها مع مجموعة من الفنانين الشباب، وبيّن جوابرة كيف أن الفنون المعاصرة التي تبدو شديدة الاغتراب قد تم تطويعها بحيث تقول هموماً راهنة، وتواكب هواجس الشباب الفلسطيني، حيث يصبح المكسب مزدوجا لجهة تقديم الواقع بكل حرائقه المندلعة بشكل حميمي وجيد.